تصميم الغلاف والكتاب PenguinCube
البريد الالكتروني: info@penguincube.com

الطباعة: دار الكتب
البريد الالكتروني: info@53dots.com

حقوق الطبع والنشر © 2007

جمع الحقوق محفوظة لمشروع "بناء القدرات للحد من الفقر"
التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و وزارة الشؤون الاجتماعية

الطبعة الأولى 2007

الجمهورية اللبنانية
وزارة الشؤون الاجتماعية

UNDP

تطوُّر خارطة أحوال المعيشة في لبنان

بين عامي

١٩٩٥ ٢٠٠٤

مقارنة مع نتائج "خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨"

قائمة المحتويات

تقديم 10
شكر وتقدير 12
تمهيد 14

1. مقدمة منهجية 18

2. تطور أحوال المعيشة على الصعيد الوطني 20
أ. تطور نسب الحرمان الوطنية بحسب الدليل العام 20
ب. تطور نسب الحرمان الوطنية بحسب الميادين 24
ج. تطور المؤشرات المكونة لدليل أحوال المعيشة وطنياً 25

3. تطور أحوال المعيشة على صعيد المحافظات 28
أ. نسبة الأسر المحرومة في المحافظات 28
ب. حصة المحافظات من إجمالي الأسر المحرومة في لبنان 30
ج. النمو السكاني في المحافظات 32

4. تطور نسب الحرمان بحسب الميادين 34
أ. تطور أداء المحافظات بالمقارنة مع المتوسط الوطني 35
ب. ترتيب المحافظات حسب مستويات الحرمان في الميادين 35
ج. التطور بحسب المحافظات الإفرادية 38
i. محافظة بيروت 38
ii. محافظة جبل لبنان 41
iii. محافظة الشمال 45
iv. محافظة البقاع 49
v. محافظة الجنوب 52
vi. محافظة النبطية 56

5. خصائص الأسر المحرومة 60
أ. حجم الأسرة 60
ب. خصائص المسكن 63

6. الفقر وخصائص رب الأسرة 66
أ. خصائص رب الأسرة الديموغرافية 66
ب. خصائص رب الأسرة التعليمية 68
ج. خصائص عمل وتأمين ربِّ الأسرة الصحي 70

7. خلاصة عامة 73
لائحة المصادر 78

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1: التوزع النسبي للأسر المقيمة بحسب التصنيف الخماسي لدليل أحوال المعيشة والميادين المكونة له في عامي 1995 و2004 81

1. التوزع النسبي للأسر المقيمة حسب التصنيف الخماسي لدليل أحوال معيشة الأسر والمحافظات عام 1995 82
2. التوزع النسبي للأسر المقيمة حسب التصنيف الخماسي لدليل أحوال معيشة الأسر والمحافظات عام 2004 82
3. التوزع النسبي للأسر المقيمة حسب التصنيف الخماسي لدليل أحوال معيشة الأسر في كل محافظة عام 1995 83
4. التوزع النسبي للأسر المقيمة حسب التصنيف الخماسي لدليل أحوال معيشة الأسر في كل محافظة عام 2004 83
5. التوزع النسبي للأسر المقيمة حسب التصنيف الخماسي لدليل ميدان المسكن في كل محافظة عام 1995 84
6. التوزع النسبي للأسر المقيمة حسب التصنيف الخماسي لدليل ميدان المسكن في كل محافظة عام 2004 84
7. التوزع النسبي للأسر المقيمة حسب التصنيف الخماسي لدليل ميدان التعليم في كل محافظة عام 1995 85
8. التوزع النسبي للأسر المقيمة حسب التصنيف الخماسي لدليل ميدان التعليم في كل محافظة عام 2004 85
9. التوزع النسبي للأسر المقيمة حسب التصنيف الخماسي لدليل ميدان المياه والصرف الصحي في كل محافظة عام 1995 86
10. التوزع النسبي للأسر المقيمة حسب التصنيف الخماسي لدليل ميدان المياه والصرف الصحي في كل محافظة عام 2004 86
11. التوزع النسبي للأسر المقيمة حسب التصنيف الخماسي لدليل ميدان المؤشرات المتصلة بالدخل في كل محافظة عام 1995 87
12. التوزع النسبي للأسر المقيمة حسب التصنيف الخماسي لدليل ميدان المؤشرات المتصلة بالدخل في كل محافظة عام 2004 87

الملحق رقم 2: خرائط توضيحية 89

1. توزع الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل أحوال المعيشة) بحسب المحافظات عام 1995 90
2. توزع الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل أحوال المعيشة) بحسب المحافظات عام 2004 91
3. نسب الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل أحوال المعيشة) من إجمالي الأسر المقيمة في كل محافظة عام 1995 92
4. نسب الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل أحوال المعيشة) من إجمالي الأسر المقيمة في كل محافظة عام 2004 93

5. نسب الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل المسكن) من إجمالي الأسر المقيمة في كل محافظة عام 1995 94

6. نسب الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل المسكن) من إجمالي الأسر المقيمة في كل محافظة عام 2004 95

7. نسب الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل المياه والصرف الصحي) من إجمالي الأسر المقيمة في كل محافظة عام 1995 96

8. نسب الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل المياه والصرف الصحي) من إجمالي الأسر المقيمة في كل محافظة عام 2004 97

9. نسبة الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل التعليم) من إجمالي الأسر المقيمة في كل محافظة عام 1995 98

10. نسب الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل التعليم) من إجمالي الأسر المقيمة في كل محافظة عام 2004 99

11. نسب الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل المؤشرات المتصلة بالدخل) من إجمالي الأسر المقيمة في كل محافظة عام 1995 100

12. نسب الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل المؤشرات المتصلة بالدخل) من إجمالي الأسر المقيمة في كل محافظة عام 2004 101

13. توزع الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل أحوال المعيشة) بحسب الأقضية عام 1995 102

14. توزع الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل أحوال المعيشة) بحسب الأقضية عام 2004 103

15. نسبة الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل أحوال المعيشة) من إجمالي الأسرالمقيمة في كل قضاء عام 1995 104

16. نسبة الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل أحوال المعيشة) من إجمالي الأسر المقيمة في كل قضاء عام 2004 105

الملحق رقم 3: منهجية الدراسة 106

الملحق رقم 4: نبذة عامة عن "المسح متعدد الأهداف" 115

الجداول الواردة في النص

1. مؤشرات الميادين الأربعة المكونة لدليل أحوال المعيشة وحالات الحرمان لكل مؤشر 19

2. التوزع النسبي للأسر والأفراد بحسب التصنيف الخماسي لدليل أحوال المعيشة في عامي 1995 و2004 21

3. التوزع النسبي للأسر والأفراد بحسب التصنيف الثلاثي لدليل أحوال المعيشة في عامي 1995 و2004 22

4. نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين المكونة له في عامي 1995 و2004 24

5. نسب الأسر المحرومة في كل محافظة في عامي 1995 و2004 28
6. التوزع النسبي للأسر المحرومة بحسب المحافظات في عامي 1995 و 2004 30
7. التوزع النسبي للأفراد المحرومين بحسب المحافظات في عامي 1995 و 2004 31
8. التوزع النسبي للأسر المقيمة والمحرومة بحسب المحافظات في عامي 1995 و 2004 33
9. نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين المكونة له في كل محافظة في عامي 1995 و2004 34
10. نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين والمؤشرات المكونة له في بيروت في عامي 1995 و2004 40
11. نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين والمؤشرات المكونة له في جبل لبنان في عامي 1995 و2004 43
12. نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين والمؤشرات المكونة له في الشمال في عامي 1995 و2004 47
13. نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين والمؤشرات المكونة له في البقاع في عامي 1995 و2004 50
14. نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين والمؤشرات المكونة له في الجنوب في عامي 1995 و2004 54
15. نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين والمؤشرات المكونة له في النبطية في عامي 1995 و2004 57
16. التوزع النسبي للأسر المقيمة والمحرومة بحسب عدد أفراد الأسرة في عامي 1995 و2004 60
17. التوزع النسبي للأسر المقيمة ونسب الأسر المحرومة بحسب عدد أفراد الأسرة في عامي 1995 و2004 62
18. التوزع النسبي للأسر المقيمة والمحرومة بحسب عدد غرف المسكن في عامي 1995 و 2004 64
19. نسب الأسر المقيمة والمحرومة بحسب بعض خصائص رب الأسرة الديموغرافية في عامي 1995 و2004 66
20. نسب الأسر المقيمة والمحرومة بحسب مستوى رب الأسرة التعليمي المحصل في عامي 1995 و2004 68
21. التوزع النسبي للأسر المقيمة والمحرومة بحسب علاقة رب الأسرة بالقوى العاملة في عامي 1995 و2004 70
22. نسب الأسر المقيمة والأسر المحرومة بحسب علاقة رب الأسرة بالقوى العاملة وتوفر تأمينه الصحي في عامي 1995 و2004 71

الرسوم البيانية الواردة في النص

1. التوزع النسبي للأسر بحسب التصنيف الخماسي لدليل أحوال المعيشة في عامي 1995 و2004 21

2. التوزع النسبي للأفراد بحسب التصنيف الخماسي لدليل أحوال المعيشة في عامي 1995 و2004 22

3. التوزع النسبي للأسر بحسب التصنيف الثلاثي لدليل أحوال المعيشة في عامي 1995 و2004 23

4. التوزع النسبي للأفراد بحسب التصنيف الثلاثي لدليل أحوال المعيشة في عامي 1995 و2004 23

5. نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين المكونة له في عامي 1995 و2004 24

6. نسب الأسر المحرومة بحسب مؤشرات دليل أحوال المعيشة في عامي 1995 و2004 26

7. نسب الأسر المحرومة في كل محافظة في عامي 1995 و2004 29

8. التوزع النسبي للأسر المحرومة بحسب المحافظات في عامي 1995 و 2004 31

9. التوزع النسبي للأفراد المحرومين بحسب المحافظات في عامي 1995 و 2004 32

10. نسب الأسر المحرومة بحسب دليل المسكن في كل محافظة في عامي 1995 و2004 36

11. نسب الأسر المحرومة بحسب دليل المياه والصرف الصحي في كل محافظة في عامي 1995 و2004 36

12. نسب الأسر المحرومة بحسب دليل التعليم في كل محافظة في عامي 1995 و2004 37

13. نسب الأسر المحرومة بحسب دليل المؤشرات المتصلة بالدخل في كل محافظة في عامي 1995 و2004 37

14. نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين المكونة له في بيروت في عامي 1995 و2004 38

15. نسب الأسر المحرومة بحسب مؤشرات دليل أحوال المعيشة في بيروت في عامي 1995 و2004 41

16. نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين المكونة له في جبل لبنان في عامي 1995 و2004 42

17. نسب الأسر المحرومة بحسب مؤشرات دليل أحوال المعيشة في جبل لبنان في عامي 1995 و2004 44

18. نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين المكونة له في الشمال في عامي 1995 و2004 46

19. نسب الأسر المحرومة بحسب مؤشرات دليل أحوال المعيشة في الشمال في عامي 1995 و2004 48

20. نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين المكونة له في البقاع في عامي 1995 و2004 49

21. نسب الأسر المحرومة بحسب مؤشرات دليل أحوال المعيشة في البقاع في عامي 1995 و2004 51

22. نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين المكونة له في الجنوب في عامي 1995 و2004 53

23. نسب الأسر المحرومة بحسب مؤشرات دليل أحوال المعيشة في الجنوب في عامي 1995 و2004 55

24. نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين المكونة له في النبطية في عامي 1995 و2004 56

25. نسب الأسر المحرومة بحسب مؤشرات دليل أحوال المعيشة في النبطية في عامي 1995 و2004 58

26. التوزع النسبي للأسر المقيمة والمحرومة بحسب عدد أفراد الأسرة في عامي 1995 و 2004 61

27. نسب الأسر المحرومة بحسب عدد أفراد الأسرة في عامي 1995 و 2004 63

28. التوزع النسبي للأسر المقيمة والمحرومة بحسب عدد غرف المسكن في عامي 1995 و 2004 65

29. نسب الأسر المقيمة والمحرومة بحسب بعض خصائص رب الأسرة الديموغرافية في عامي 1995 و2004 67

30. نسب الأسر المحرومة بحسب مستوى ربِّ الأسرة التعليمي المحصَّل في عامي 1995 و2004 69

31. نسب الأسر المحرومة بحسب علاقة رب الأسرة بالقوى العاملة في عام 2004 72

32. نسب الأسر المحرومة بحسب توفُّر تأمين صحي لربِّ الأسرة في عام 2004 72

تقديم

وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

شكّلت "خارطة أحوال المعيشة" الصادرة في عام 1998 أولى ثمار التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد جاءت هذه الدراسة نتيجة جهد واستثمار تحليلي لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن لتقدم مرجعاً مهمّاً وأساسياً في وصف الفقر وقياسه، وفي تقديم صورة شاملة عن خصائص الفقراء وتوزُّعهم على المناطق في منتصف التسعينات. وقد اعتمدت خارطة أحوال المعيشة في قياسها الفقر على منهجية قياس الحاجات الأساسية غير المشبعة، وطبّقته لأول مرة في لبنان وفي العالم العربي، بدلاً من القياس الذي يعتمد على مؤشّرات الدخل والإنفاق. وقد استُنِدَ في تحليل الفقر على دليل مركّب لأحوال المعيشة، يتألّف من أحد عشر مؤشراً اختيرت لأنّها أكثر تعبيراً عن خصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية، ولتوفُّرها في نتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن.

ومنذ عام 1998، شكلت "خارطة أحوال المعيشة"، المرجع الأساس في تحديد الاحتياجات المتعلقة بالفئات الفقيرة والمناطق المحرومة؛ وبلورة البرامج والمبادرات الآيلة إلى الحد من الفقر وتقليص التفاوت المناطقي. والآن، بعد مضي سنوات على إصدار خارطة عام 1998، تبرز الحاجة مجدداً إلى معرفة تطوُّر مؤشّرات الحرمان والتغيُّرات الحاصلة في أحوال معيشة السكان في لبنان خلال هذه الفترة.

وقد أظهرت نتائج التقرير وجود تحسُّن في مؤشّرات الحرمان من الحاجات الأساسية بنسبة 6% في السنوات الأخيرة، حيث تدنّت نسبة الأسر التي تعيش في حالة فقر شديد من 7% في للعام 1995 إلى 5% للعام 2004؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأسر التي تعيش في حالة فقر نسبيّ، حيث انخفضت النسبة من 28% إلى 19% في العام 2004، مع تفاوت ملحوظ بين المناطق اللبنانية. ولكنّ ما تجدر الإشارة إليه هو أنّ هذا التحسُّن حصل على صعيد المؤشّرات المتعلّقة بالتعليم والسكن واستخدام مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي؛ في حين تدهورت المؤشّرات المرتبطة بالدخل بشكل ملحوظ، وخصوصاً في ما يتعلّق بالعمل والإعالة الاقتصادية، حيث تظهر الدراسة المقارنة ارتفاع نسب الأسر المحرومة في هذا الميدان من 43% إلى 52% خلال الفترة المرجعية، الأمر الذي يُظهر أنّ الفقر الاقتصادي ما يزال هو الجانب الأهم من الفقر والحرمان في البلاد.

إنّ وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يأملان في أن يشكّل هذا التقرير –والدراسات التي تليه– أداةً مفيدة يستعملها صانعو القرار من أجل بلورة التدخُّلات التنموية وصياغة مشروعات ملموسة تساهم في التوصُّل إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك من خلال: تحسين معيشة السكان وتوفير الحماية الاجتماعية والحدّ من الفقر، وتقليص التفاوت المناطقي، وتعزيز التنمية؛ وهذه كلُّها أهداف أساسية تقع في صلب عملنا. كما نأمل أن تساهم هذه الدراسة في تضمين البُعد الاجتماعي في بلورة خطط النهوض وإعادة الإعمار بعد الحرب الأخيرة، وفي رسم سياسات اقتصادية أكثر مُلاءَمة للفقراء ولذوي الدخل المحدود.

وأخيراً، فإننا نشكر جميع الذين عملوا وثابروا على إنجاز هذا التقرير، وبالأخص إدارة الإحصاء المركزي، لما بذله القيمون فيها من جهود في التعاون من أجل تنفيذ "الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر (المسح متعدِّد الأهداف)"، التي شكّلت بياناتها الأساس في إصدار هذا العمل.

شكراً.

منى همام
الممثل المقيم
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

نائلة رينيه معوض
وزيرة الشؤون الاجتماعية
وزارة الشؤون الاجتماعية

شكر وتقدير

جاء إصدار هذا التقرير نتيجة جهد مشترك بين وزارة الشؤون الاجتماعية، تحت رعاية معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية، السيدة نائلة رينيه معوض، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإشراف من قبل الممثل المقيم، الدكتورة منى همام، في إطار "مشروع بناء القدرات للحد من الفقر" الذي تولى عملية إنتاج التقرير بما فيها احتساب الأدلة والمؤشرات واستخراج الجداول، المتابعة والتنسيق مع الخبراء الفنيين والإحصائيين، بالإضافة إلى متابعة عمليات الصياغة والتحرير.

إن إنتاج التقرير لم يكن ممكنا لولا دعم إدارة الإحصاء المركزي، بإشراف الدكتورة مرال توتليان، الشريك الأساسي في تنفيذ الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر للعام 2004، في توفير قاعدة البيانات الخام؛ بالإضافة إلى الدعم الفني الذي قدمته وحدة معلومات التنمية للدول العربية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (SURF - AS).

استفاد التقرير من خبرات كل من محمد حسين باقر، خبير دولي في قياس الفقر ومروان حوري، مستشار فني في توفير المشورة الفنية في اختيار واحتساب الأدلة والمؤشرات ومتابعة عمليات استخراج البيانات. كما استفاد التقرير من الاقتراحات والمداخلات القيمة التي قدمها الخبراء المستقلون الذين تمت استشارتهم أثناء عملية الصياغة وهم كل من: رياض طبارة، نجيب عيسى، رضا حمدان ومروان حوري.

لا بد أيضا من توجيه الشكر إلى كل من ريتا كرم من المجلس الأعلى للطفولة في وزارة الشؤون الاجتماعية على تصميم الخرائط، ومحاسن رحال من وزارة الاقتصاد على المساعدة في تدقيق بعض الأرقام. شكر إلى محمد شومان الذي قام بالتحرير اللغوي والمراجعة النهائية للنص.

في النهاية الشكر يعود إلى فريق العمل الذي ثابر على إنجاز التقرير وهم كل من أديب نعمة، مستشار سياسات مكافحة الفقر في وحدة معلومات التنمية للدول العربية، الذي قام بإنتاج وصياغة التقرير ومراجعته وميساء النحلاوي، باحثة في مشروع بناء القدرات للحد من الفقر، التي قامت باستخراج الجداول الإحصائية ومراجعة التقرير.

تمهيد

اندلعت الحرب الإسرائيلية على لبنان في الثاني عشر من تموز، فيما كان فريق العمل في الطور الأخير من إعداد هذه الورقة التي تتضمن عرضاً مقارناً لتطور الأوضاع المعيشية في لبنان بين عامي 1995 و2004، وذلك استناداً إلى نتائج "الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر للعام 2004" (التي ستسمَّى اختصاراً: "المسح متعدِّد الأهداف")[1]. وما تزال كل الأطراف الشريكة في هذا المشروع تعمل لاستكمال إصدار النتائج المتعلقة بالدخل وموازنة الأسرة والشروع في احتساب خط الفقر وفق المعايير المتعارف عليها دولياً.

وإذا كان هذا العدوان قد تسبَّب ببعض التأخير المحدود والطبيعي، إلا أنَّ السؤال الأهم هو: هل إنَّ الحرب ونتائجها ستؤثِّر سلباً على فائدة هذه الدراسة واستنتاجتها؟ فقد تسبَّبت الحرب بخسائر كبيرة في الأرواح، وأدَّت إلى إصابات وإعاقات، وأنزلت الضرر بعشرات الآلاف من المساكن والمنشآت الاقتصادية، فضلاً عن الدمار الذي أحدثته فيها، إضافةً إلى أنها أدَّت إلى فقدان آلاف الأسر أصولها الإنتاجية المتواضعة أحياناً كثيرة، وأحدثت حركة نزوح وتهجير واسعة النطاق. وأفضى العدوان إلى تدمير عددٍ غير قليلٍ من المنشآت التربوية والصحية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، ناهيك عن الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالبيئة والمالية العامة والاقتصاد وفرص العمل، وعمَّا تسببت به من تراجع في وتائر النمو الاقتصادي والتنمية، الأمر الذي لم يجرِ، بعدُ، التعرف إلى مداه.

لكل هذه الأسباب، يُتوّقَّع أن تكون الحرب أدَّت إلى تراجعٍ محسوسٍ في الأوضاع المعيشية العائدة لشرائح واسعة من اللبنانيين، ولاسيَّما في المناطق التي تعرَّضت أكثر من غيرها للعدوان، خصوصاً في الجنوب والضاحية الجنوبية وبعلبك والشريط الساحلي جنوبي بيروت؛ علماً أنَّ الاقتصاد الوطني لا يتجزَّأ وأنَّ الأضرار العامة لحقت بكل لبنان، اقتصاداً ومجتمعاً. ومن ناحية ثانية، فإنَّ الفقراء وذوي الدخول المتدنِّية وقسماً كبيراً من الفئات التي كانت قادرة على توفير احتياجاتها بشكل مقبول نسبياً، سوف تكون جميعها أقل قدرةً على التعويض عن الخسائر التي لحقت بها، وسوف تواجه صعوبات أكبر في النهوض والعودة إلى ممارسة نشاطها المنتج. ولذا، فإنَّه لمن المتوقَّع، أيضاً، أن تكون نسبة الفقر قد ازدادت بشكل مؤقَّت بسبب الحرب ونتائجها المباشرة؛ إذ أنَّ قسماً من الأسر –التي كانت تعتبر غير فقيرة، أو غير محرومة، بحسب المقاييس المعتمدة سابقاً– انضمَّ إلى فئة الفقراء بسبب فقدانه المُعيل أو المسكن، أو بسبب الخسائر التي لحقت بمواردها الاقتصادية. كما أنَّ الفئات التي كانت تُعتبر فقيرةً أو محرومةً أصلاً، ستعاني من فقرٍ وحرمانٍ أشد للأسباب نفسها، وستزداد حاجتها إلى المساعدة الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي؛ بالإضافة إلى فئاتٍ جديدةٍ، لم تكن بحاجة إلى مساعدة اجتماعية، ستكون الآن محتاجة إليها، وإن بشكلٍ مؤقَّت.

إنَّ مسح الأضرار الذي تقوم به الأجهزة المعنية سيسمح بتقدير دقيق لحجم الخسائر المادية، كما ستوفِّر التحقيقات الميدانية –التي تُنفَّذ حالياً لرصد آثار الحرب على أوضاع الأسر وعلى المؤسسات الصغيرة والصُّغرى–[2] تقييماً أدقَّ لأثر الحرب على الفقر والأوضاع المعيشية للأسر؛ وهذا بالضبط ما يضيف إلى الدراسة هذه بعداً مهمَّاً وجديداً. ذلك أنَّه بالإضافة إلى ما تتيحه هذه المقارنة بين عامي 1995 و2004 من رصد لتطوُّر مؤشِّرات الحرمان خلال هذه الفترة، فهي ترسي أيضاً أساساً صلباً للمقارنة مع السنة المرجعية المعتمَدة للمسح متعدِّد الأهداف (2004/2005) لقياس آثار الحرب بالنسبة إليها، ولقياس فعالية خطة إعادة الاعمار والنهوض بالنسبة إليها أيضاً. ومن ناحية ثانية، فقد تخلَّل الفترةَ الزمنيةَ المشمولةَ بالمقارنة حصولُ عدوانٍ مشابه (وإن كان أقل عنفاً في نيسان 1996)، كما تخلَّلها تحرير جنوب لبنان من الاحتلال الإسرائيلي في الخامس والعشرين من أيار عام 2000. وتتيح المقارنة معرفة الاتجاه العام لأثر التحرير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق التي تحررت حديثاً، ولمدى تحسُّن مؤشِّرات التنمية والمؤشِّرات الاجتماعية فيها.

1 أُصدِرَ تقرير "أوضاع الأسر المعيشية"، الذي يتضمن جداول إحصائية ضمن الموضوعات المختلفة التي يغطيها المسح في 7 تشرين الثاني 2006 في السراي الحكومي الكبير.

2 يقوم كل من إدارة الإحصاء المركزي ووزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية بإجراء "تحقيق ميداني لمعرفة أثر العدوان الإسرائيلي على الأحوال المعيشية بعد حرب تموز 2006". كما ينفِّذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة مفصَّلة تتصدَّى لأثر الحرب على المؤسسات الصغيرة والصغيرة جداً.

وتقدِّم الورقة الحالية مصدراً أساسياً للمعرفة، وللتعامل على نحو أفضل مع نتائج الحرب الأخيرة على لبنان، وللمساهمة في تدقيق خطة النهوض على المَدَيَيْن المتوسِّط والبعيد. هذا، ولم تفقد هذه الدراسة المقارنة (وكذلك الدراسات التي ستليها) أهمِّيتها بسبب تداعيات الحرب، لا بل أصبح لها وظيفة إضافية مهمَّة جداً، ألا وهي أنَّها تشكِّل خطَّ الأساس لدراسة أثار الحرب ولقياس التقدُّم المحقَّق في النهوض الاجتماعي والاقتصادي والعمراني.

تطوُّر خارطة أحوال المعيشة في لبنان بين عامي 1995 و 2004

مقارنة مع نتائج "خارطة أحوال المعيشة في لبنان، 1998"

ا. مقدِّمة منهجيَّة

تتضمَّن هذه الصفحات عرضاً تحليلياً مقارَناً لتطوُّر أحوال المعيشة بين عامي 1995 و2004. وتستند المقارنة إلى قيم "دليل أحوال المعيشة" ومؤشِّراته، التي احتسبت لأول مرة عام 1998 ونشرت تحت عنوان "خارطة أحوال المعيشة في لبنان" في تقريرٍ صادرٍ عن وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[1]. وقد احتُسِبَ "الدليل" ومؤشِّراته، في حينه، باستخدام قاعدة بيانات "مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن"، الذي نفَّذته وزارة الشؤون الاجتماعية بدعمٍ من صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 1995، وصدرت نتائجه في عام 1996.

أما القيم الحديثة لدليل أحوال المعيشة ومؤشِّراته فقد احتُسِبَت، مؤخَّراً، استناداً إلى قاعدة بيانات "الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر لعام 2004"، التي نُفِّذت بجهد مشترك بين إدارة الإحصاء المركزي و"مشروع بناء القدرات للحد من الفقر"، وهذا الأخير مشروع مشترك بين وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[2]

ويتشكَّل "دليل أحوال المعيشة" من عشرة مؤشِّرات [3] وُزِّعت على أربعة ميادين. وقد احتُسِبَت القيم الرقميَّة لكلِّ مؤشِّر على حدة، ثم احتُسِبَ دليل الميدان المعني؛ واحتُسِبَت، أخيراً، القيمة العامة لـ "دليل أحوال المعيشة" الذي استخدم مقياساً لتقييم مستويات المعيشة في لبنان. ويبيِّن الجدول رقم 1، المؤشِّرات العشرة المعتمَدة، مع تحديد الحالات التي تعبِّر عن الحرمان بالنِّسبة إلى كلِّ مؤشِّر؛ كما يبيِّن توزُّع هذه المؤشِّرات بحسب الميادين الفرعية الأربعة (المسكن، المياه والصرف الصحي، التعليم، المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل).

ولأغراض المقارنة بين عامي 1995 و2004، فقد تم التحقُّق، في خطوة أولى، من تطابُق المؤشِّرات بين المسحين، ثم احتُسبت قيم هذه المؤشِّرات نفسها، وباعتماد المنهجية ونظام العلامات نفسيهما أيضاً في الدراستين؛ واحتُسِبَت، أخيراً، نِسَبُ الحرمان في تاريخي المقارَنة المعتَمَدين.[4]

من ناحية أخرى، كان هناك اختلاف مهمٌّ في حجم العيِّنة بين المسحين المعتمدين. فمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن (1995) شمل عيِّنة تبلغ نحو 65 ألف أسرة (أجاب منها على الاستمارة 61580 أسرة) ، وكانت النتائج معبِّرة على المستوى الوطني وعلى مستويي المحافظات الستِّ والأقضية الستة والعشرين؛ في حين بلغت عيِّنة المسح متعدِّد الأهداف (2004) نحو 14 ألف أسرة (أجاب منها 13003 أسرة)، والنتائج معبِّرة على المستوى الوطني ومستوى المحافظات، وبالتالي فإنَّ المقارنة –في هذه الورقة– تقتصر على هذين المستويين.[5]

---

1 وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "خارطة أحوال المعيشة في لبنان". بيروت، الوزارة والبرنامج، 1998.

2 تسهيلاً للقراءة، سيُشار إلى السنة المرجعية لـ "مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن" بعام 1995، وسيُسمَّي اختصاراً: "مسح المعطيات". أما السنة المرجعية "للدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر" فسيُشار إليها بعام 2004. وسيُعتبر أنَّ الفترة الزمنية المشمولة بالمقارنة تمتد تسع سنوات (1995- 2004).

3 تكوَّن الدليل الذي اعتُمِد في عام 1998 في خارطة أحوال المعيشة من أحد عشر مؤشراً. وقد إستُثني مؤشِّرٌ واحدٌ هو مؤشِّر "الاتصال بشبكة مياه الخدمة"، نظراً لتعذُّر مطابقة السؤال المعني في استمارتي المسحين. وقد عُدِّل الدليل وأُعيدَ احتساب نسب الحرمان، وفق الدليل المعدَّل على أساس عشرة مؤشِّرات، بدلا من أحد عشر مؤشراً. وهذه إجراءات فنِّية قام بها الخبراء المعنيون بُغيَة متطلَّبات المقارنة بين المسحين بشكل علمي.

4 تفاصيل توضيحية عن نظام العلامات وطريقة الحساب معروضة في الملحق رقم 3. كما يمكن مراجعة "خارطة أحوال المعيشة في لبنان"، وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت، 1998.

5 بسبب حجم العينة لم تسمح نتائج المسح متعدِّد الأهداف بتوفير معطيات معبِّرة عن أحوال المعيشة، بحسب المؤشِّرات المعتمدة على مستوى أدنى من مستوى المحافظة، ولكن تمت الإشارة إلى بعض المناطق الفرعية ضمن المحافظات بشكل استثنائي عند الحاجة.

الجدول رقم 1

مؤشِّرات الميادين الأربعة المكوِّنة لدليل أحوال المعيشة وحالات الحرمان لكل مؤشِّر

الميدان أو المؤشِّر	حال الحرمان
المسكن	
1. عدد غرف المسكن	◄ حصة الفرد أقل من 0.5 غرفة، ◄ مسكن مرتجل، مسكن متنقل، غيره
2. مساحة المسكن المبينة (أمتار مربعة)	◄ 30 أو أقل: حجم الأسرة أكبر من 1، ◄ من 31 إلى80: حجم الأسرة أكبر من 5، ◄ من81 إلى 140: حجم الأسرة أكبر من 10، ◄ من 141 إلى 200: حجم الأسرة أكبر من 15، ◄ مسكن مرتجل، مسكن متنقل، غيره
3. وسيلة التدفئة الرئيسية	◄ لا يوجد تدفئة ◄ مصدر غيره (فحم، حطب..).
المياه والصرف الصحي	
4. مصدر مياه الشرب الرئيسي	◄ مياه نبع ◄ مصدر غيره
5. وسيلة الصرف الصحي	◄ مجارٍ مكشوفة ◄ مصدر غيره ◄ لا يوجد
التعليم	
6. متابعة الدراسة	◄ لا يتابع الدراسة، وكان قد سبق له متابعتها؛ أو لم يذهب إلى المدرسة أبداً، والعمر 15–6 سنة: المرحلة التعليمية ابتدائية وما دون.
7. المستوى التعليمي (العمر11 سنة فما فوق)	◄ متابعة الدراسة، يتابع الدراسة النظامية حالياً: المرحلة التعليمية ابتدائية، العمر 11 سنة فما فوق. ◄ لا يتابع الدراسة النظامية حالياً، وكان قد سبق له متابعتها، أو لم يذهب إلى المدرسة أبداً، والعمر11 سنة فما فوق، يقرأ ويكتب، أو أمي.
مؤشِّرات متصلة بالدخل	
8. عدد السيارات الخصوصية	◄ لا تملك
9. معدَّل الإعالة	◄ أكثر من خمسة
10. المهنة الرئيسية	◄ العلاقة بقوة العمل: مشتغل خارج المسكن أو مشتغل داخل المسكن: (العاملون في القطاع العام: ضمن فئة "المستخدمين في المجال الإداري"، وفئة العاملين في مجال الخدمات الشخصية والحماية وفي مجال البيع، وفئة العاملين في مجال المهن ذات الطابع الحرفي، وفئة العاملين في تشغيل الآلات وتركيبها، المزارعون والعمال المهرة في مجال الزراعة وصيد الأسماك، العمال والمستخدمون غير المهرة). ◄ العلاقة بقوة العمل: متعطِّل سبق له العمل، أو متعطِّل لم يسبق له العمل.

ويعرض هذا التقرير نتائج المقارنة ويقيس التغيُّر الحاصل على أحوال المعيشة باستخدام دليل أحوال المعيشة، بحسب المؤشِّرات العشرة المشار إليها (الجدول رقم 1)، كونه الدليل المتوفِّر للمقارنة. وبالتالي، فإنَّ دلالته محصورة بهذه المؤشِّرات التي لا تشمل –على سبيل المثال– المؤشِّرات الصحية، كما لا تشمل مؤشِّرات الدخل والإنفاق وغيرها من المسائل المهمَّة.[6] وهذه مسائل ستُلحَظ في المراحل اللاحقة من عمل "مشروع بناء القدرات للحدِّ من الفقر" (المشترك بين وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، الذي يتضمَّن تصميم دليلٍ جديد ومطوَّرٍ لأحوال المعيشة، باستخدام منهجيَّة الحاجات الأساسية غير المشبعة نفسها، ولكن مع اعتماد مؤشِّرات أخرى أشمل؛ بالإضافة إلى دراسة بيانات الدخل والإنفاق وتحليلها وقياس فقر الدَّخل.

إلا أنَّ دليل أحوال المعيشة، المعتمد منذ عام 1998 على نطاق واسعٍ في تقييم وضع الفقر والتفاوت المناطقي، يشكِّل مقياساً معبِّراً ومقبولاً لأحوال المعيشة، وهو على درجةٍ مقبولة من الموضوعية والدقَّة. والتقرير الحالي يسمح بإجراء مقارنة بين أوضاع المقيمين المعيشية، كما يعبِّر عنها هذا الدليل، ويرصد التغيُّرات الإيجابية والسلبية بشكلٍ عامٍّ في الميادين المشمولة به، وفي مختلف المناطق. وبديهيٌّ أنَّ الحرب أثَّرت على وضع لبنان عامَّةً، وعلى وضع المناطق التي تعرَّضت للعدوان الكثيف خاصَّةً، كما سبقت الإشارة إلى ذلك (أنظر التمهيد). وتجدر الإشارة، أيضاً، إلى أنَّ النتائج الحالية تعبِّر عن وضعية لبنان وهذه المناطق كما كانت في عام 2004، وذلك قبل حدثين مهمَّين تركا أثراً كبيراً على وضع لبنان، ألا وهما: اغتيال دولة الرئيس رفيق الحريري في 14 شباط 2005، مع ما كان لذلك من تداعيات؛ وحرب تموز 2006.

2. تطور أحوال المعيشة على الصعيد الوطني

أ. تطوُّر نِسَبِ الحرمان الوطنية بحسب الدليل العام

قُدِّر عدد سكان لبنان عام 2004 بنحو 3.8 نسمة، موزَّعين على 880 ألف أسرة، مع متوسِّط حجم للأسرة يبلغ 4.3 أفراد؛ مقارنةً بعدد السكان المقدَّر في عام 1995 بنحو 3.2 مليون نسمة، موزَّعين على 669 ألف أسرة، مع متوسِّط حجم الأسرة بلغ 4.6 فرد.[7]

بلغت نسبة الأسر المحرومة في لبنان عام 1995 بحسب دليل أحوال المعيشة نحو 31%، منهم نحو 7% يعيشون في مستوى معيشة منخفض جداً. وبعد مضيِّ تسع سنوات، انخفضت هذه النسبة إلى نحو 25%، حيث يعيش 5% من أصلها مستوى معيشة منخفضاً جداً (انظر الجدول رقم 2). أمَّا من حيث الأعداد المطلقة، فقد بلغ إجمالي عدد الأسر المحرومة في لبنان 199,180 أسرة في عام 1995 و207,775 أسرة في عام 2004.

أما على مستوى الأفراد فقد بلغت نسبة الأفراد المحرومين عام 1995 حوالي 34%، منهم حوالي 7% يعيشون في مستوى معيشة منخفض جداً مقابل 25% في عام 2004 منهم حوالي 4% يعيشون في مستوى معيشة منخفض جداً. وبلغ عدد الأفراد المحرومين 1,018,505 عام 1995 مقابل 919,799 عام 2004. ويلاحظ أن نسبة الأسر المحرومة قد انخفضت حوالي 6 نقاط مئوية في حين انخفضت نسب الأفراد المحرومين حوالي 9 نقاط مئوية. ويعود هذا الفرق في تغير نسب الحرمان بين الأسر والأفراد إلى زيادة عدد الأسر مقابل انخفاض عدد الأفراد بين 1995 و2004.

6 لا يشمل دليل أحوال المعيشة الذي اعتمد في عام 1998 مؤشِّرات صحية أو مؤشِّرات الدخل والإنفاق وغيرها، لأنَّه احتُسب على أساس ما هو متوفر من مؤشِّرات ومتغيِّرات في "مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن".

7 بلغ عدد السكان بحسب المسح متعدِّد الأهداف (2004) 3,755,034 نسمة موزعين على 879,855 أسرة وقد بلغ عدد السكان بحسب مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن (1995) 3,111,828 نسمة، موزعين على 668,906 أسرة. ولا يشمل ذلك المخيمات الفلسطينية في المسحين. (المصادر: وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية. الدراسات التحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن. بيروت: الوزارة، 2000 ، ووزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الإحصاء المركزي. الأوضاع المعيشية للأسر 2004. بيروت: الوزارة والبرنامج والإدارة، 2006).

الجدول رقم 2

التوزُّع النسبي للأسر والأفراد بحسب التصنيف الخماسي لدليل أحوال المعيشة في عامي 1995 و 2004

الدليل	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً	المجموع
دليل أحوال المعيشة للأسر (1995)	6.8	24.1	42.3	21.3	5.5	100.0
دليل أحوال المعيشة للأفراد (1995)	6.6	27.4	42.9	18.9	4.1	100.0
دليل أحوال المعيشة للأسر (2004)	5.2	19.4	39.3	26.6	9.6	100.0
دليل أحوال المعيشة للأفراد (2004)	4.2	21.4	41.1	25.3	8.1	100.0

الرسم البياني رقم 1

التوزُّع النسبي للأسر بحسب التصنيف الخماسي لدليل أحوال المعيشة في عامي 1995 و 2004

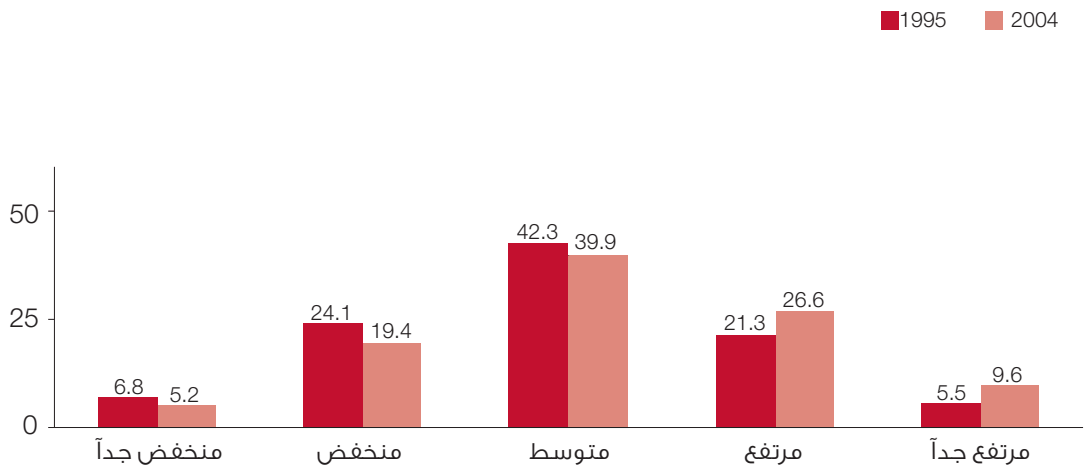

الرسم البياني رقم 2

التوزُّع النسبي للأفراد بحسب التصنيف الخماسي لدليل أحوال المعيشة في عامي 1995 و 2004

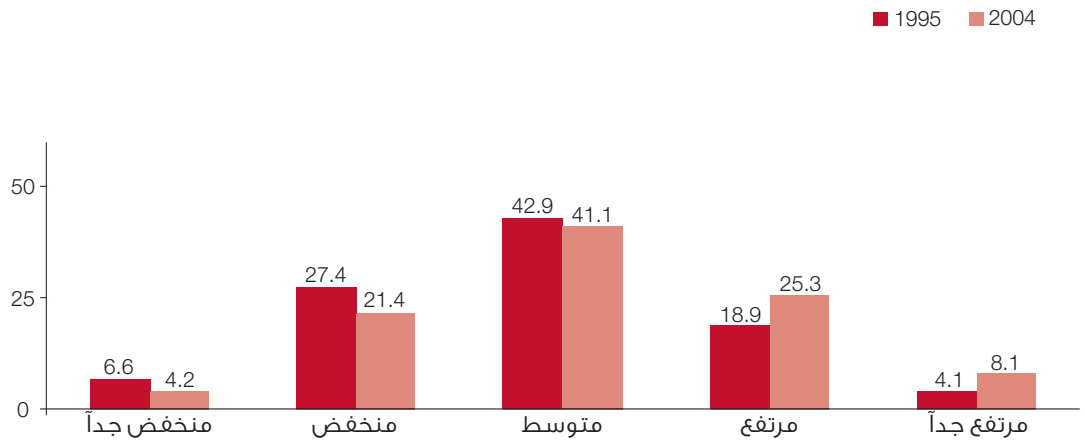

الجدول رقم 3

التوزُّع النسبي للأسر والأفراد بحسب التصنيف الثلاثي لدليل أحوال المعيشة في عامي 1995 و 2004

الدليل	متدني	متوسط	عال	المجموع
دليل أحوال المعيشة للأسر (1995)	30.9	42.3	26.8	100.0
دليل أحوال المعيشة للأفراد (1995)	34.0	42.9	23.0	100.0
دليل أحوال المعيشة للأسر (2004)	24.6	39.3	36.1	100.0
دليل أحوال المعيشة للأفراد (2004)	25.5	41.1	33.4	100.0

الرسم البياني رقم 3

التوزع النسبي للأسر بحسب التصنيف الثلاثي لدليل أحوال المعيشة في عامي 1995 و 2004

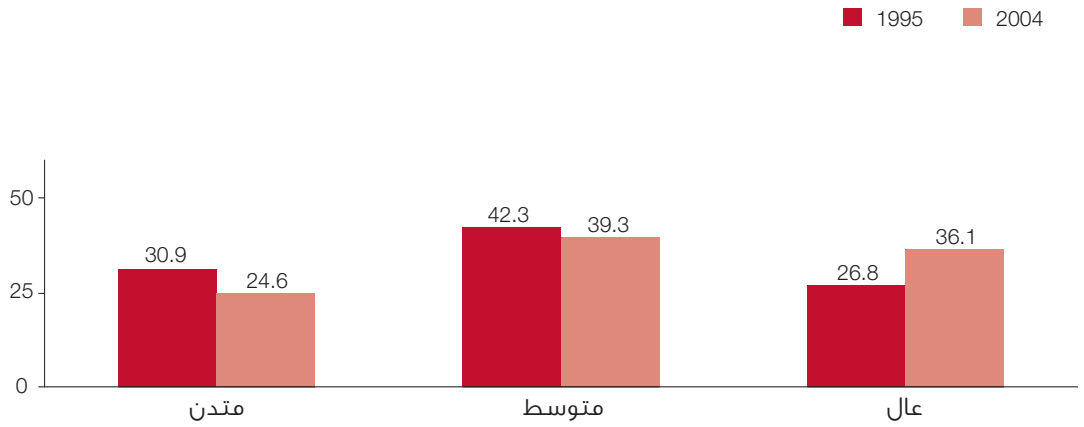

الرسم البياني رقم 4

التوزع النسبي للأفراد بحسب التصنيف الثلاثي لدليل أحوال المعيشة في عامي 1995 و 2004

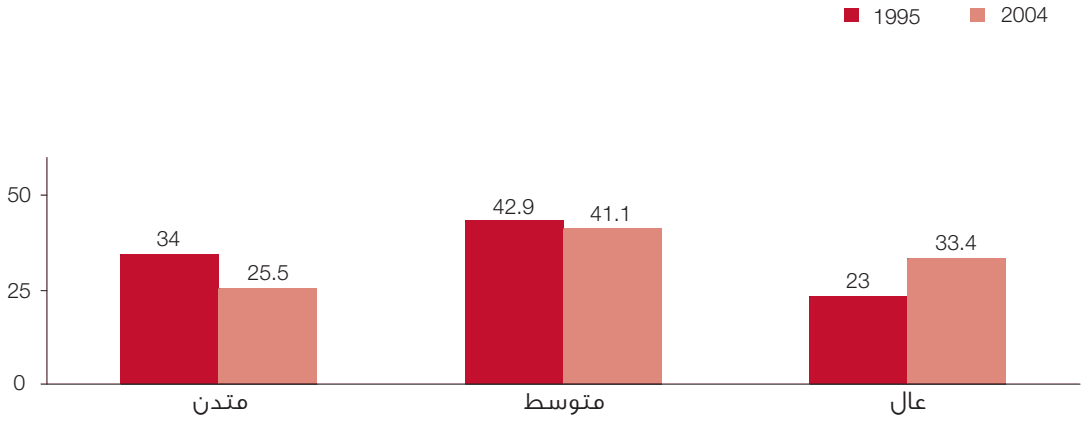

ب. تطوُّر نِسَبِ الحرمان الوطنية بحسب الميادين

انخفضت نسبة الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة نحو 6 نقاط مئوية. ولكن الصورة تختلف إذا ما نظرنا إلى التغيُّر الحاصل بحسب الميادين المشمولة بهذا الدليل. وتفيد المقارنة أنَّ التحسُّن الأكبر حدث في ميداني المسكن والتعليم، حيث انخفضت نسبة الأسر المحرومة 9 نقاط مئوية تقريباً لكلٍّ منهما، ثم في ميدان المياه والصرف الصحي (3 نقاط). أما في ما يختصُّ بميدان المؤشّرات المتَّصلة بالدخل، فقد تدهور الوضع إذ ارتفعت نسبة الأسر المحرومة بحسب هذا الدليل نحو 9 نقاط مئوية (من نحو 43% إلى نحو 52% من إجمالي الأسر في لبنان). وهذا يعني أنَّه في حين تحسَّنت المؤشّرات ذات الصلة بالمسكن والتعليم، وكذلك مؤشّرات مياه الشرب والصرف الصحي، إلا أنَّ المؤشّرات المتَّصلة بالدخل تراجعت.

الجدول رقم 4

نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين المكونة له في عامي 1995 و 2004

الدليل	1995	2004	التغير [8]
دليل المسكن	25.9	16.6	9.3
دليل المياه والصرف الصحي	18.9	16.6	2.3
دليل التعليم	32.8	24.1	8.7
دليل المؤشّرات المتَّصلة بالدخل	42.8	51.6	-8.8
دليل أحوال المعيشة	30.9	24.6	6.3

الرسم البياني رقم 5

نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين المكوِّنة له في عامي 1995 و 2004

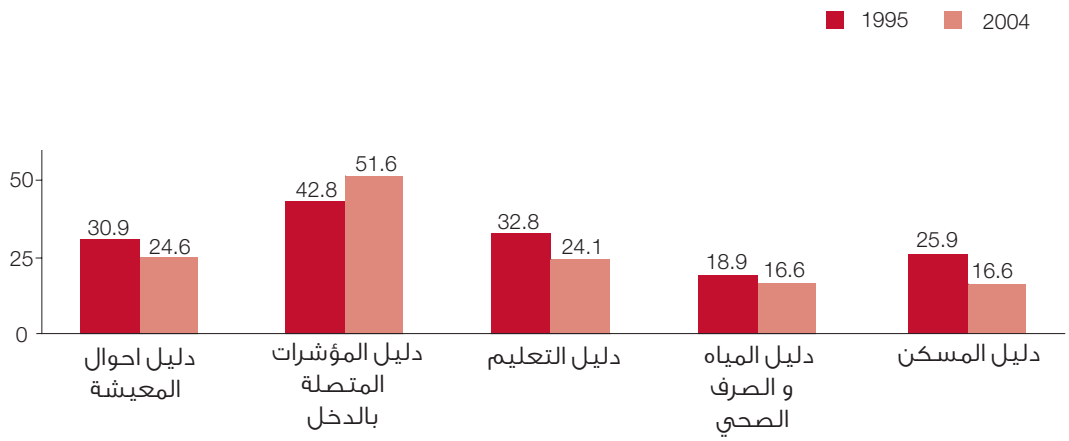

8 التغيُّر هو: (قيمة نسبة الأسر المحرومة عام 1995) - (قيمة نسبة الأسر المحرومة عام 2004)، والقيمة المُوجِبة للتغيُّر تعني أنَّ الوضع تحسَّن، أي أنَّ نسبة الأسر المحرومة نقَصَت. وأما القيمة السالبة فتعني أنَّ الوضع تراجع، أي أنَّ نسبة الأسر المحرومة زادت.

استنتجت دراسة خارطة أحوال المعيشة عام 1998 أنَّ وجه الحرمان والفقر الأبرز في لبنان في عام 1995 كان في الميدان المتَّصل بالدَّخل والعمل المنتج. ويمكن القول إنَّ هذا الوضع لم يتغير في عام 2004، حيث يُعتبرُ أكثر من نصف السكان محرومين بحسب دليل ميدان المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل؛ لا بل إنَّ الأمر أصبح أكثر خطورة، إذ بينما اتجهت غالبية المؤشِّرات التي يتشكَّل منها دليل أحوال المعيشة نحو التحسُّن –وإن بشكل متفاوت– فقد ذهبت المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل في الاتجاه المعاكس.

وستتناول الفقرة التالية تطوُّر المؤشِّرات الإفراديَّة التي يتكوَّن منها دليل أحوال المعيشة وأدلَّة الميادين الأربعة، مع محاولة تفسير هذا التطور.

ج. تطوُّر المؤشِّرات المكوِّنة لدليل أحوال المعيشة وطنياً

تبين أنَّ المؤشِّرات العشرة المكوِّنة لدليل أحوال المعيشة تغيَّرت في اتجاهاتٍ مختلفةٍ على الشكل التالي (أنظر أيضاً الرسم البياني رقم 6):

- سُجِّلَ تحسُّنٌ محسوس بالنسبة إلى ثلاثة مؤشِّرات هي: حصة الفرد من مساحة المسكن المبنية، وحصة الفرد من الغرف، ومؤشِّر المرحلة التعليمية للبالغين (انخفضت نسبة الأسر المحرومة بحسب هذه المؤشِّرات ما بين 8 و11 نقطة مئوية).
- سُجِّلَ تحسُّنٌ محدود بالنسبة إلى ثلاثة مؤشِّرات أخرى هي: مؤشِّر مصدر مياه الشرب الرئيسي، ومؤشِّر متابعة الدراسة، ومؤشِّر وسيلة الصرف الصحي (انخفضت نسبة الأسر المحرومة بين 0.5 و4 نقاط مئوية).
- في المقابل، سُجِّلَ تراجع بالنسبة إلى المؤشِّرات الأربعة المتبقِّية وهي: مؤشِّر وسيلة التدفئة الرئيسية (فقد زادت نسبة الأسر المحرومة بحسب هذا المؤشِّر نقطتين مئويتين عمَّا كانت عليه في عام 1995)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المؤشِّرات الثلاثة التي يتكوَّن منها دليل المؤشِّرات المتَّصلة بالدَّخل (مؤشِّر عدد السيارات التي تملكها الأسرة، ومؤشِّر المهنة الرئيسية، ومؤشِّر معدَّل الإعالة الاقتصادية للأسرة)، وقد زادت نسبة الأسر المحرومة بحسب هذه المؤشِّرات الثلاثة ما بين 5 و9 نقاط مئوية.

الرسم البياني رقم 6
نسب الأسر المحرومة بحسب مؤشِّرات دليل أحوال المعيشة في عامي 1995 و 2004

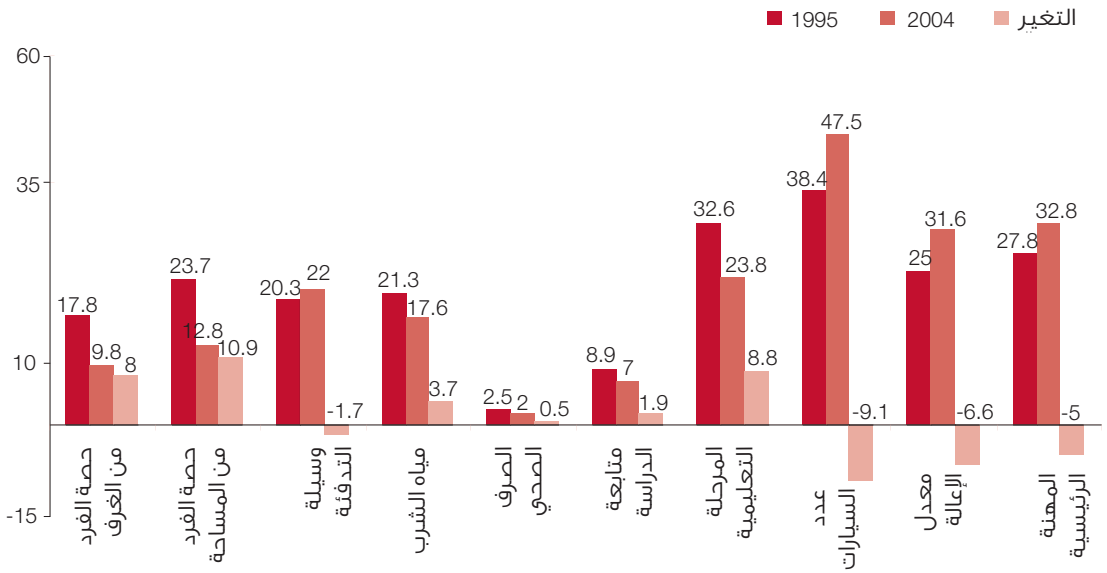

ويمكن تفسير هذه النتائج على النحو التالي:

- **بالنسبة إلى ميدان المسكن**، يعود التحسن الكبير نسبياً في مؤشِّري كثافة الإشغال [حصة الفرد من المساحة المبنية] (انخفاض نسبة الأسر المحرومة 11 نقطة) وحصة الفرد من الغرف (انخفاض نسبة الأسر المحرومة 8 نقاط)، من جهة أولى إلى استقرار المؤشِّرات الديموغرافية وتحسُّنها، ولاسيَّما ما يتعلق منها بانخفاض متوسط حجم الأسرة المعيشية[9]، بفعل العوامل الإنجابية (انخفاض معدَّل الخصوبة)[10]، وكذلك بفعل استمرار الهجرة. أما بالنسبة إلى مؤشِّر وسيلة التدفئة الرئيسية فهو مرتبط بالدخل عموماً، الأمر الذي يفسر زيادة نسبة الأسر المحرومة بحسب هذا المؤشِّر نقطتين مئويتين عمَّا كانت عليه في عام 1995؛ ويمكن ربط ذلك بثبات مستوى الدخل أو بتراجعه النسبي، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المازوت خلال الفترة المشمولة بالمقارنة[11].

9 انخفض متوسط حجم الأسرة من 4.6 أفراد عام 1995 إلى 4.3 أفراد عام 2004 (المصادر: وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية. الدراسات التحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن. بيروت: الوزارة، 2000، ووزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الإحصاء المركزي. الأوضاع المعيشية للأسر 2004. بيروت: الوزارة والبرنامج والإدارة، 2006).

10 انخفض معدَّل الخصوبة الكلية (متوسط عدد الأطفال المنتظر لكل امرأة) من 2.9 طفلاً في الأشهر الاثني عشر السابقة على المسح في عام 1995 إلى 1.7 في السنوات الثلاث السابقة على المسح في عام 2004 (المصادر: وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية. الدراسات التحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن. بيروت: الوزارة، 2000 و وزارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الإحصاء المركزي وجامعة الدول العربية. المسح اللبناني لصحة الأسرة، التقرير الأولي. بيروت: 2005).

11 طرأت زيادات متتالية على سعر المحروقات والغاز خلال الفترة الواقعة بين 1995 و2004. وقد ارتفع سعر تنكة المازوت (المادة الرئيسية المستخدمة للتدفئة في المناطق الجبلية) من 5800 ل.ل إلى 10900 ل.ل. كما ارتفع سعر جرة الغاز من 7500 ل.ل إلى 11600 ل.ل. (المصدر: بيانات من وزارة الطاقة والمياه، المديرية العامة للنفط، 2006).

- **وبالنسبة إلى ميدان المياه والصرف الصحي** فقد تحسَّن مؤشِّراه بقدرٍ طفيف (حيث انخفضت نسبة الأسر المحرومة بحسب هذين المؤشِّرين 4 نقاط مئوية بالنسبة إلى مياه الشرب ونصف نقطة بالنسبة إلى وسيلة الصرف الصحي). والتحسُّن الأوَّل يعبِّر، بالدرجة الأولى، عن اتِّساع استخدام السكان بنسبة أعلى للمياه المعدنية[12]، وهو ما له دلالة مركَّبة إذ يشير –من جهة أولى– إلى تراجع الاعتماد على الشبكة العامة للحصول على مياه الشرب، ممَّا يعبِّر عن عدم الرضا على نوعيتها. وفي المقابل، فقد انتشرت –من جهة ثانية– عشرات المؤسسات الخاصة (الصغيرة خصوصاً) العاملة في مجال توفير مياه الشرب المعبَّأة إلى المنازل في كل أنحاء لبنان، ولاسيَّما في المدن والبلدات المتوسطة والكبيرة، الأمر الذي ساهم في انتشارها على نطاق واسع ضمن فئات سكانية ذات دخول متوسطة ومتدنِّية. وفي المقابل أيضاً، فإنَّ أيَّ انخفاض في نسبة الأسر المحرومة بحسب مؤشِّر وسيلة الصرف الصحي، يعتمد، بالدرجة الأولى، على قيام الحكومة بتوسيع الشبكة العامة للصرف الصحي إلى مناطق وأحياء جديدة. وهنا، لم يطرأ تحسُّنٌ يُذكَر بحسب نتائج المسح، وهو ما يفسِّر استقرار هذا المؤشِّر عملياً (إذ تغيَّر نصف نقطة مئوية فقط)، لأنَّ أيَّ تغيُّرٍ لا يتوقف هنا على جهد الأسرة نفسها، بل على عمل البلديات والوزارات المعنية.

- **أما بالنسبة إلى ميدان التعليم فقد** تحسَّن كلا المؤشِّرين (متابعة الدراسة والمستوى التعليمي للبالغين) خلال السنوات العشر. كما انخفضت نسبة الأسر المحرومة بحسب مؤشِّر متابعة الدراسة نقطتين مئويتين فقط، ومردُّ ذلك إلى أنَّ نسب الالتحاق المدرسي مرتفعة أساساً[13]، ولا يمكن، بالتالي، أن تطرأ عليه تحسُّناتٌ كبيرة. في المقابل، انخفضت نسبة الأسر المحرومة بحسب مؤشِّر المستوى التعليمي للبالغين 9 نقاط مئوية بين عامي 1995 و2004، وهو ما يعبِّر عن التأثير المتساند لعاملين أساسين هما: تحسُّن مؤشِّر متابعة الدراسة؛ والتغير في تكوين السكان العُمري خلال عشر سنوات، حيث ترتفع نسب الأمية والمستويات التعليمية المتدنية في الفئات العمرية الكبيرة التي حلَّت محلَّها فئاتٌ شابَّةٌ بحكم التطوُّر السكاني الطبيعي.

- **وفي ما يتعلَّق بميدان المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل**، فقد تراجعت كلُّ مؤشِّراته. وقد سُجِّلَ التراجع الأبرز في مؤشِّر ملكية السيارات الخصوصية (حيث زادت نسبة الأسر المحرومة بحسب هذا المؤشِّر نحو 9 نقاط مئوية) بفعل عاملين أساسيين: أولاً، هو ارتفاع تكاليف السيارة، بدءاً من قرار منع استيراد السيارات المصنَّعة منذ أكثر من ثماني سنوات وهي الأرخص ثمناً وأقلُّ كلفةً (تأمين، ميكانيك، غير ذلك)، وصولاً إلى تأثير منع السيارات العاملة على المازوت، فضلاً عن ارتفاع أسعار المشتقات النفطية والضرائب على استيراد السيارات وكلفة رسوم الميكانيك؛ وثانياً تحسُّن النقل العام وتوسُّع انتشار باصات النقل التابعة للقطاع الخاص. وبفعل هذه العوامل تراجعت نسبة السكان الذين يملكون سيارات، أو أكثر من سيارة واحدة. أمَّا مؤشِّر معدَّل الإعالة الاقتصادية للأسرة الذي يقيس عدد الأشخاص العاملين نسبة إلى عدد أفراد الأسرة فقد ازدادت نسبة الأسر المحرومة، بحسب هذا المؤشِّر 7 نقاط مئوية، وهو ما يعبِّر عن محدودية توفُّر فرص العمل. وأمَّا المؤشِّر الثالث، مؤشِّر المهنة الرئيسية، فقد ازدادت نسبة الأسر المحرومة بحسبه خمس نقاط مئوية، ممَّا يشير بدوره إلى ضعف الحراك الاجتماعي المهني نحو الأعلى، حيث نسبة المهن والأعمال ذات الدخل المنخفض والمحدود لا تزال في تزايُد.

خلاصة

عام 2004 كان الفقر الاقتصادي –المتمثِّل في انخفاض الدَّخل مقارنة بأكلاف الحياة وعدم توفُّر فرص العمل الكافية أو المجزية– ما يزال الوجه الأهمَّ للفقر والحرمان في لبنان. ومقارنةً بعام 1995 فقد ازدادت أهمية هذا البعد من حيث حجمُها المطلقُ والنسبيُّ، إذ أنَّ ما يزيد على نصف الأسر اللبنانية يُعتبَرُ محروماً في هذا الميدان؛ أضف إلى ذلك أنَّ الهوَّة ازدادت في هذا الميدان، الذي انفردت مؤشِّراته بالتراجع، بالمقارنة مع الميادين الأخرى التي تحسَّنت كلُّها خلال الفترة نفسها، وإن بنسبٍ متفاوتة. ويعني ذلك، من جهة أولى، أن مستويات النمو الاقتصادي غير كافية؛ ويعني، من جهة ثانية، أنَّ عائد النمو الاقتصادي المحقَّق لا يتوزَّع قطاعياً ومناطقياً وعلى الفئات الاجتماعية، بما يؤدِّي إلى تحسينٍ متوازنٍ في مستوى معيشة الأسر. وهذا يعني أنَّ الترابط بين النمو الاقتصادي وبين مكافحة الفقر، من خلال العمل المنتج، هو أحد المحاور الأهم التي يجب أن تُعطى أولويةً في الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية على حدٍّ سواء.

12 بلغت نسبة الأسر التي تستخدم المياه المعدنية مصدراً أساسياً لمياه الشرب 5.1% في عام 1995 و32% في عام 2004. (المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الإحصاء المركزي. الأوضاع المعيشية للأسر 2004. بيروت: الوزارة والبرنامج والإدارة، 2006).

13 بلغت نسب الالتحاق في لبنان 98.6% للفئة العمرية (5–9 سنوات) و95.2% للفئة العمرية (10–14 سنة). (المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الإحصاء المركزي. الأوضاع المعيشية للأسر 2004. بيروت: الوزارة والبرنامج والإدارة، 2006).

3. تطور أحوال المعيشة على صعيد المحافظات

تتضمَّن الفقرات التالية تطوُّر نسَبَ الحرمان في المحافظات الست: بيروت وجبل لبنان والشمال والبقاع والجنوب والنبطية، بين عامي 1995 و2004. وستُجرى المقارنة على مستوى الدليل العام، ثم على مستوى أدلة الميادين، قبل الانتقال إلى عرض تطوُّر المؤشِّرات المفصَّل في كل محافظة على حدة.

أ. نسبة الأسر المحرومة في المحافظات[14]

في ما يتعلق بنسبة الأسر المحرومة من سكان المحافظات، فقد بلغت هذه النسبة في عام 2004 أقصاها في محافظة النبطية (46% من إجمالي الأسر) يليها البقاع (38%) فالجنوب (37%) ثمَّ الشمال (31%) وجبل لبنان (16%)، وأخيراً بيروت (9%). أمَّا في عام 1995 فقد بلغت النسبة نفسها حدَّها الأقصى في محافظة النبطية (50% من إجمالي الأسر)، يليها الشمال (43%) فالبقاع (40%) والجنوب (36%) وجبل لبنان (24%)، ثمَّ أخيراً بيروت (16%). ويُلاحَظُ أنَّ ترتيب المحافظات، من حيث نسبةُ الأسر المحرومة من إجمالي الأسر المقيمة في كل محافظة، بقي على حاله، باستثناء محافظة الشمال التي انتقلت من الترتيب الثاني إلى الرابع، ممَّا أدَّى بدوره إلى تبدُّل مراتب كلٍّ من البقاع والجنوب وتراجعهما مرتبة واحدة.

الجدول رقم 5

نسب الأسر المحرومة في كل محافظة في عامي 1995 و 2004

المحافظة	1995	2004	التغيُّر	الترتيب في 1995	الترتيب في 2004
بيروت	15.9	9.3	6.6	6	6
جبل لبنان	23.6	16.2	7.4	5	5
الشمال	42.8	31.2	11.6	2	4
البقاع	39.9	37.7	2.2	3	2
الجنوب	36.4	37.3	-0.9	4	3
النبطية	50.3	46.4	3.9	1	1
لبنان	30.9	24.6	6.3	-	-

(*) تقع المحافظات الأكثر حرماناً في الترتيب الأول (1) والمحافظة الأقل حرمان في الترتيب الأخير (6).

14 الأسر المحرومة تشمل الأسر ذات درجة الإشباع المنخفض جداً والمنخفض.

الرسم البياني رقم 7

نسب الأسر المحرومة في كل محافظة في عامي 1995 و 2004

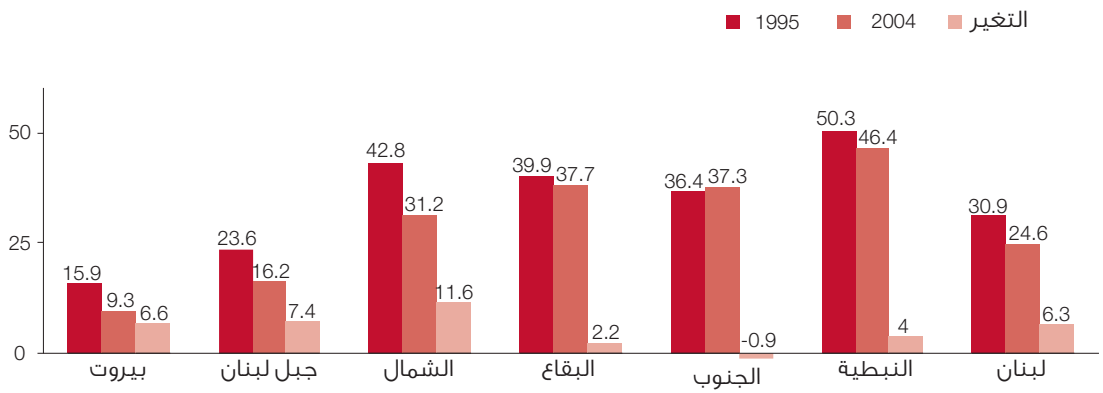

وما يمكن ملاحظته من هذه المقارنة هو أنَّ محافظة الشمال سجَّلت أفضل النتائج خلال الفترة المرجعية، إذ انخفضت نسبة الأسر المحرومة في المحافظة نحو 12 نقطة مئوية (نحو ضعف المعدل الوطني البالغ 6 نقاط مئوية)؛ وسجَّلت كلٌّ من محافظتي جبل لبنان وبيروت تحسُّناً محسوساً (نحو 7 نقاط مئوية). أمَّا في محافظتي البقاع والنبطية فقد كان انخفاض نسبة الأسر المحرومة فيهما أقل أهمية (2 و4 نقاط مئوية على الترتيب)، فيما سُجِّل ارتفاعٌ طفيفٌ في محافظة الجنوب (نحو نقطة مئوية واحدة).

ويمكن تقسيم الفترة الممتدة بين عامي 1995 و2004 إلى مرحلتين يفصل بينهما تحرير الجنوب اللبناني في 25 أيار 2000. ففي المرحلة الأولى كان الاحتلال ما يزال قائماً، وقد شهد لبنان عموماً، والجنوب خصوصاً، في بدايتها عدوان عناقيد الغضب في نيسان 1996. إلا أنه لم تُجرَ خلال هذه الفترة تحقيقات ميدانية متتابعة تسمح بتقييم الوضع قبل كل تطور من التطورات المهمة التي شهدتها وبعده؛ بل إنَّ الدراسات التي أُجريَت بعد الانسحاب الإسرائيلي عام 2000 أشارت إلى حصول انخفاض في مؤشِّرات الدخل والنشاط الاقتصادي في المناطق المحررة حديثاً[15]، مع رصد اتجاهات متناقضة لهجرة في الاتجاهين إلى هذه المناطق ومنها، بحيث لم يُشِر الرصيد النهائي للحراك السكاني إلى زيادة مهمة في السكان[16]، ولا إلى تطور في مؤشِّرات الحراك الاجتماعي والنشاط الاقتصادي يمكن أن يترجم إلى تطوُّرٍ محسوس في أحوال معيشة السكان في هذه المناطق.

ويطرح هذا الأمر المسألة التالية: إن التحسُّن الذي لُحِظَ في مؤشِّرات التنمية، خلال عقد الثمانينات والنصف الأول من التسعينات، في الجنوب بشكل خاص، نجم بالدرجة الأولى عن تطوُّر الخدمات الاجتماعية (كالتعليم والصحة)، والتوسُّع في شبكة البنى التحتية والمرافق العامة؛ إضافة إلى أنه نجم عن التوسُّع في التحويلات (المساعدات المباشرة من خلال الحكومة ومجلس الجنوب ودعم التبغ ومخصَّصات وزارة الشؤون الاجتماعية، إلخ...)، وعن نشاط القطاع الأهلي المحلي والدولي في مجال التنمية المحلية. أمَّا التنمية، المرتبطة بالنشاط الاقتصادي وبنمو القطاع الخاص المنتج وبتنويع النشاط الاقتصادي وانتقاله من اقتصاد متكيِّف مع ظروف الحرب إلى اقتصاد متكيِّف مع السلم، وربط ذلك بالاقتصاد والسوق الوطنيين بشكل أكثر تدامجاً، فقد كان تأثيرها أقل أهمية، وهو ما يفسِّر جانباً أساسياً من الوضع الراهن وعدم الاستدامة التنموية في هذه المناطق، كما يفسِّر تراجعها النسبي مقارنة بالمناطق الأخرى، وهو ما يرتبط بالتأكيد بموقعها بمحاذاة الأراضي الفلسطينية المحتلة واستمرار أجواء المواجهة والحذر فيها.

15 توفرت في فترات النزاع والاحتلال بعض النشاطات التي أمنت مداخيل للعديد من العائلات، ومن هذه النشاطات: العمل الدائم أو الموسمي في الزراعة والبناء والفندقية والانخراط في "جيش لبنان الجنوبي" إضافة إلى العائدات التجارية من وجود قوات الأمم المتحدة. (المصدر: الهيئة العليا للإغاثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج تأهيل اقتصادي واجتماعي في جنوب لبنان ما بعد النزاع، تقرير: "برنامج تنمية اقتصادية واجتماعية لمنطقة جنوب لبنان"، بيروت، تموز 1999).

16 بلغت حصة محافظة الجنوب 10.7% من مجموع السكان في لبنان في عام 2004، بينما كانت تشكِّل 9.1 % من السكان في العام 1995. (المصادر: وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية. الدراسات التحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن. بيروت: الوزارة، 2000، ووزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الإحصاء المركزي. الأوضاع المعيشية للأسر 2004. بيروت: الوزارة والبرنامج والإدارة، 2006).

ب. حصة المحافظات من إجمالي الأسر المحرومة في لبنان

إنَّ تحديد نسبة الأسر المحرومة من إجمالي الأسر المقيمة، في كل محافظة، يعطينا جانباً رئيسياً من الصورة التي يجب أن تكتمل بمعرفة حصة كل محافظة من العدد الإجمالي من الأسر المحرومة في كل لبنان؛ أي أن نأخذ بعين الاعتبار نسبة الحرمان وعدد السكان في كل محافظة. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى التخطيط الوطني، لأنه يتيح تقدير حجم الموارد المطلوبة لتحقيق الأهداف التنموية، قياساً على العدد الفعلي للأسر والسكان المحرومين.

وفي هذا الصدد، فقد كانت الحصة الكبرى من الأسر المحرومة في عام 2004 لمحافظة جبل لبنان (نحو 28% من إجمالي الأسر المحرومة في لبنان). ومعلوم أنَّ هذه المحافظة تشمل –بحسب التقسيم الإداري– الضاحية الجنوبية (ضمن قضاء بعبدا)، وهذه تضمُّ مع عكّار في الشمال أكبر تجمُّعين عدديَّين للفقراء في لبنان. كما تشمل هذه المحافظة ضاحية بيروت الشمالية (ضمن قضاء المتن) التي يوجد فيها أيضاً تجمعاً مهمّاً للفقراء. وتلي محافظة جبل لبنان –من حيث الحصة من إجمالي الأسر المحرومة– محافظة الشمال (23%)، فالبقاع (18%) ثم الجنوب (15%) والنبطية (11%)، وأخيراً بيروت (4%). أمَّا بالنسبة إلى عام 1995 فقد كانت لمحافظة جبل لبنان، أيضاً، الحصة الكبرى من الأسر المحرومة (30%) وأعقبها الشمال (26%) والبقاع (15%) والنبطية (11%) والجنوب (10%)، ثم أخيراً بيروت (8%). وهذا يعني أنه لم يحصل أيُّ تغيُّرٍ في ترتيب المحافظات على هذا الصعيد، باستثناء محافظتي الجنوب والنبطية اللتين تبادلتا المراكز.

الجدول رقم 6

التوزع النسبي للأسر المحرومة بحسب المحافظات في عامي 1995 و 2004(*)

المحافظة	1995	2004	التغيُّر	الترتيب في 1995	الترتيب في 2004
بيروت	7.6	4.4	3.2	6	6
جبل لبنان	29.9	27.9	2	1	1
الشمال	26.2	23.3	2.9	2	2
البقاع	15.3	17.8	-2.5	3	3
الجنوب	10.3	15.4	-5.1	5	4
النبطية	10.8	11.2	-0.4	4	5
لبنان	100.0	100.0	-	-	

(*) تقع المحافظات الأكثر حرماناً في الترتيب الأول (1) والمحافظة الأقل حرمان في الترتيب الأخير (6)

الرسم البياني رقم 8

التوزع النسبي للأسر المحرومة بحسب المحافظات في عامي 1995 و 2004

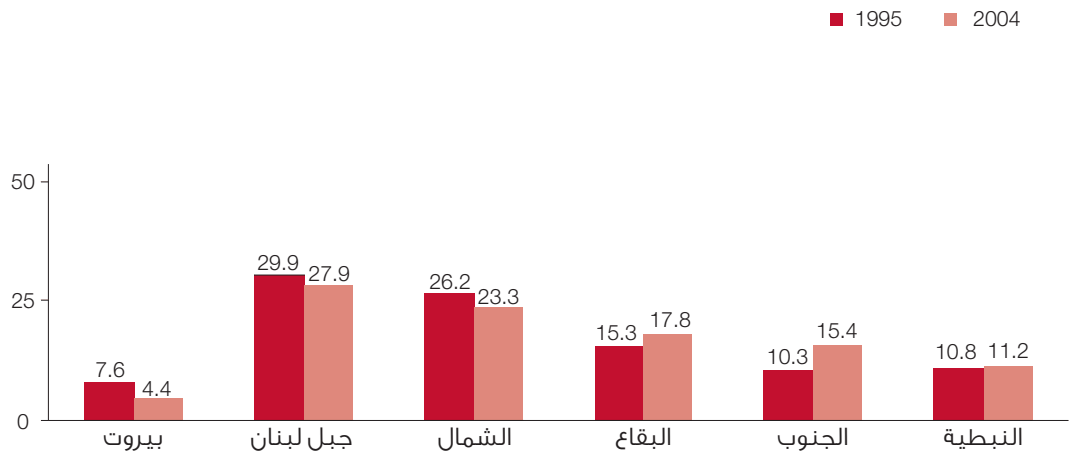

الجدول رقم 7

التوزع النسبي للأفراد المحرومين بحسب المحافظات في عامي 1995 و 2004(*)

المحافظة	1995	2004	التغيُّر	الترتيب في 1995	الترتيب في 2004
بيروت	6.4	3.8	2.6	6	6
جبل لبنان	26.9	24.2	2.7	2	2
الشمال	30.2	28.2	2.0	1	1
البقاع	16.3	17.9	-1.6	3	3
الجنوب	10.4	15.8	-5.4	4	4
النبطية	9.9	10.1	-0.2	5	5
لبنان	100.0	100.0	-	-	

(*) تقع المحافظات الأكثر حرماناً في الترتيب الأول (1)، والمحافظة الأقل حرماناً في الترتيب الأخير (6).

أما إذا قارنا ترتيب المحافظات بحسب الحصة من الأفراد المحرومين (بدلاً من الحصة من الأسر المحرومة) فنجد أن ترتيب المحافظات يتغير حيث تصبح محافظة الشمال في الترتيب الأول (بدلاً من الثاني) إذ تبلغ حصتها 30% من إجمالي الأفراد المحرومين مقابل حوالي 27% في جبل لبنان ويعود ذلك إلى ارتفاع متوسط حجم الأسرة في الشمال (4.7 أفراد) وهو الأعلى في لبنان.

الرسم البياني رقم 9

التوزع النسبي للأفراد المحرومين بحسب المحافظات في عامي 1995 و 2004

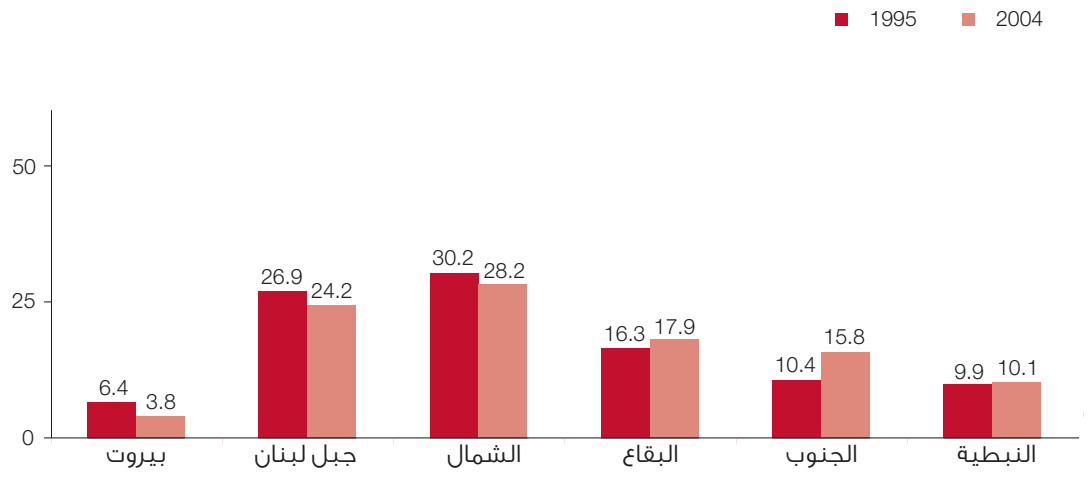

ج. النمو السكاني في المحافظات[17]

تتَّضح الصورة أكثر فأكثر عند ربط التغيُّر في نسب الأسر المحرومة من إجمالي الأسر في كل محافظة والتغيُّر في حصة كل محافظة من العدد الإجمالي من الأسر المحرومة في لبنان، مع تغير حصة كل محافظة من إجمالي الأسر (السكان)، خصوصاً بالنسبة إلى المحافظات الأربع، غير بيروت وجبل لبنان.

فبالنسبة إلى هاتين المحافظتين الأخيرتين -بالنظر إلى خصوصيتها- يتَّسم الحراك السكاني فيهما بكونه مركَّباً، وهو يحتاج إلى تحليل تفصيلي بحسب الأقضية والمناطق الفرعية. وقد تراجعت حصة بيروت من إجمالي الأسر، بوجهٍ عامٍّ، نحو 3 نقاط مئوية بين عامي 1995 و2004، فيما ازدادت حصة محافظة جبل لبنان 3 نقاط مئوية.

أمَّا بالنسبة إلى المحافظات الأربع الأخرى، فقد سجَّلت محافظات الشمال والبقاع والنبطية انخفاضاً طفيفاً من حيث حصصها من إجمالي الأسر (أقل من نقطة مئوية واحدة)، في حين سجَّلت محافظة الجنوب زيادة بلغت نحو نقطتين مئويتين. وما تجدر الإشارة إليه بالنسبة إلى محافظة الجنوب هو أنَّ البيانات التفصيلية، على مستوى المناطق الفرعية، تفيد بأنَّ الزيادة حصلت في منطقة صيدا-جزين، وليس في قضاء صور.

17 سيُقاس النمو السكاني بتطوُّر عدد الأسر وليس بعدد الأفراد، لأنَّ كلَّ المقارنات في هذه الورقة تُجرى على أساس الأسرة.

الجدول رقم 8

التوزّع النسبي للأسر المقيمة والمحرومة بحسب المحافظات في عامي 1995 و 2004

المحافظة	توزع الأسر المقيمة			نسبة الأسر المحرومة			توزع الأسر المحرومة		
	1995	2004	التغيُّر(*)	1995	2004	النسبة(*)	1995	2004	الحصة
بيروت	14.8	11.6	3.2	15.9	9.3	6.6	7.6	4.4	3.2
جبل لبنان	39.1	42.2	-3.1	23.6	16.2	7.4	29.9	27.9	2.0
الشمال	19.0	18.5	0.5	42.8	31.2	11.6	26.2	23.3	2.9
البقاع	11.8	11.7	0.1	39.9	37.7	2.2	15.3	17.8	-2.5
الجنوب	8.7	10.2	-1.5	36.4	37.3	-0.9	10.3	15.4	-5.1
النبطية	6.6	5.9	0.7	50.3	46.4	4.0	11.2	11.2	-0.4
لبنان	100.0	100.0	-	30.9	24.6	6.3	100.0	100.0	-

(*) التغيُّر عبارة عن نسبة التغيُّر في حصة المحافظة من العدد الإجمالي من الأسر؛ والنسبة هي التغير الحاصل في نسبة الأسر المحرومة ضمن المحافظة؛ وأمَّا الحصة فهي نسبة التغيُّر في حصة كل محافظة من العدد الإجمالي من الأسر المحرومة في لبنان.

إنَّ مقارنة قيم التغيُّر الثلاث، المتعلِّقة بحصَّة المحافظات من إجمالي الأسر وحصتها من الأسر المحرومة ونسب الحرمان داخل كل محافظة، تشير إلى أنَّ محافظة الشمال نجحت في خفض نسبة الحرمان فيها بشكل محسوس، ممَّا أدَّى إلى خفض حصتها من العدد الإجمالي من الأسر المحرومة بمعدل 3 نقاط مئوية، على الرغم من أنَّ حصَّتها من الأسر انخفضت بصورة طفيفة (نصف نقطة مئوية). أمَّا محافظة البقاع فلم تتغيَّر حصتها من إجمالي الأسر عملياً (بلغ الانخفاض 0.1 نقطة مئوية)، إلا أنَّ انخفاض نسبة الفقر فيها كان أقلَّ من المتوسِّط الوطني ولم يتجاوز نقطتين مئويتين (المتوسِّط الوطني للتغير 6 نقاط مئوية)، الأمر الذي زاد حصتها من إجمالي الأسر المحرومة في لبنان. وبالنسبة إلى الجنوب، فقد زادت حصته من إجمالي الأسر (مع الملاحظة أنَّها حصلت في صيدا وجزين)، وزادت في الوقت نفسه نسبة الفقر في المحافظة، فسُجِّلت، بالتالي، أعلى زيادة في الحصة من الأسر المحرومة، فبلغت 5 نقاط مئوية، مقارنة بما كانت عليه في عام 1995. وأخيراً، شهدت محافظة النبطية انخفاضاً من حيث حصَّتُها من الأسر، كما شهدت، أيضاً، انخفاضاً في نسبة الحرمان، وإن بنسبة أقل من المعدل الوطني، ولذا فقد زادت حصتها من إجمالي المحرومين بشكل طفيف عما كانت عليه قبل تسع سنوات.

4. تطور نسب الحرمان في المحافظات بحسب الميادين

بشكل عامٍّ، يتعمَّم التمايز بين محافظتي بيروت وجبل لبنان من جهة، وبين المحافظات الطرفية الأربع الأخرى، على كافة الميادين. فنِسَبُ الحرمان في محافظتي المركز، في الميادين الأربعة (المسكن، المياه والصرف الصحي، التعليم، المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل) تقلُّ عن المتوسِّط الوطني بشكل واضح (ولاسيَّما في بيروت)، في حين تزيد على المتوسِّط الوطني في محافظات الشمال والبقاع والجنوب والنبطيّة. وهذا يصحُّ، عموماً، على عامي المقارنة المعتمدين (1995 و2004)؛ مع استثناءات قليلة بالنسبة إلى دليل المسكن في كلٍّ من الشمال والبقاع، حيث أصبحت نسبة الحرمان في هذا الميدان في عام 2004 أقلَّ من المتوسِّط الوطني، في حين كانت أعلى منه في عام 1995؛ وهذا ما ينطبق أيضاً على مؤشِّر المياه والصرف الصحي في جبل لبنان. وفي حين أنَّ نسبة الحرمان، بحسب دليل المسكن، كانت في محافظة بيروت أقلَّ من المتوسِّط الوطني لعام 1995، إلاَّ أنَّها أصبحت في عام 2004 أعلى من المتوسِّط الوطني في الميدان المعني (على الرغم من انخفاضها مقارنةً بذلك التاريخ).

الجدول رقم 9

نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين المكوِّنة له في كل محافظة في عامي 1995 و 2004

	المسكن			المياه والصرف الصحي			التعليم			المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل			دليل أحوال المعيشة		
المحافظة	1995	2004	التغيُّر	1995	2004	التغيُّر	1995	2004	التغيُّر	1995	2004	التغيُّر	1995	2004	التغيُّر
بيروت	21.6	16.7	4.9	4.1	0.6	3.5	20.7	13.0	7.7	35.2	42.0	-6.8	15.9	9.3	6.6
جبل لبنان	24.3	16.0	8.3	22.4	15.6	6.8	25.2	19.9	5.3	33.5	43.7	-10.2	23.6	16.2	7.4
الشمال	31.0	14.9	16.1	23.7	25.4	-1.7	46.3	25.1	21.2	52.1	61.8	-9.7	42.8	31.2	11.6
البقاع	26.4	12.5	13.9	20.8	21.1	-0.3	41.4	34.4	7.0	52.4	58.2	-5.8	39.9	37.7	2.2
الجنوب	27.4	25.9	1.5	9.7	15.6	-5.9	37.1	31.0	6.1	52.3	63.7	-11.4	36.4	37.3	-0.9
النبطية	27.7	17.7	10	25.5	21.4	4.1	45.6	39.8	5.8	57.8	60.3	-2.5	50.3	46.4	3.9
لبنان	25.9	16.6	9.3	18.9	16.6	2.3	32.8	24.1	8.7	42.8	51.6	-8.8	30.9	24.6	6.3

بالنسبة إلى اتجاه التغيُّر، فقد سجَّلت الغالبية الكبيرة من نسب الحرمان، بحسب الأدلة المختلفة وفي كل المحافظات، انخفاضاً خلال فترة المقارنة المرجعية في ميادين المسكن والمياه والصرف الصحي والتعليم، ما عدا بعض الحالات الاستثنائية في نسب الحرمان في ميدان المياه والصرف الصحي في محافظات الشمال والبقاع، وكذلك في الجنوب خصوصاً حيث سُجِّلَ بعض الارتفاع في نسب الحرمان، الذي يمكن إرجاع بعضه إلى الحراك السكاني، ولاسيَّما في منطقة صيدا–جزين، كما سبقت الإشارة إليه، ممَّا يكون قد أثَّر على النتائج بالنسبة إلى هذا المؤشِّر وغيره. أمَّا بالنسبة إلى ميدان المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل، فإنَّ نسب الحرمان، بحسب هذا الدليل، سجَّلت ارتفاعاً في كل المحافظات دون استثناء.

أ.تطوُّر أداء المحافظات بالمقارنة مع المتوسِّط الوطني

بالنسبة إلى ميدان المسكن سُجِّلت أعلى نسب انخفاض في نسب الحرمان في محافظات البقاع والشمال والنبطية (مستوى التغيُّر -الانخفاض- يزيد على المتوسِّط الوطني)، في حين كان الأداء أضعف في جبل لبنان وبيروت، وخصوصاً في الجنوب.

في ما يتعلَّق بميدان المياه والصَّرف الصحِّي سجَّلت ثلاث محافظات (بيروت، جبل لبنان، النبطية) تحسُّناً انعكس انخفاضاً في نسب الحرمان (في هذا الميدان) بما هو أعلى من المتوسِّط الوطني؛ وكان الأداء الأفضل في جبل لبنان، في حين سُجِّلت زيادةٌ في نسب الحرمان في المحافظات الأخرى، ولكنَّ الأداء الأضعف في هذا الميدان كان في الجنوب.

وبالنسبة إلى التعليم، فقد سُجِّل انخفاضٌ لافتٌ في نِسَب الحرمان (بمعدل 21 نقطة مئوية) في محافظة الشمال، وهو انخفاضٌ ناجم بشكلٍ أساسيٍّ عن تحسُّن مؤشِّرات التعليم في منطقة "عكَّار- المنيه - الضنية"، التي كانت تعتبر أكثر المناطق حرماناً في هذا الميدان في لبنان. وإلى هذا التقدُّم تُعزى المساهمة الكبرى في تحسُّن ترتيب محافظة الشمال بحسب دليل أحوال المعيشة الذي سبقت الإشارة إليه. وفي المقابل، فقد سجَّلت المحافظات الأخرى كلُّها تحسُّناً في مؤشِّر التعليم، إلا أنَّه ظلَّ دون مستوى قيمة التحسُّن على المستوى الوطني.

وفي ما يخصُّ المؤشرات المتَّصلة بالدخل (التي تعبِّرُ بشكلٍ غير مباشرٍ عن الدَّخل والبطالة وتوفُّر فرص العمل) فقد سجَّلت كلُّها زيادةً في نِسَب الحرمان، كما سبقت الإشارة إليه، خلافاً للميادين الأخرى. وفي كلٍّ من الجنوب وجبل لبنان والشمال سُجِّلت زيادة في الحرمان تتجاوز المتوسِّط الوطني، في حين سُجِّلت أدنى نسبة تغيُّر بين عامي 1995 و2004 في محافظة النبطية (نحو 3 نقاط مئوية) يليها البقاع (نحو 6 نقاط مئوية)، وهذا يشير إلى مستوىً متدنٍّ من الحراك الاجتماعي المهني (صعوداً أو هبوطاً) في هذه المناطق مقارنة بالمناطق الأخرى.

ب. ترتيب المحافظات حسب مستويات الحرمان في الميادين

تعرضُ هذه الفقرة بشكلٍ موجزٍ مقارنةَ وضعية المحافظات في الميادين الأربعة، في عامي 1995 و2004.

ميدان المسكن: مقابل التحسُّن العام في كل المحافظات في هذا الميدان، ازداد التفاوت بين المناطق، حيث كانت نسب الحرمان في عام 1995 متقاربة، وبرز تفاوت في عام 2004 بين محافظة الجنوب (خصوصاً منطقة صيدا- جزين) وبين باقي المحافظات، ناجمٌ عن تحسُّنٍ طفيفٍ في هذا المؤشِّر في الجنوب، مقارنةً بتحسُّنٍ أكبر حصل في المحافظات الأخرى. وكانت نسبة الحرمان في ميدان المسكن في محافظة الشمال الأعلى، حيث حلَّت محلَّها محافظة الجنوب في عام 2004.

ميدان المياه والصرف الصحي: كان اتجاه التطوُّر مختلفاً في هذا الميدان بحسب المحافظات، على الرغم من ميلٍ غالبٍ نحو انخفاض نِسَب الحرمان. وفيما كانت محافظة النبطية تحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة الحرمان في عام 1995، فقد شهدت هذه النسبة انخفاضاً في عام 2004، في حين ازدادت في محافظة الشمال لتحلَّ في المرتبة الأولى من حيث نسب الحرمان في هذا الميدان في عام 2004.

ميدان التعليم: سجَّلت كلُّ المحافظات انخفاضاً في نسب الحرمان في ميدان التعليم. بيد أنَّ الانخفاض الأكبر كان في محافظة الشمال؛ فيما سجَّلت محافظة النبطية أعلى نسب حرمان في ميدان التعليم في عامي 1995 و2004 على حدٍّ سواء. وفي هذا الميدان يبدو التفاوت بين "لبنان المركزي" (بيروت وجبل لبنان) و"لبنان الطرفي" (محافظات الشمال والبقاع والجنوب والنبطية) أوضح ممَّا هو عليه في ميداني المسكن والمياه والصرف الصحي.

ميدان المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل: سجَّلت كلُّ المحافظات زيادة في نسب الحرمان في هذا الميدان؛ ويظهر فيه، أيضاً، التفاوت بين "لبنان المركزي" وبين "لبنان الطرفي". ولكنَّ التفاوت بين المحافظات الأربعة الطرفية يبدو قليلاً نسبياً، حيث إنَّ نسب الحرمان مرتفعة في هذا الميدان، وقد تراوحت -خلال الفترة المرجعيَّة- بين ما يزيد قليلاً على 50% و60% من ال أسر المقيمة في هذه المحافظات. وفي عام 1995 كانت نسبة الحرمان العليا في النبطية، في حين أصبحت نسبة الحرمان العليا في محافظة الجنوب في عام 2004، ولكن بفارقٍ قليلٍ عن المحافظات الثلاث الأخرى.

الرسم البياني رقم 10

نسب الأسر المحرومة بحسب دليل المسكن في كل محافظة في عامي 1995 و 2004

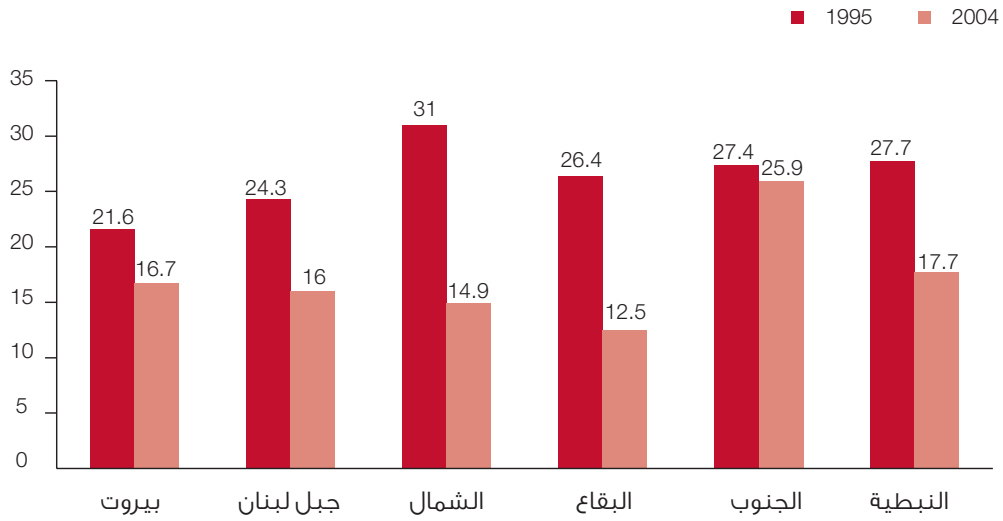

الرسم البياني رقم 11

نسب الأسر المحرومة بحسب دليل المياه والصرف الصحي في كل محافظة في عامي 1995 و 2004

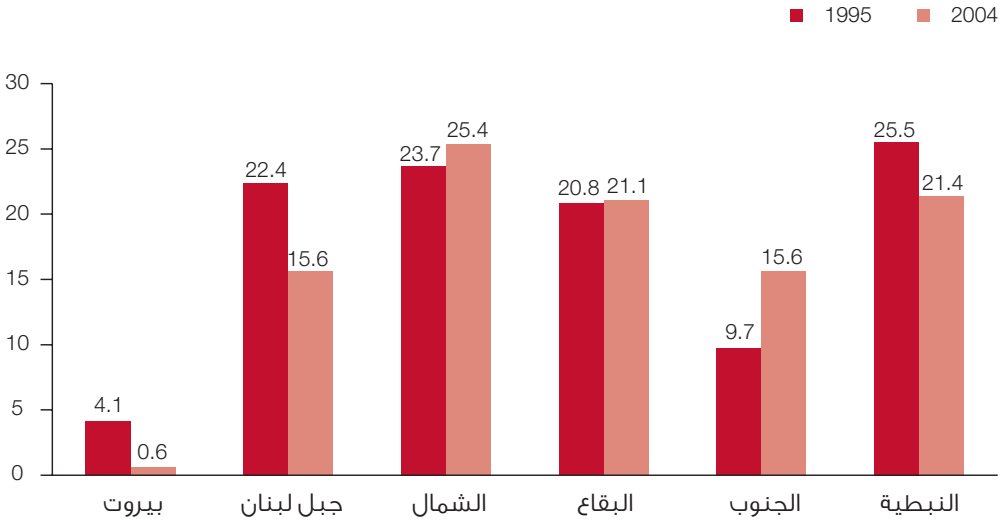

الرسم البياني رقم 12

نسب الأسر المحرومة بحسب دليل التعليم في كل محافظة في عامي 1995 و 2004

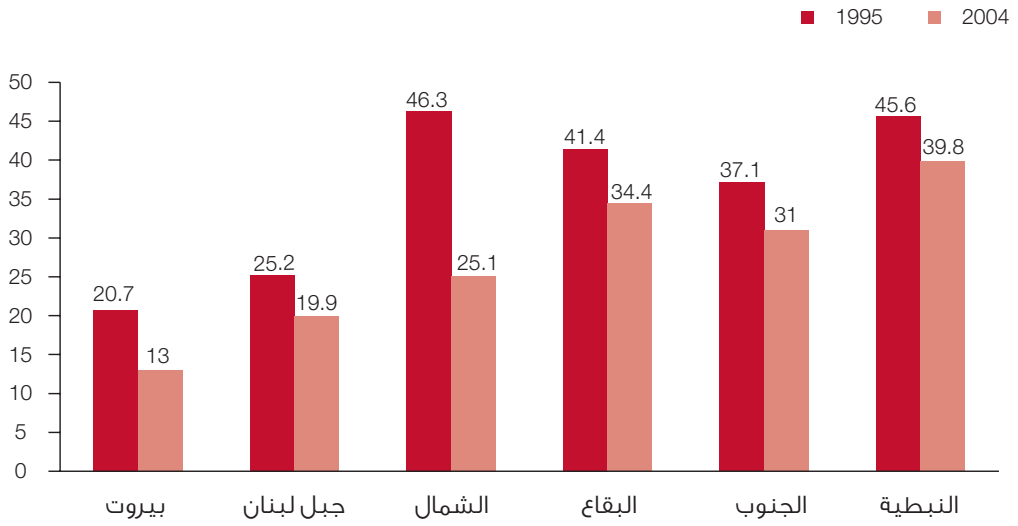

الرسم البياني رقم13

نسب الأسر المحرومة بحسب دليل المؤشرات المتصلة بالدخل في كل محافظة في عامي 1995 و 2004

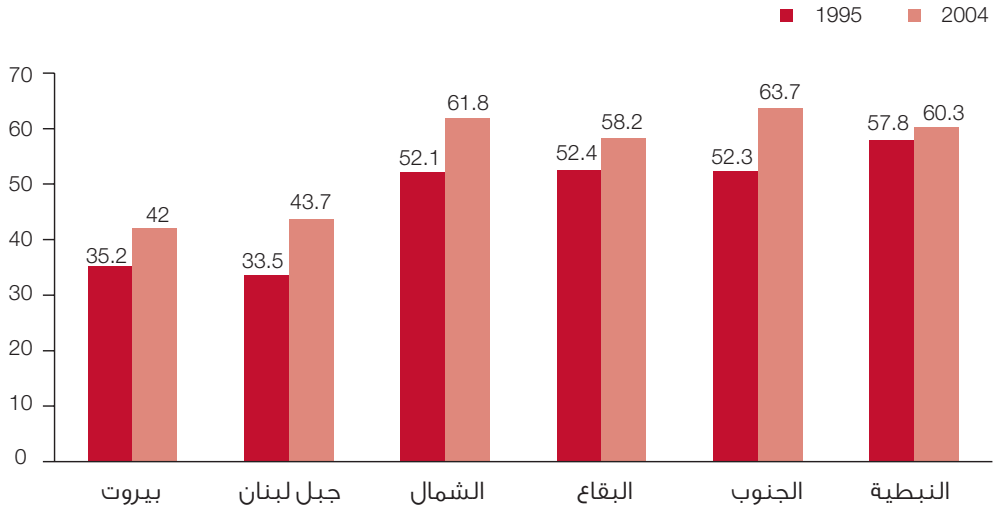

ج. التطوُّر بحسب المحافظات الإفراديَّة

يسمح التحليل على مستوى كل محافظة إفرادياً بتوضيح صورة التطوُّر الحاصل بالنسبة إلى المؤشِّرات الإفراديَّة، كما يسمح بالإشارة إلى بعض خصائص المناطق الفرعية، ضمن المحافظة الواحدة، حيث يكون ذلك ممكناً وضرورياً، بالرغم من التحفُّظات الناجمة عن حجم العيِّنة، وهو ما سبقت الإشارة إليه. (يُقيَّمُ أداء المحافظة بمقارنة التغيُّر الحاصل بالنسبة إلى الدليل أو المؤشِّر، خلال الفترة الزمنية 2004–1995، في المحافظة المعنيَّة مع التغيُّر المقابل على الصعيد الوطني).

وستعرضُ الفقرات التالية تباعاً وبإيجاز أبرز نسب الحرمان في كل محافظة، بحسب المؤشِّرات الإفراديَّة وتطورها خلال الفترة المرجعية 2004–1995.

i. محافظة بيروت

يتقدَّم أداء محافظة بيروت الإجمالي بشكلٍ طفيف على المتوسِّط الوطني، حيث انخفضت نسبة الأسر المحرومة فيها خلال الفترة المرجعية نحو 7 نقاط مئوية، مقابل انخفاض قدره 6 نقاط مئوية على الصعيد الوطني. وبالنسبة إلى الميادين الأربعة، كان أداء بيروت أفضل، مقارنةً بالمتوسط الوطني في ميداني المياه والصرف الصحي والمؤشِّرات المتَّصلة بالدخل، في حين كان أداؤها أقلَّ في ميداني المسكن والتعليم.

الرسم البياني رقم 14

نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين المكونة له في بيروت في عامي 1995 و 2004

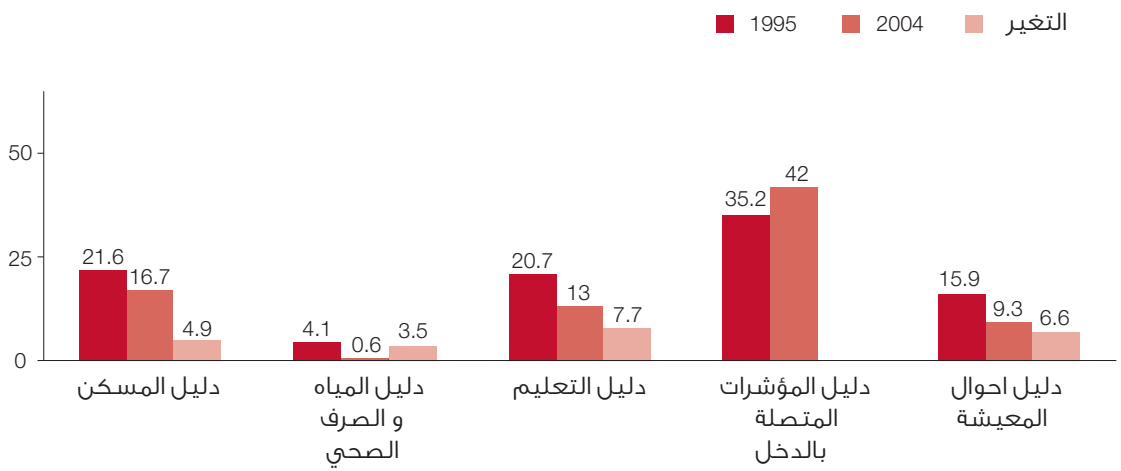

أمَّا على صعيد المؤشِّرات الإفراديَّة فقد انخفضت نِسَبُ الحرمان المتعلِّقة بمعظم المؤشِّرات على نحوٍ متفاوت، باستثناء مؤشِّر "متابعة الدراسة" الذي لم يتغيَّر؛ وكذلك مؤشِّر "وسيلة التدفئة الرئيسية" الذي ازدادت بحسبه نسبة الأسر المحرومة من 17% إلى 23%، وبالنسبة إلى المؤشِّرات الثلاثة التي يتكوَّن منها دليل المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل، ألا وهي: مؤشِّر عدد السيارات الخاصة التي تملكها الأسرة، ومعدَّل الإعالة الاقتصادية للأسرة، ومؤشِّر المهنة الرئيسية. وقد سجَّل التَّراجُع الأكبر في معدَّل الإعالة (عدد أفراد الأسرة مقسوماً على عدد العاملين فيها فعلياً)، وهذا يشير إلى جمودٍ أو تراجعٍ نسبيٍّ في سوق العمل في هذه المحافظة، حيث ازدادت نسبة الأسر المحرومة بحسب هذا المؤشِّر نحو 10 نقاط مئوية، مقارنةً بما كان عليه الوضع في عام 1995، فيما معدَّل الزيادة الوطني هو نحو 7 نقاط مئوية.

الجدول رقم 10

نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين والمؤشِّرات المكوِّنة له في بيروت في عامي 1995 و 2004

الدليل / المؤشِّرات	نسبة الأسر المحرومة		التغيُّر على مستوى	
	1995	2004	بيروت	لبنان
دليل المسكن	21.6	16.7	4.9	9.3
حصة الفرد من الغرف	13.2	8.7	4.5	8
حصة الفرد من المساحة المبنية	20.0	14.4	5.6	10.9
وسيلة التدفئة الرئيسية	17.4	22.9	-5.5	-1.7
دليل المياه والصرف الصحي	4.1	0.6	3.5	2.3
مصدر مياه الشرب الرئيسي	4.4	1.1	3.3	3.7
وسيلة الصرف الصحي	0.6	0.3	0.3	0.5
دليل التعليم	20.7	13.0	7.7	8.7
متابعة الدراسة	4.5	4.5	0.0	1.9
المرحلة التعليمية	20.4	12.4	8.0	8.8
دليل المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل	35.2	42.0	-6.8	-8.8
عدد السيارات الخصوصية	35.4	41.1	-5.7	-9.1
معدَّل الإعالة	20.0	29.7	-9.7	-6.6
المهنة الرئيسية	23.7	29.1	-5.4	-5.0
دليل أحوال المعيشة	15.9	9.3	6.6	6.3

الرسم البياني رقم 15

نسب الأسر المحرومة بحسب مؤشِّرات دليل أحوال المعيشة في بيروت في عامي 1995 و 2004

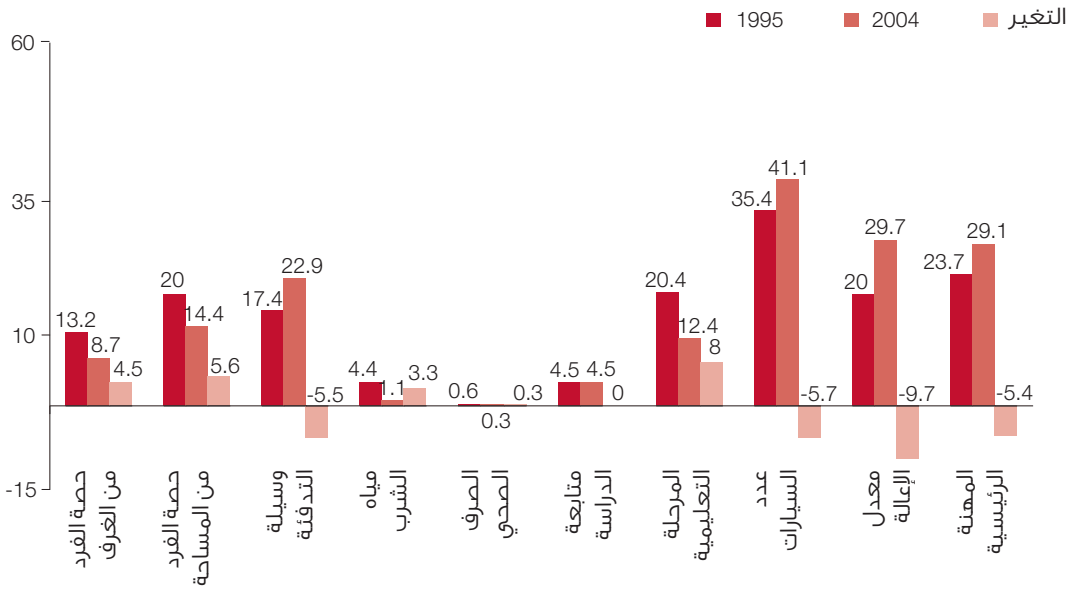

خلاصة تطور أحوال المعيشة في بيروت: إذا كان مستوى الحرمان في بيروت منخفضاً في ميدان المياه والصرف الصحي (نحو 1%) وفي ميدان التعليم (13%)، إلا أنَّ مشكلة السكن أهمّ (17% أسر محرومة)، وكذلك، بشكلٍ خاصٍّ، مشكلة الدخل والتشغيل (42%). وقد حصل تراجع، خلال الفترة المرجعية (1995-2004)، في كلّ المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل ومؤشِّر التدفئة (وهو مرتبط بالدخل أيضاً)، غير أنَّ التغيُّر السلبي الأبرز كان في مجال فرص العمل. وتحسَّنت مؤشِّرات المسكن وإنْ بمعدَّلاتٍ أقل من المتوسِّط الوطني. أمَّا بالنسبة إلى مؤشِّرات التعليم فهي من بين الأفضل في لبنان، ولم يُسَجَّل فيها تحسُّنٌ، وخصوصاً من حيث مؤشِّر متابعة الدراسة، لأنَّه مستقرٌّ عند مستويات مرتفعة أصلاً.[18] بيد أنَّ ذلك يشير أيضاً إلى أنَّه لم توضعْ خططُ عملٍ تهدف إلى تحسين مستويات الالتحاق والمتابعة لمن هم دون الخامسة عشرة، في بيروت، من أبناء الأسر الفقيرة، حيث تتركَّز ضمنهم نسبة الـ 4.5% من الأسر المحرومة في هذا الميدان، وقد بقيت هذه النسبة على حالها دون تغيير بعد مضيِّ عشر سنوات.

ii. محافظة جبل لبنان

سجَّلت نسبُ الحرمان في محافظة جبل لبنان انخفاضاً بلغ نحو 7.5 نقاط مئوية، مقابل متوسط وطني قدره 6 نقاط؛ أي إنَّ أداءها الإجمالي تقدَّم بشكلٍ طفيفٍ على متوسِّط أداء لبنان كله. وقد سُجِّلَ على مستوى الميادين أداءٌ أفضل من المستوى الوطني في ميدانٍ واحد هو ميدان المياه والصرف الصحي، فيما كان الأداء أقلَّ مستوىً في الميادين الثلاثة الأخرى. ويُسَجَّل بشكلٍ خاصٍّ أنَّ نسبة الأسر المحرومة ازدادت بمعدَّل 10 نقاط مئوية في ميدان المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل في محافظة جبل لبنان بين عامي 1995 و2004، مقابل زيادة بلغت نحو 9 نقاط مئوية على مستوى لبنان. وكما هو الحال بالنسبة إلى بيروت، فإنَّ انخفاض نسبة الحرمان بحسب دليل التعليم كان أيضاً أقلَّ من المتوسِّط الوطني لهذا الانخفاض.

18 بلغت نسب الالتحاق في بيروت 98.9% للفئة العمرية (5-9 سنوات) و96.1% للفئة العمرية (14–10 سنة). (المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الإحصاء المركزي. الأوضاع المعيشية للأسر 2004. بيروت: الوزارة والبرنامج والإدارة، 2006).

الرسم البياني رقم 16

نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين المكوِّنة له في جبل لبنان في عامي 1995 و 2004

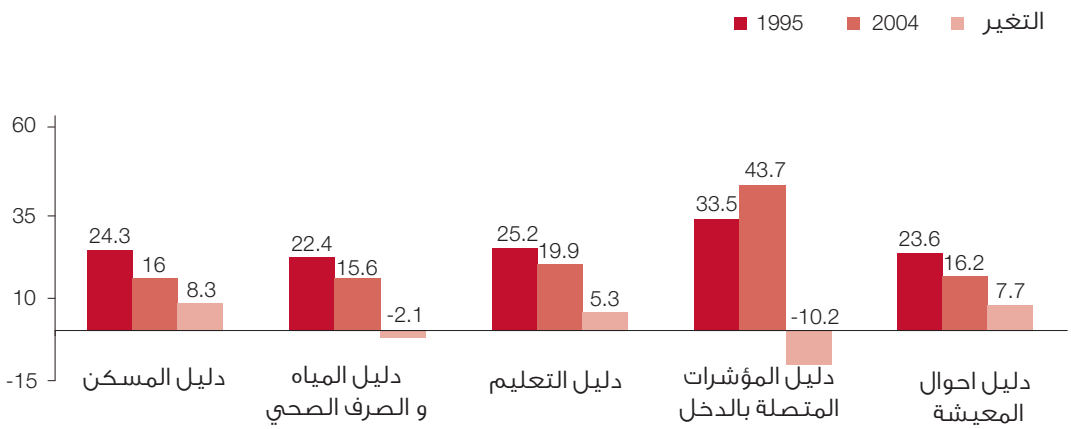

وبالانتقال إلى المؤشِّرات الإفراديَّة، فقد طرأت على أربع مؤشِّرات (هي وسيلة التدفئة والمؤشرات الثلاث المتَّصلة بالدخل) زيادة في نسب الحرمان، كما هو الحال على الصعيد الوطني؛ فيما انخفضت نسب الحرمان بشكل متفاوت بالنسبة إلى المؤشِّرات الستة الباقية. وقد سُجِّلت أفضل النتائج بالنسبة إلى مؤشِّر مصدر مياه الشرب الرئيسي إذ انخفضت نسبة الحرمان -وفق هذا المؤشِّر- نحو 11 نقطة مئوية، مقابل متوسِّط وطني قدره 4 نقاط. أمَّا بالنسبة إلى المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل فقد سجَّلت أعلى زيادة في نسبة الحرمان، وفق مؤشِّر ملكية السيارات الخصوصية، حيث بلغت 11 نقطة مئوية، مقابل متوسِّط وطني قدره 9 نقاط.

الجدول رقم 11

نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين والمؤشِّرات المكوِّنة له في جبل لبنان في عامي 1995 و 2004

الدليل / المؤشِّرات	نسبة الأسر المحرومة		التغير على مستوى	
	1995	2004	جبل لبنان	لبنان
دليل المسكن	24.3	16.0	8.3	9.3
حصة الفرد من الغرف	15.4	8.5	6.9	8
حصة الفرد من المساحة المبنية	23.1	13.4	9.7	10.9
وسيلة التدفئة الرئيسية	19.0	21.1	-2.1	-1.7
دليل المياه والصرف الصحي	22.4	15.6	6.8	2.3
مصدر مياه الشرب الرئيسي	27.3	16.6	10.7	3.7
وسيلة الصرف الصحي	1.3	1.4	-0.1	0.5
دليل التعليم	25.2	19.9	5.3	8.7
متابعة الدراسة	5.7	5.3	0.4	1.9
المرحلة التعليمية	24.6	19.6	5.0	8.8
دليل المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل	33.5	43.7	-10.2	-8.8
عدد السيارات الخصوصية	29.6	40.7	-11.1	-9.1
معدَّل الإعالة	20.2	25.7	-5.5	-6.6
المهنة الرئيسية	23.1	28.6	-5.5	-5.0
دليل أحوال المعيشة	23.6	16.2	7.4	6.3

الرسم البياني رقم 17

نسب الأسر المحرومة بحسب مؤشِّرات دليل أحوال المعيشة في جبل لبنان في عامي 1995 و 2004

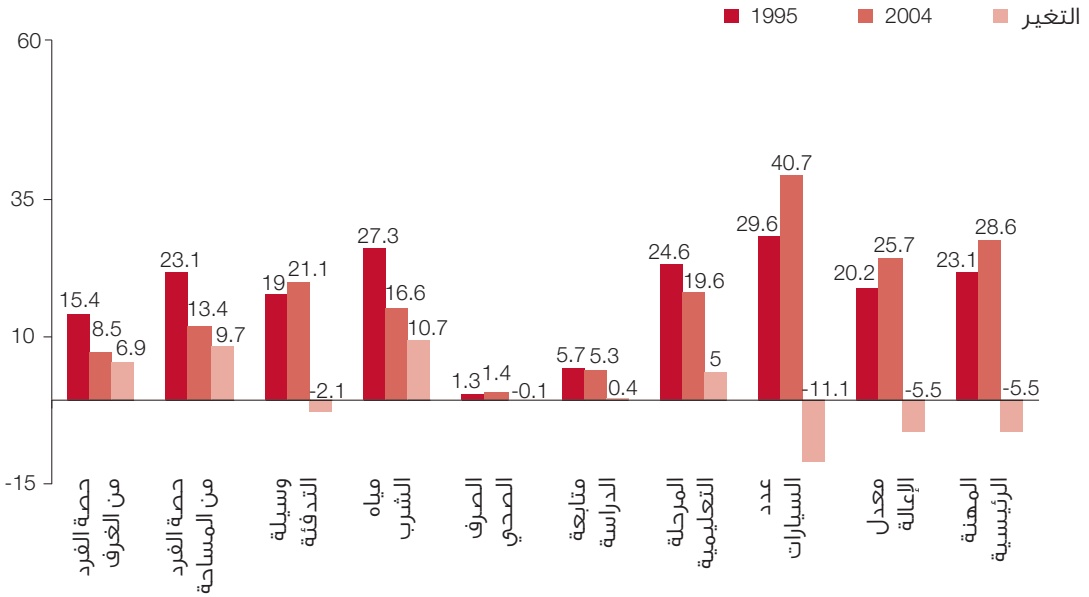

قسَّمَ المسحُ متعدِّدُ الأهداف محافظة جبل لبنان إلى أربع مناطق فرعية هي: "كسروان–جبيل"، المتن، بعبدا، "الشوف–عاليه"[19]. وفي هذا الصدد، سجَّل قضاء بعبدا (الذي تقع فيه الضاحية الجنوبية) أفضل أداء (وقد كان الأفضل على مستوى كل لبنان)، إذ انخفضت نسبة الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة في بعبدا 18 نقطة مئوية (أي ما يُعادل ثلاثة أضعاف المتوسِّط الوطني). بيد أنَّ التحسُّن في المناطق الثلاث الأخرى كان أقلَّ من المتوسِّط، ولاسيَّما منطقة الشوف–عاليه التي لم تسجِّل أيَّ تحسُّن يُذكَر، فبقيت نسبة الحرمان فيها على حالها.

انخفضت في قضاء بعبدا نسبة الأسر المحرومة من 32% إلى نحو 16% من الأسر المقيمة فيه، وازدادت حصته النسبية من إجمالي عدد الأسر في لبنان. ويُعْزى هذا التحسن، بالدرجة الأولى، إلى تحسُّن مؤشِّر مياه الشرب، حيث انخفضت نسبة الأسر المحرومة، بحسب هذا المؤشِّر، من 55% في عام 1995 إلى 16% في عام 2004، الأمر الذي أدَّى إلى تحسُّن في مستوى دليل المياه والصرف الصحي بنسبة مشابهة. كما حصل تحسُّن طفيف في ميداني المسكن والتعليم. وفي بعبدا، كما في باقي المناطق، لم يعرف دليل المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل تحسُّناً، ولكنَّ التراجع الأكبر الذي حصل فيه كان في مؤشِّر ملكية السيارات الخصوصية (ازدادت نسبة الحرمان من 38% إلى 51% من الأسر)؛ وما تجدر الإشارة إليه هو أنَّه إذا كان هذا المؤشِّر قد تراجع –بما هو مؤشِّر على الدخل– فإنَّ ذلك لا يعني بالضرورة عدم توفُّر خدمة النقل.

أما الحالة المقابلة فتتعلَّق بمنطقة الشوف–عاليه، إذ لم تتغيَّر نسبة الأسر المحرومة فيها بين عامي 1995 و2004، فبقيت في حدود 28%. وقد تراجع في هذين القضائين مستوى دليل المياه والصرف الصحي، في حين سجَّل تحسناً بالنسبة إلى باقي المناطق على وجه العموم. فقد ازدادت نسبة الأسر المحرومة، بحسب هذا الدليل، من 19% في عام 1995 إلى 37% في عام 2004، وقد سُجِّل هذا التراجع، خصوصاً، في مؤشِّر مصدر مياه الشرب الرئيسي (تقريباً النسب نفسها كما للدليل). وحصل كذلك تراجع محسوس أيضاً بالنسبة إلى مؤشِّر ملكية السيارات الخصوصية (زيادة نسبة الأسر المحرومة 16 نقطة مئوية). ويمكن تفسير هذه التطوُّرات بالتغيُّرات السكَّانية التي عرفتها هذه

19 لا يتيح حجم العينة التوسُّع في عرض النتائج التفصيلية على مستوى هذه المناطق الفرعية؛ ولذا فقد تحفظت هذه الورقة على إيراد البيانات التفصيلية الخاصة بهذه المناطق، واكتفت فقط بالإشارة إلى الاتجاه العام الذي يسلكه فيها تطوُّر الأدلَّة والمؤشِّرات.

المنطقة، إذ ارتفعت حصتها من إجمالي الأسر في لبنان من 7% إلى 11%، وهو ما يرجِّح أنَّ الفترة المرجعية شهدت عودةً كثيفةً للمهجَّرين إلى هذه المنطقة، ممَّا أدَّى إلى تغيُّرٍ مهمٍّ في عدد السكان وخصائصهم، على نحو يفوق ما هو عليه الحال في المناطق الأخرى.

وبالنسبة إلى منطقتي كسروان–جبيل والمتن فقد جاء أداء هاتين المنطقتين في مراتب تتوسَّط أدائي قضاء بعبدا ومنطقة الشوف–عاليه. فقد كانت نِسَبُ التغيُّر فيهما أقرب إلى المتوسِّط الوطني وإلى متوسِّط المحافظة. ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو أنَّ قضاء المتن يضمُّ منطقتين تختلفان من حيث خصائصُهما. فمن جهة أولى، هناك التلال والمرتفعات التي تقترب مؤشِّراتها من مؤشِّرات قضاء كسروان، حيث تبرز نسب حرمان منخفضة مقارنةً بالمتوسط الوطني؛ كما تضمُّ ضواحي بيروت الشمالية وهي مناطق مدينية تنتشر فيها تجمُّعات السكان الفقراء في أحياء مدينية مكتظَّة تتَّسمُ مؤشِّرات الحرمان فيها بالارتفاع. ولا يتيح تصميم العيِّنة القيام بتحليلٍ مستقلٍّ لكلٍّ منهما؛ ولكن يُشارُ، على سبيل المثال، إلى أنَّ مستوى تغيُّر بعض المؤشِّرات في المتن يختلف عن مثيلاتها في كسروان جبيل، الأمر الذي يمكن تفسيره بوزن الضواحي الفقيرة نسبياً في المتن في هذا التغير. على سبيل المثال، بلغ تحسُّن مؤشِّر التعليم في المتن نحو 11 نقطة مئوية (وهو تحسُّنٍ مشابه لما هو عليه الأمر في أقضية محرومة أخرى؛ ومردُّه بالدرجة الأولى إلى انخفاض في نسبة الحرمان بحسب مؤشِّر المستوى التعليمي الذي انخفض 11 نقطة مئوية)، في حين أنَّ نسبة الانخفاض بلغت في كسروان وجبيل 3 نقاط مئوية فقط. وقد ازدادت، كذلك، نسبة الأسر المحرومة، بحسب مؤشِّر وسيلة التدفئة الرئيسية، 8 نقاط مئوية في المتن، في حين انخفضت 8 نقاط مئوية في كسروان–جبيل.

خلاصة التطوُّرات في محافظة جبل لبنان: ثمَّة نسب متقاربة من الحرمان في ميادين المسكن والتعليم والمياه والصرف الصحي، وأولوية واضحة لميدان الدخل والتشغيل. إلا أنَّ محافظة جبل لبنان هي الأقل تجانساً بين محافظات لبنان، إذ تضمُّ أقل الأقضية حرماناً في لبنان (كسروان والمتن)، كما تضمُّ في الوقت نفسه أكبر تجمُّع فقر مديني في لبنان في الضاحية الجنوبية، فضلاً عن وجود تجمُّعٍ آخر للفقر المديني في الضاحية الشمالية. وهي إلى ذلك تضمُّ مناطق مدينية وساحلية وأخرى ريفية وجبلية. أما الأولويات فتتفاوت بحسب هذه المناطق، بحيث يصعب إجمالها على مستوى المحافظة ككل.

iii. محافظة الشمال

انخفضت نسبة الأسر المحرومة في محافظة الشمال بين عامي 1995 و2004 من 43% إلى 31%، مسجِّلةً تحسُّناً مقداره 12 نقطة مئوية، أي نحو ضعف التحسُّن المسجَّل على المستوى الوطني. كما سجَّلت محافظة الشمال أداءً أفضل في ميدان التعليم (انخفاض 21 نقطة مئوية) ثم في ميدان المسكن (16 نقطة مئوية)، إلا أنَّها شهدت تراجعاً في ميدان المياه والصرف الصحي، حيث ازدادت نسبة الأسر المحرومة نحو نقطتين، في حين انخفضت هذه النسبة نقطتين على المستوى الوطني. أمَّا في مجال المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل فقد حصلت زيادة في نسبة الحرمان بلغت نحو 10 نقاط، كما هو الحال بالنسبة إلى كل لبنان، وهي تتجاوز المتوسِّط الوطني بنقطة مئوية واحدة.

الرسم البياني رقم 18

نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين المكوِّنة له في الشمال في عامي 1995 و 2004

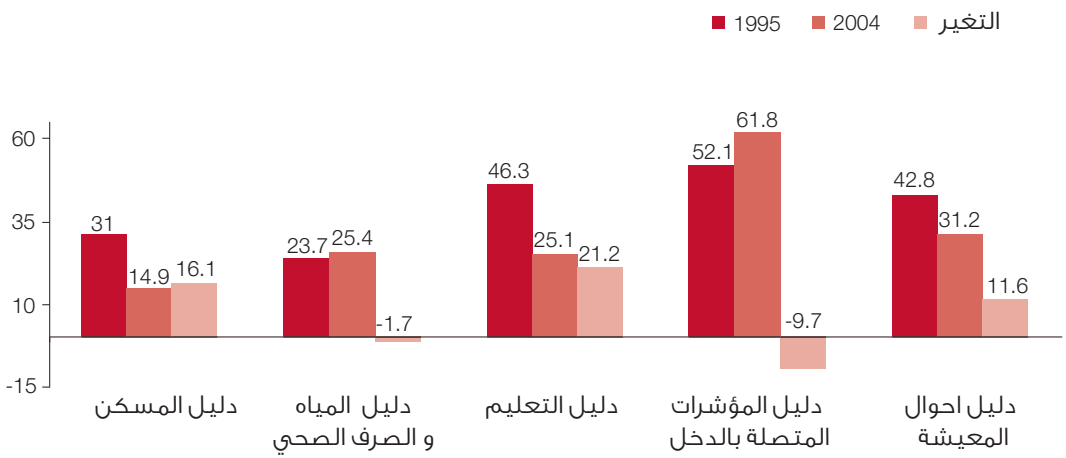

وبالانتقال إلى المؤشِّرات الإفراديَّة سُجِّلَ انخفاض في نسب الحرمان في ما يتعلَّق بستة من أصل عشرة مؤشِّرات ، فسُجِّلت أعلى نسب تحسُّن في مؤشِّر المستوى التعليمي للبالغين (انخفضت نسبة الأسر المحرومة 22 نقطة مئوية)، وفي مؤشِّري حصة الفرد من الغرف وحصة الفرد من المساحة المبنية (حيث انخفضتا 12 و14 نقطة مئوية على الترتيب). والمُلفِت في هذه المحافظة هو أنَّ مؤشِّر التدفئة عرف انخفاضاً في نسبة الحرمان بنحو 6 نقاط مئوية، في حين ازدادت هذه النسبة في لبنان ككل نقطتين مئويَّتين، وكذلك في معظم المناطق. وفي المقابل، شهدت محافظة الشمال أيضاً زيادة في نسبة الأسر المحرومة بالنسبة إلى مؤشِّر مصدر مياه الشرب الرئيسي بمعدَّل نقطتين مئويَّتين، في حين ينطبع الاتجاه العام بميلٍ نحو انخفاض الحرمان، بالنِّسبة إلى هذا المؤشِّر، على الصعيد الوطني (نحو أربع نقاط مئوية).

الجدول رقم 12

نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين والمؤشِّرات المكوِّنة له في الشمال في عامي 1995 و 2004

الدليل / المؤشِّرات	نسبة الأسر المحرومة		التغيُّر على مستوى	
	1995	2004	الشمال	لبنان
دليل المسكن	31.0	14.9	16.1	9.3
حصة الفرد من الغرف	22.6	11.0	11.6	8
حصة الفرد من المساحة المبنية	24.0	9.5	14.5	10.9
وسيلة التدفئة الرئيسية	32.6	26.4	6.2	-1.7
دليل المياه والصرف الصحي	23.7	25.4	-1.7	2.3
مصدر مياه الشرب الرئيسي	25.5	27.6	-2.1	3.7
وسيلة الصرف الصحي	6.9	6.2	0.7	0.5
دليل التعليم	46.3	25.1	21.2	8.7
متابعة الدراسة	16.2	11.0	5.2	1.9
المرحلة التعليمية	46.6	24.3	22.3	8.8
دليل المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل	52.1	61.8	-9.7	-8.8
عدد السيارات الخصوصية	46.6	61.7	-15.1	-9.1
معدَّل الإعالة	30.5	34.6	-4.1	-6.6
المهنة الرئيسية	31.0	33.5	-2.5	-5.0
دليل أحوال المعيشة	42.8	31.2	11.6	6.3

الرسم البياني رقم 19

نسب الأسر المحرومة بحسب مؤشِّرات دليل أحوال المعيشة في الشمال في عامي 1995 و 2004

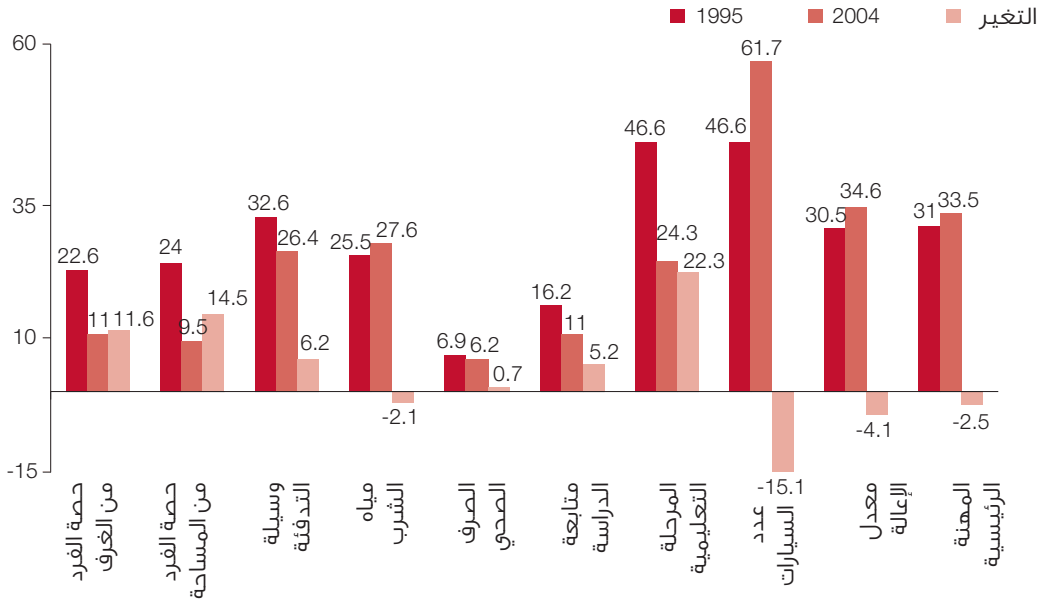

أمَّا بالنسبة إلى المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل –كما هو الحال في كل لبنان– ازدادت نِسَبُ الأسر المحرومة بصورة متفاوتة. وقد سجَّل مؤشِّر عدد السيارات الخصوصية أعلى تراجعٍ، وبما يزيد على المتوسِّط الوطني (ازدادت نسبة الأسر المحرومة 15 نقطة مقابل زيادة 9 نقاط على المستوى الوطني)، في حين أنَّ الزيادة في نسب الحرمان، في مؤشِّري معدَّل الإعالة والمهنة الرئيسية، كانت أقلَّ من المتوسِّط الوطني. ويعود هذا إلى أنَّ معدَّلات الإعالة في هذه المناطق مرتفعة أصلاً، كما تتَّسم فرص الحراك المهني بالمحدوديَّة.

وبالنسبة إلى المناطق الفرعية، فقد اعتمد المسح متعدِّد الأهداف ثلاثاً منها هي: "عكار–المنيه–الضنية"، وطرابلس، و"زغرتا–الكورة–البترون–بشري". وبشكل عام، فإنَّ نتائج تطبيق دليل أحوال المعيشة على بيانات المسح متعدد الأهداف تشير إلى أنَّ نسب الحرمان في "عكار–المنية–الضنية" (45% في 2004 مقابل 61% في 1995) تبلغ أكثر من ضعفي هذه النسب في المنطقتين الأخريين اللتين تتقاربان (18% في "زغرتا–الكورة–البترون–بشري"، مقابل 20% في طرابلس في عام 2004، في حين كانت النسب تبلغ في عام 1995 نحو 30% و32% على الترتيب). وقد سجَّلت المناطق الثلاث أداءً أفضل من المتوسِّط الوطني، حيث وقعت كلُّها ضمن أفضل أداء في لبنان، إلا أنَّ أداء "عكار–المنية– الضنية" كان أفضلها. وقد حصل تحسُّن محسوس في دليل المسكن ومؤشِّراته في المناطق الفرعية الثلاث، في حين حصلت زيادة في نسب الحرمان بحسب دليل المياه والصرف الصحي، وخصوصاً في مؤشِّر مصدر مياه الشرب في "عكار–المنيه–الضنية"، فيما انخفضت هذه النسبة في "الكورة–زغرتا–البترون–بشري". وسُجِّل أفضل تحسن في ميدان التعليم في "عكار–المنية–الضنية"، وكذلك في طرابلس، إذ انخفضت نسبة الأسر المحرومة نحو 29 و23 نقطة مئوية على الترتيب، ولاسيَّما بالنسبة إلى مؤشِّر متابعة الدراسة. أمَّا في ما يتعلَّق بالمؤشِّرات المتَّصلة بالدخل، فقد ازدادت نسب الأسر المحرومة في المناطق الفرعية كلها على نحوٍ متقارب بمعدَّل يقترب من المتوسِّط الوطني ومتوسِّط المحافظة (نحو عشر نقاط مئوية).

خلاصة التطوُّرات بالنسبة إلى محافظة الشمال: حدث تحسُّن محسوس في مؤشِّرات التعليم، ولاسيَّما في الأقضية الأفقر ("عكار، المنيه، الضنية"، طرابلس)، حيث كانت مؤشِّرات التعليم الأدنى (وما تزال كذلك)، فضلاً عن حدوث تحسُّن في ما يتعلَّق بمؤشِّرات المسكن. وما تزال مسألة مياه الشرب تشكِّل أولويةً في هذه المناطق، وقد تراجعت المؤشِّرات قياساً بمؤشِّرات عام 1995. وعلى مستوى الدخل وفرص العمل ازدادت نسب الحرمان، ولكن بمعدَّلات تقلُّ عن المتوسِّط الوطني، وذلك لارتفاع معدَّلات الإعالة ومحدوديَّة معدَّلات الحراك المهني أصلاً.

iv. محافظة البقاع

لم تنخفض نسبة الأسر المحرومة في محافظة البقاع، بين عامي 1995 و2004، إلا نقطتين مئويتين (من 40% إلى 38%). ويبدو هذا الأداء متواضعاً مقارنةً بالانخفاض الحاصل على المستوى الوطني، البالغ 6 نقاط مئوية، بحسب دليل أحوال المعيشة. أمَّا في الميادين المختلفة فقد كان الأداء الأفضل في ميدان المسكن، حيث انخفضت نسبة الأسر المحرومة، وفق هذا الدليل، بمعدَّل 14 نقطة مئوية (مقابل 9 نقاط على المستوى الوطني)، وبقيت نسبة الحرمان في ميدان المياه والصرف الصحي على حالها، فيما تحسَّن دليل التعليم بنسبة أقل من التحسُّن على المستوى الوطني. أما بالنسبة إلى دليل المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل فقد زادت نسبة الحرمان نحو 6 نقاط مئوية، في حين بلغت على المستوى الوطني نحو 9 نقاط.

الرسم البياني رقم 20

نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين المكوِّنة له في البقاع في عامي 1995 و 2004

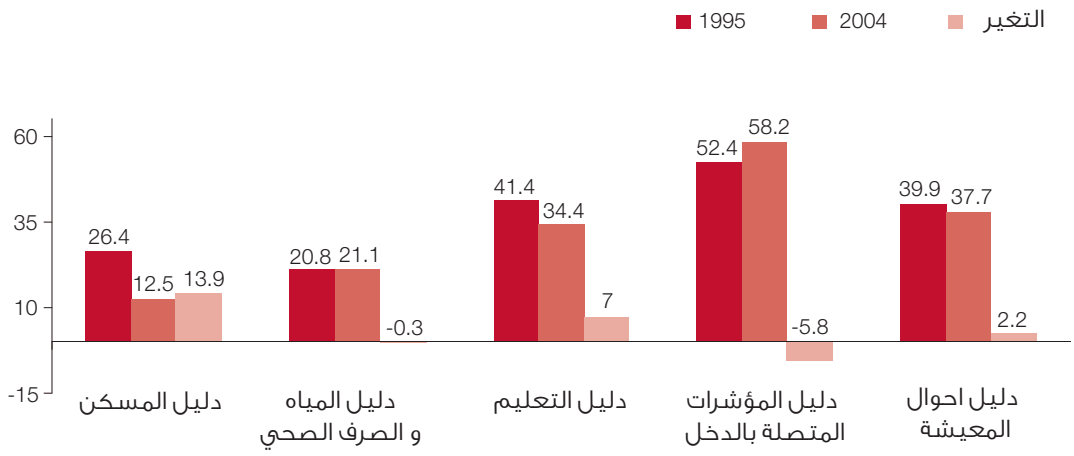

بالنسبة إلى المؤشِّرات الإفراديَّة، سُجِّل أكبر تحسُّن في مؤشِّر حصة الفرد من المساحة المبنية، فيما لم يُسجَّل تحسُّن مُلفِت في مؤشِّرات التعليم (خلافاً لما هو عليه الحال في الشمال، على سبيل المثال)، إذ جاء انخفاض نسب الحرمان حسب مؤشِّر المرحلة التعليمية أقلَّ من المتوسِّط الوطني (6 نقاط مئوية مقابل 9). أمَّا المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل، فقد سجَّلت زيادة في نسب الأسر المحرومة أعلى بشكل طفيف من المتوسِّط الوطني بالنسبة إلى مؤشِّري معدَّل الإعالة والمهنة الرئيسية، ولكنَّ ما يميِّز هذه المنطقة هو أنَّ مؤشِّر عدد السيارات الخصوصية التي تملكها الأسرة، الذي سجَّل تراجعاً حاداً في معظم المناطق وعلى الصعيد الوطني، لم يتغيَّر في محافظة البقاع. ويشير ذلك إلى الحاجة الماسة إلى السيارة الخاصة كوسيلة لا غنى عنها للنقل في محافظة تمتد طولياً من الشمال إلى الجنوب، وتتباعد فيها المسافات بين القرى والبلدات، بما يجعل وسيلة النقل الخاصة ضرورةً بمعزل عن مستوى الدخل.

الجدول رقم 13

نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين والمؤشِّرات المكوِّنة له في البقاع في عامي 1995 و2004

الدليل / المؤشِّرات	نسبة الأسر المحرومة		التغيُّر على مستوى	
	1995	2004	البقاع	لبنان
دليل المسكن	26.4	12.5	13.9	9.3
حصة الفرد من الغرف	22.5	10.7	11.8	8
حصة الفرد من المساحة المبنية	27.3	9.8	17.5	10.9
وسيلة التدفئة الرئيسية	6.7	8.2	-1.5	-1.7
دليل المياه والصرف الصحي	20.8	21.1	-0.3	2.3
مصدر مياه الشرب الرئيسي	21.2	21.4	-0.2	3.7
وسيلة الصرف الصحي	4.0	1.5	2.5	0.5
دليل التعليم	41.4	34.4	7.0	8.7
متابعة الدراسة	10.4	6.8	3.6	1.9
المرحلة التعليمية	41.6	35.3	6.3	8.8
دليل المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل	52.4	58.2	-5.8	-8.8
عدد السيارات الخصوصية	46.1	46.2	-0.1	-9.1
معدَّل الإعالة	30.8	38.6	-7.8	-6.6
المهنة الرئيسية	34.7	40.6	-5.9	-5.0
دليل أحوال المعيشة	39.9	37.7	2.2	6.3

الرسم البياني رقم 21

نسب الأسر المحرومة بحسب مؤشِّرات دليل أحوال المعيشة في البقاع في عامي 1995 و 2004

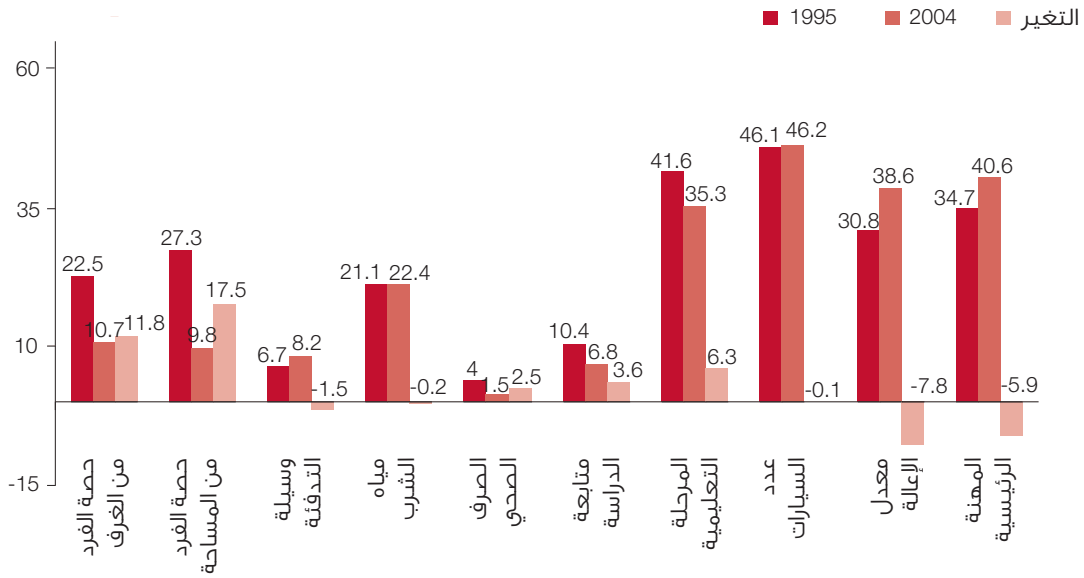

أما على مستوى المناطق الفرعية الثلاث –التي اعتمدها المسح متعدِّد الأهداف، وهي "بعلبك–الهرمل"، وزحلة، و"البقاع الغربي–راشيا"، فقد سجل انخفاض في نسبة الأسر المحرومة في زحلة، يقارب المتوسِّط الوطني (نحو 7 نقاط مئوية)، في حين كان أداء المنطقتين الأخريين أضعف بشكلٍ واضحٍ، حيث بلغ انخفاض نسبة الحرمان فيهما نحو 3 نقاط مئوية فقط.

بالنسبة إلى منطقة "بعلبك–الهرمل" سُجِّل التحسُّن الأبرز في ميدان المسكن، حيث انخفضت نسبة الحرمان نحو 22 نقطة مئوية (مقابل متوسِّط وطني قدره 9 نقاط)، في حين كان تغيُّر الأدلَّة الأخرى ومؤشِّراتها قريباً من المتوسِّطات الوطنية أو اقل منها (زيادةً أو نقصاناً)، ممَّا يشير إلى دينامية اجتماعية محدودة مقابل تحسُّن مؤشِّرات دليل المسكن، ولاسيَّما مؤشِّر كثافة الإشغال.

أمَّا بالنسبة إلى منطقة زحلة فقد انخفضت نسب الحرمان في ميداني المسكن والتعليم نحو 10 نقاط و11 نقطة مئوية على الترتيب (المتوسِّط الوطني يساوي تسع نقاط)، ولم يُسجِّل سوى ارتفاع طفيف جداً في نسب الحرمان بحسب المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل، حيث لم تزددْ نسبة الحرمان إلا أقلَّ من نقطة مئوية (المتوسِّط الوطني يبلغ تسع نقاط، فيما يبلغ متوسِّط محافظة البقاع ست نقاط). وفي حين بقيت نسب الحرمان لمؤشِّري ملكية السيارات والمهنة الرئيسية دون تغيير يُذكَر، فقد سجَّلت نسبة الحرمان، بحسب مؤشِّر معدَّل الإعالة الاقتصادية للأسرة، انخفاضاً بلغ نحو 8 نقاط مئوية، وهي المنطقة الوحيدة في لبنان التي شهدت انخفاضاً في نسب الحرمان وفق المؤشِّر المذكور، الأمر الذي يدلُّ على توفُّر فرص عمل جديدة فيها. أمَّا بالنسبة إلى ميدان المياه والصرف الصحي، فقد ازدادت نسبة الحرمان في قضاء زحلة بالرغم من تحسُّنه وطنياً وفي معظم المناطق.

سجَّلت منطقة "البقاع الغربي–راشيا" أقلَّ تغيُّرٍ في مؤشِّراتها؛ بيد أنَّ التغيُّرِ الأهم سُجِّل في ميدان التعليم، إذ انخفضت نسبة الأسر المحرومة نحو 10 نقاط مئوية. أمَّا معظم الأدلَّة والمؤشِّرات فقد تغيَّرت بصورة طفيفة تقلُّ عن المعدَّل الوطني. والمُلفت أنَّ دليل المسكن لم يسجِّل سوى انخفاض طفيف جداً حيث لم يتجاوز نقطتين مئويتين مقابل متوسِّط وطنيٍّ قدره 9 نقاط مئوية، كما ازدادت نسبة الحرمانِ بحسبِ مؤشِّر معدَّل الإعالة نحو 12 نقطة مئوية. ويؤشِّر ذلك إلى حالة ركود عمراني من جهة، وفي فرص العمل من جهة أخرى. ويُرجَّحُ أنَّ يكون هذا الركود ظاهرةً في قضاء راشيا أهمَّ ممَّا هو في البقاع الغربي، ولاسيَّما المناطق المحاذية للحدود، وهي في ذلك تتمتع ببعض الخصائص المشابهة للمناطق الحدودية في الجنوب، كما سيرد لاحقاً.

خلاصة التطوُّرات بالنسبة إلى محافظة البقاع: ثمَّة تحسُّن نسبيٌّ في ميدان المسكن، في حين توجد حالة من الحراك الضعيف في الميادين الأخرى، حيث تتمُّ معظم التغيُّرات (الموجبة والسالبة) بمعدَّلات تقلُّ عن المتوسِّط الوطني. ولا تزال السيارة الخاصة تشكِّل حاجة أساسية تفوق أهميتها في المناطق الأخرى، ولا تزال معدَّلات الحرمان بالنسبة إلى التعليم مرتفعة بوجه خاص، حيث يوجد 34% من الأسر محرومة. وبالتالي، فإنَّ نسبة الحرمان هي أعلى من النسبة المقابلة لها في محافظة الشمال، خلافاً لما كان عليه الوضع في عام 1995. كما ترتفع أيضاً نسبة الحرمان في ميدان المياه والصرف الصحي؛ وأمَّا بالنسبة إلى المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل فتتَّسم بدورها بالارتفاع كما في باقي المناطق. إلا أنَّ التطوُّر على مستوى المناطق الفرعية سجَّل أداءً أفضل من الناحية الاقتصادية في زحلة، وأفضل من الناحية الاجتماعية في بعلبك، مع مستوى أعلى من الركود في منطقة "البقاع الغربي–راشيا"، ولاسيَّما في القرى الحدودية النائية في قضاء راشيا.

٧. محافظة الجنوب

لم تتغيَّر نسبة الأسر المحرومة في محافظة الجنوب بين عامي 1995 و2004 (إذ ازدادت بشكلٍ طفيفٍ من 36% إلى 37% من الأسر)، على الرغم من التحسُّن العام وطنياً. وحصل تحسُّن طفيف (أقل من نقطتينِ في ميدان المسكن) ونحو 6 نقاط في ميدان التعليم، قابلته زيادة في نسبة الحرمان في ميدان المياه والصرف الصحي بمعدَّل 6 نقاط مئوية، وزيادة في الحرمان بحسب دليل المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل بلغت11 نقطة مئوية (مقابل زيادة 9 نقاط مئوية وطنياً). وأمَّا المحصلة العامَّة فقد كانت ثبات نسبة الحرمان العامَّة بحسب الدليل العام.

الرسم البياني رقم 22

نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين المكوِّنة له في الجنوب في عامي 1995 و 2004

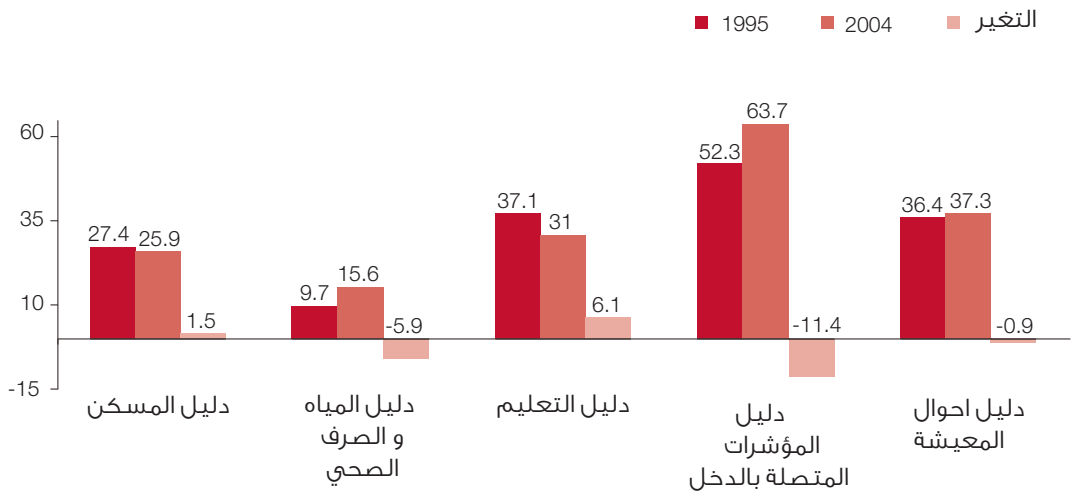

بالنسبة إلى المؤشِّرات الإفراديَّة، تحسَّنت مؤشِّرات المسكن بمعدَّلات تقلُّ عن المتوسِّط الوطني، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مؤشِّرات التعليم. وازداد مستوى الحرمان بالنسبة إلى مصدر مياه الشرب الرئيسي 5 نقاط، في حين تحسَّن على مستوى لبنان؛ فيما تراجع مؤشِّر التدفئة في الجنوب 7 نقاط مقابل تراجع قدره نقطتان على المستوى الوطني. أمَّا بالنسبة إلى المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل (الثلاثة كلها: ملكية السيارات ومعدَّل الإعالة والمهنة الرئيسية) فقد سُجِّلت زيادة في نسب الحرمان، فازدادت بمعدَّلات أعلى من المتوسِّطات الوطنية المقابلة.

الجدول رقم 14

نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين والمؤشِّرات المكوِّنة له في الجنوب في عامي 1995 و 2004

الدليل / المؤشِّرات	نسبة الأسر المحرومة		التغير على مستوى	
	1995	2004	الجنوب	لبنان
دليل المسكن	27.4	25.9	1.5	9.3
حصة الفرد من الغرف	18.9	14.0	4.9	8
حصة الفرد من المساحة المبنية	24.1	17.8	6.3	10.9
وسيلة التدفئة الرئيسية	25.3	32.1	-6.8	-1.7
دليل المياه والصرف الصحي	9.7	15.6	-5.9	2.3
مصدر مياه الشرب الرئيسي	10.9	15.5	-4.6	3.7
وسيلة الصرف الصحي	1.0	0.8	0.2	0.5
دليل التعليم	37.1	31.0	6.1	8.7
متابعة الدراسة	10.2	9.1	1.1	1.9
المرحلة التعليمية	36.5	31.0	5.5	8.8
دليل المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل	52.3	63.7	-11.4	-8.8
عدد السيارات الخصوصية	44.9	57.6	-12.7	-9.1
معدَّل الإعالة	29.7	39.1	-9.4	-6.6
المهنة الرئيسية	33.3	40.2	-6.9	-5.0
دليل أحوال المعيشة	36.4	37.3	-0.9	6.3

الرسم البياني رقم 23

نسب الأسر المحرومة بحسب مؤشِّرات دليل أحوال المعيشة في الجنوب في عامي 1995 و 2004

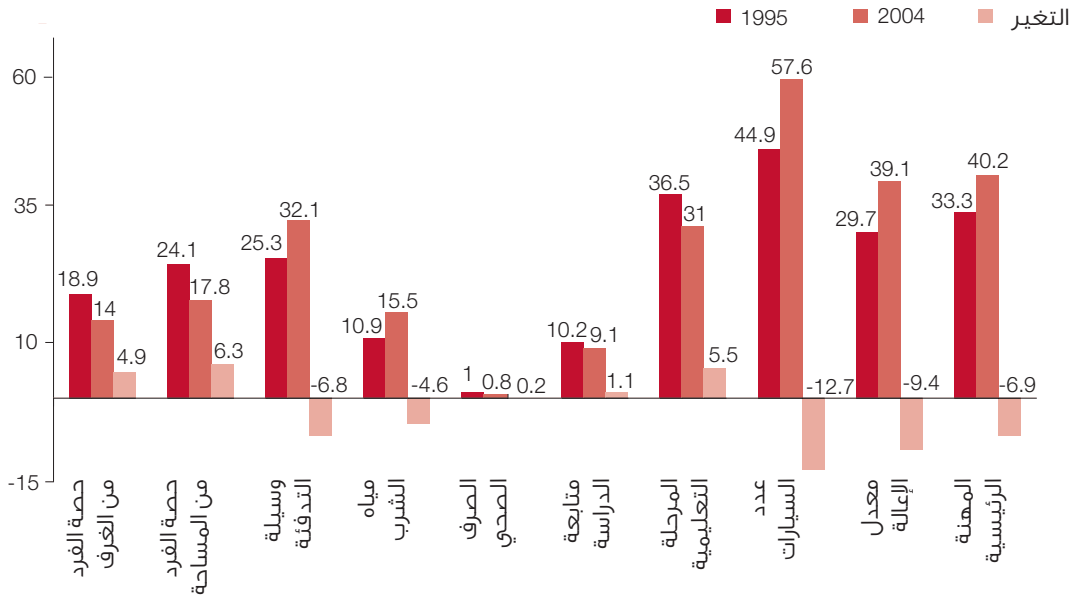

ولكن ما يجدر التوقُّف عنده هو أن محافظة الجنوب مقسَّمة وفق المسح متعدِّد الأهداف إلى منطقتين فرعيتين هما: صور و"صيدا–جزين"، وهما تظهران اختلافاً بيِّناً في اتجاه التطوُّر. فإذا كانت النسبة العامة للأسر المحرومة على مستوى المحافظة لم تتغيَّر عملياً، إلا أنها تغيَّرت في اتجاهين متعاكسين في المنطقتين الفرعيتين، إذ ازدادت نسبة الأسر المحرومة نحو 7 نقاط مئوية في "صيدا–جزين" (من 30% إلى 37%)، في حين انخفضت نسبة الأسر المحرومة نحو 7 نقاط مئوية في صور (من 45% إلى 38%). وهكذا، ضاقت الهوة بين المنطقتين في عام 2004 (ليصبح الفرق نحو نقطة مئوية واحدة)، في حين أنَّ هذا الفرق بلغ 15 نقطة مئوية في عام 1995. ولذا، فإنَّ الاكتفاء بالمتوسِّط على مستوى المحافظة مضلِّل إلى حدٍّ بعيد، إذ يحجب هذا الاختلاف الواضح في المسارات خلال الفترة المرجعية بين المنطقتين اللتين تشكلان المحافظة.

شهدت منطقة "جزين–صيدا" زيادة في عدد سكانها نسبة إلى المناطق الأخرى، حيث ارتفعت حصتها من إجمالي الأسر في لبنان من 4.8% إلى 6.5%، وهو ما يمكن تفسيره بعودة الأسر المهجَّرة –بما في ذلك في فترة ما بعد التحرير في عام –2000، الأمر الذي ينجم عنه، من حيث المبدأ، تغيُّرٌ في الخصائص السكانية ومؤشِّرات دليل أحوال المعيشة. إلا أنَّ نسبة الحرمان في هذه المنطقة ارتفعت من 30% (1995) إلى نحو 37% (2004). وقد تراجعت أحوال المعيشة في هذه المنطقة في ثلاثة من أصل أربعة ميادين؛ ولم تشهد تحسُّناً إلا في ميدان التعليم فقط، في حين تراجع الوضع في ميادين المسكن والمياه والصرف الصحي والمؤشِّرات المتَّصلة بالدخل. وبالنسبة إلى هذه الأخيرة فقد كان التراجع شاملاً على مستوى كل المناطق، ولكنَّ من الملفت التغيُّر الكبير نسبياً في مؤشِّري معدَّل الإعالة والمهنة الرئيسية، مقارنةً بالمناطق الأخرى، وهو ما يمكن ربطه بالتغيُّرات السكَّانية. وفي السياق نفسه، سجَّلت منطقة "جزين–صيدا" تراجعاً مهمَّاً في مؤشِّري مياه الشرب والتدفئة، في حين لم تتحسَّن مؤشِّرات كثافة الإشغال بشكل فعلي، ممَّا أدَّى إلى تراجع مستوى دليل ميدان المسكن، خلافاً لبقية المناطق.

أمَّا بالنسبة إلى منطقة صور، فإنَّ حصتها من العدد الإجمالي للأسر لم تتغيَّر عملياً (أقل من 4% من الأسر)، كما لم يحصل تغيُّرٌ يُذكَرُ فيها في ما يتعلق بدليلي المياه والصرف الصحي والمؤشِّرات المتَّصلة بالدخل، مع تسجيلها انخفاضاً في نسبة الأسر المحرومة في ميداني المسكن والتعليم. وقد سُجِّل فيها ارتفاع، بصورة خاصَّة، في نسبة الأسر المحرومة بحسب مؤشِّر وسيلة التدفئة الرئيسية، فيما لوحظ ارتفاع نسبة الحرمان بحسب المؤشِّرات الإفراديَّة، المكوِّنة لدليل المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل، بما هو أقل من المتوسِّط الوطني.

خلاصة التطوُّرات في محافظة الجنوب: تتمثَّل التطوُّرات في المحافظة في ثباتٍ نسبيٍّ ناجم عن اتجاهات تطوُّرٍ متعاكسة في منطقتيها الفرعيتين؛ الأمر الذي يُوجِبُ تحليلاً مستقلاً لكلٍّ منهما. ففي "صيدا–جزين" يُرجَّحُ أنْ تكون الزيادة الحاصلة في نسب الحرمان ناجمة عن عودة النازحين إلى جزين وشرق صيدا، ممَّا أدخل تعديلاً مهمَّاً على زيادة نسب الحرمان في مختلف الميادين (ما عدا التعليم). وهذا التراجع ليس ناجماً عن انخفاض –أو تقلُّص– ما هو متاح من موارد وخدمات وفرص عمل (من جانب العرض)، بل إنه ناجم –على الأرجح– عن زيادة أو فائض في الطلب لم يجرِ، بعدُ، استيعابه وإدماجه في النسيج الاقتصادي والخدماتي المحلي بشكلٍ كاملٍ، وهو ما يجب أن يشكِّل أولوية في هذه المنطقة.

vi. محافظة النبطية

انخفضت نسبة الأسر المحرومة في محافظة النبطية من 50% من الأسر المقيمة فيها إلى 46%، أي أربع نقاط مئوية، مقابل انخفاض بلغ ستَّ نقاط مئوية على المستوى الوطني. وهذا يعني أنَّ أداء محافظة النبطية أتى أضعف من متوسِّط الأداء على المستوى الوطني. أمَّا بالنسبة إلى الميادين الأربعة فقد أتى هذا الأداء أفضل من المتوسِّط الوطني في ميادين المسكن والمياه والصرف الصحي، وكذلك بالنسبة إلى المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل؛ إلا أنَّ الأداء في ميدان التعليم كان أقل من المتوسِّط الوطني.

الرسم البياني رقم 24

نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين المكوِّنة له في النبطية في عامي 1995 و 2004

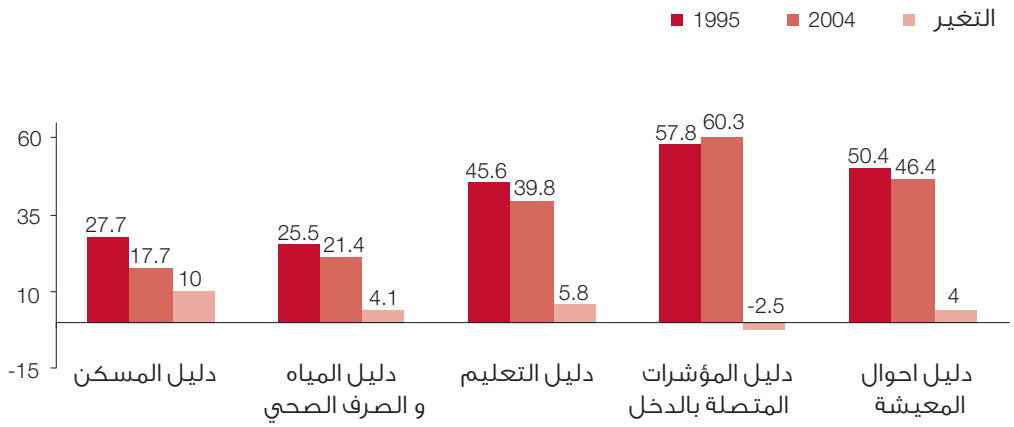

وبالانتقال إلى المؤشِّرات الإفراديَّة، فقد انخفضت نسبة الحرمان في سبعة من أصل عشرة مؤشِّرات. والأمر المُلفِتُ هو انخفاض نسبة الحرمان بحسب مؤشِّر ملكية السيارات الخصوصية ثلاث نقاط (أي أنَّ نسبة الأسر التي تملك سيارة خاصة زادت)، وذلك خلافاً للمناطق الأخرى، وهذا يدلُّ على الحاجة الماسة إلى سيارة خاصة في منطقة واسعة تنتشر فيها قرى متباعدة، بعيدة عن المراكز المدينيَّة، إذ ينعدم فيها وجود نظام نقل عام فعَّال، وحيث يسود وضعٌ سياسيٌّ أمنيٌّ غير مستقر بحكم موقع المنطقة قرب الحدود، الأمر الذي يُحتاجُ في ظروف الحالات الطارئة إلى وسيلة نقل خاصة. أمَّا المؤشِّرات التي سُجِّل فيها ارتفاع في نسبة الحرمان فهي مؤشِّر وسيلة التدفئة الرئيسية (سبع نقاط مئوية، وهو أعلى ارتفاع بين المحافظات) ومؤشِّرا معدَّل الإعالة والمهنة الرئيسية، حيث كانت معدَّلات الارتفاع أعلى من المتوسِّطات الوطنيَّة المقابلة.

الجدول رقم 15

نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة والميادين والمؤشِّرات المكوِّنة له في النبطية في عامي 1995 و 2004

الدليل / المؤشِّرات	نسبة الأسر المحرومة		التغير على مستوى	
	1995	2004	النبطية	لبنان
دليل المسكن	27.7	17.7	10.0	9.3
حصة الفرد من الغرف	19.0	8.7	10.3	8
حصة الفرد من المساحة المبنية	27.7	13.8	13.9	10.9
وسيلة التدفئة الرئيسية	16.2	23.4	-7.2	-1.7
دليل المياه والصرف الصحي	25.5	21.4	4.1	2.3
مصدر مياه الشرب الرئيسي	25.7	22.6	3.1	3.7
وسيلة الصرف الصحي	1.3	0.5	0.8	0.5
دليل التعليم	45.6	39.8	5.8	8.7
متابعة الدراسة	8.1	7.4	0.7	1.9
المرحلة التعليمية	46.1	40.2	5.9	8.8
دليل المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل	57.8	60.3	-2.5	-8.8
عدد السيارات الخصوصية	52.0	48.7	3.3	-9.1
معدَّل الإعالة	32.8	41.3	-8.5	-6.6
المهنة الرئيسية	36.6	43.0	-6.4	-5.0
دليل أحوال المعيشة	50.4	46.4	4.0	6.3

الرسم البياني رقم 25

نسب الأسر المحرومة بحسب مؤشِّرات دليل أحوال المعيشة في النبطية في عامي 1995 و 2004

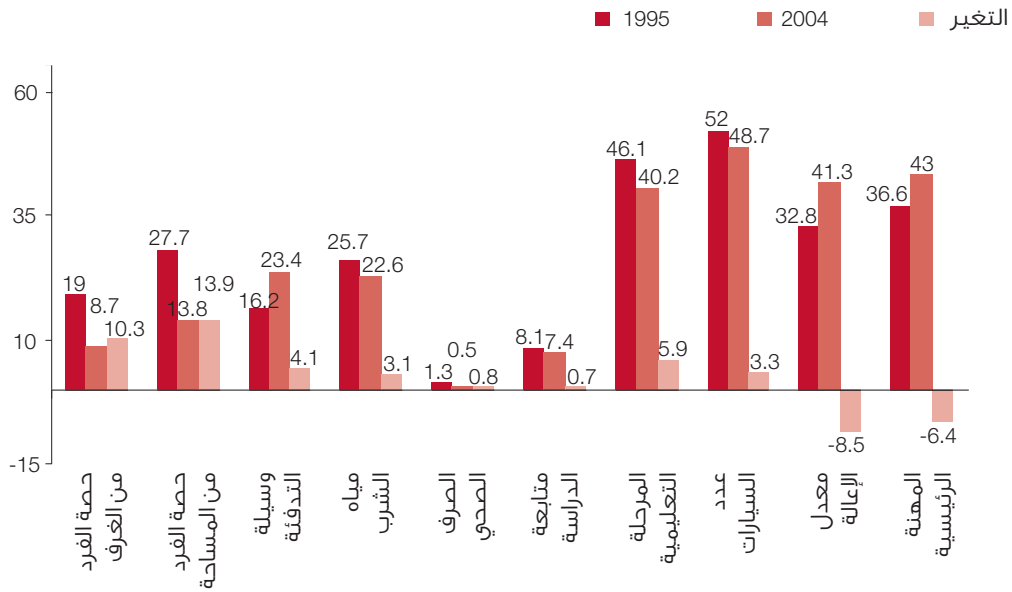

وكما بالنسبة إلى المحافظات الأخرى، فقد قسَّم المسح متعدِّد الأهداف محافظة النبطية إلى منطقتين فرعيتين هما: "قضاء النبطية"، ومنطقة "بنت جبيل–مرجعيون–حاصبيا"، علماً أنهما تتشابهان من حيث الخصائص النوعية، وإن اختلفتا من حيث نسب الحرمان كمياً. فمنطقة "بنت جبيل–مرجعيون–حاصبيا" كانت أكثر المناطق حرماناً في عام 2004، إذ بلغت نسبة الحرمان فيها نحو 59% من الأسر (وقد جاءت بعد منطقة "عكار–المنية–الضنية" في عام 1995 مباشرةً وبفارق طفيف)؛ في حين بلغت نسبة الحرمان في "قضاء النبطية" 30%. أمَّا لجهة التطوُّر خلال الفترة المرجعية (1995-2004)، فقد انخفضت نسبة الحرمان في "بنت جبيل–مرجعيون–حاصبيا" نقطة واحدة فقط (وقد كانت 60% من الأسر محرومة في عام 1995)، في حين انخفضت النسبة نفسها في "قضاء النبطية" نحو 9 نقاط مئوية (وقد كانت نسبة الأسر المحرومة نحو 39% في عام 1995).

هذا، ولم تُسجِّل منطقة "بنت جبيل–مرجعيون–حاصبيا" أيَّ تحسُّنٍ يُذكَرُ في ما يتعلَّق بنسبة الحرمان بحسب دليل أحوال المعيشة، فضلاً عن أنَّ المحصلة الإجمالية للرصيد السكاني لم تُشِرْ إلى حركة عودة فعلية للمهجرين بين التاريخين، فبقيت حصتها من العدد الإجمالي من الأسر تزيد قليلاً على 3% من إجمالي الأسر في لبنان. وقد انخفضت نسبة الأسر المحرومة في ميدان المسكن نحو 9 نقاط مئوية، كما لم يُسجَّل أيُّ تغيير يُذكَر في دليل التعليم، وكذلك الأمر بالنسبة إلى دليل المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل حيث استقرت نسبة الحرمان عند نحو 62% من الأسر. باختصار، تبدو هذه المنطقة غير متأثِّرة بالحراك الاجتماعي والاقتصادي، وقليلة التفاعل مع المؤثِّرات التي تفعل في المناطق الأخرى، سلباً وإيجاباً. إنَّها منطقة مستقرَّة عند مستويات حرمانٍ مرتفعة.

أمَّا بالنسبة إلى "قضاء النبطية" فقد سُجِّلَ انخفاضٌ في نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة بنحو 9 نقاط مئوية. وسُجِّل الانخفاض الأبرز في ميدان المسكن (من 25% إلى 14%)، وفي ميدان التعليم، ولاسيَّما مؤشِّر المرحلة التعليمية (من 41% إلى 28%). وقد سُجِّلت في ميدان المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل زيادة في نسبة الحرمان تبلغ نحو 6 نقاط مئوية، حيث أسهمت فيها –بالدرجة الأولى– زيادة نسبة الحرمان بالنسبة إلى معدَّل الإعالة

(نحو 12 نقطة مئوية). ولا تختلف ملامح هذه التغيُّرات في "قضاء النبطية" عنها في مناطق طرفية أخرى في الشمال (بما فيها تشابه من حيث الملامح العامة مع منطقة "عكار–المنية–الضنية"، باستثناء معدَّل الإعالة الذي كان تغيُّره فيها أقلَّ أهمية، نظراً لارتفاع معدَّل الإعالة العمرية والاقتصادية، أصلاً، في قضاء النبطية).

خلاصة التطورات في محافظة النبطية: تشير التطوُّرات إلى خصائص تشبه تلك التي تتَّسم بها المناطق الطرفية المحرومة الأخرى، مع ملاحظة بعض التفاوت بين منطقتيها الفرعيتين، حيث سُجِّل في "قضاء النبطية" تحسُّن نسبيٌّ في مؤشِّرات المسكن والتعليم، في حين بدا أنَّ الوضع في منطقة أقضية "بنت جبيل–مرجعيون–حاصبيا"، المحاذية للحدود مباشرة، كان اقرب إلى الركود السكاني والاجتماعي والاقتصادي، بالرغم ممَّا عرفته من إعادة إعمار مادِّية للمساكن بعد التحرير، لم تترجم بالضرورة عودةً مستقرَّةً إلى القرى ولا انتعاشاً في موارد الإنتاج والدخل بما يتناسب وظروف السلم. ولعل الثبات النسبي في أحوال المعيشة يُعزى أكثر إلى استفادة هذه المناطق من المساعدات والتحويلات وبعض النمو المحدود في الأنشطة المحلية، أكثر ممَّا يُعزى إلى عوامل منتجة ومولِّدة للدخل بشكل قابل للاستدامة ومندمج ومتفاعل مع الاقتصاد الوطني. وينطبق ذلك، بشكل خاصٍّ، على القرى والبلدات الأقرب إلى الحدود، التي ظلَّت تعيش الأجواء العسكرية إلى حدٍّ ما. وتتمثَّل الأولوية بالنسبة إلى هذه المنطقة في إدماجها التفاعلي في دورة الحياة العامة في البلاد، على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، على نحوٍ يَحُول دون انغلاق دورة الحياة المحلية فيها على نفسها وانعزالها عن الدورة العامة في البلاد.

٥. خصائص الأسر المحرومة

يتناول هذا القسم بعض خصائص الأسر المحرومة ارتباطاً ببعض المتغيِّرات الديموغرافية وبخصائص رب الأسرة، كما يحتوي عرضاً لاتِّجاه التطوُّر العام بين عامي 1995 و2004، ضمن الحدود التي تتيحها الدراسة.

أ. حجم الأسرة

بيَّنت خارطة أحوال المعيشة وجود ارتفاع في نسب الحرمان بين الأسر صغيرة الحجم والأسر كبيرة الحجم على حدٍّ سواء في عام 1995؛ كما بيَّنت نتائج المسح متعدِّد الأهداف هذه الخصائص نفسها. وهاتان الفئتان يزيد تمثيلهما بين الأسر المحرومة عن تمثيلهما ضمن إجمالي الأسر. وللتذكير فقط، فقد بلغ متوسِّط حجم الأسر 4.6 أفراد في عام 1995، و4.3 أفراد في عام 2004.

الجدول رقم 16

التوزُّع النسبي للأسر المقيمة والمحرومة بحسب عدد أفراد الأسرة في عامي 1995 و 2004[20]

	1995			2004			
عدد أفراد الأسرة	الحصة من إجمالي الأسر	نسبة الأسر المحرومة	الفرق	الحصة من إجمالي الأسر	نسبة الأسر المحرومة	الفرق	التغيُّر
1	7.1	11.0	3.9	7.1	11.5	4.4	-0.5
2	11.7	12.7	1.0	14.2	18.6	4.4	-3.4
3	13.4	9.3	-4.1	14.7	11.6	-3.1	-1.0
4	17.8	11.0	-6.8	19.7	12.1	-7.6	0.8
5	18.2	12.8	-5.4	18.8	13.6	-5.2	0.2
6	13.7	12.9	-0.8	12.6	11.9	-0.7	0.1
7	7.8	10.1	2.3	6.6	8.3	1.7	0.6
8	4.4	7.4	3.0	3.1	5.3	2.2	0.8
9	2.6	5.3	2.7	1.7	3.2	1.5	1.2
10 وأكثر	3.3	7.5	4.2	1.6	4.0	2.4	1.8
المجموع	100.0	100.0	-	100.0	100.0	-	-

وبشكلٍ عامٍّ، يمكن أن نقرأ نتائج الجدول رقم 16 على النحو التالي: تراجعت نسبة الأسر كبيرة الحجم في لبنان (سبعة أشخاص فما فوق) من 18% إلى 13% من إجمالي الأسر في لبنان (انخفاض خمس نقاط مئوية)، في حين تراجعت حصتها من إجمالي الأسر المحرومة من نحو 30% إلى نحو 21% (انخفاض سبع نقاط مئوية). في المقابل، ازدادت نسبة الأسر صغيرة الحجم (المكوَّنة من شخص أو شخصين) من 19% إلى 21% من إجمالي الأسر، في حين ارتفعت حصتها من إجمالي الأسر المحرومة من 24% إلى 30% (بزيادة ستِّ نقاط مئوية).

20 المقصود بالفرق في التاريخ المعين هو الفرق بين النسبة من الأسر المحرومة والنسبة من إجمالي الأسر في لبنان. وعندما يكون الفرق موجباً، فهذا يعني تمثيلاً زائداً لفئة الأسر المعنية بين الأسر المحرومة، وأما في حالة الفرق السالب فإنَّ تمثيل هذه الفئة بين الأسر المحرومة هو أقل من تمثيلها في إجمالي الأسر. العمود الأخير (التغيُّر) هو حصيلة عملية طرح بين الفرق في عام 1995 والفرق في عام 2004، والقيمة السالبة تشير إلى تنامي حصة هذه الفئة من إجمالي الأسر المحرومة، في حين تشير القيمة الموجبة إلى تراجع حصة هذه الفئة من إجمالي الأسر المحرومة.

الرسم البياني رقم 26

التوزع النسبي للأسر المقيمة والمحرومة بحسب عدد أفراد الأسرة في عامي 1995 و 2004

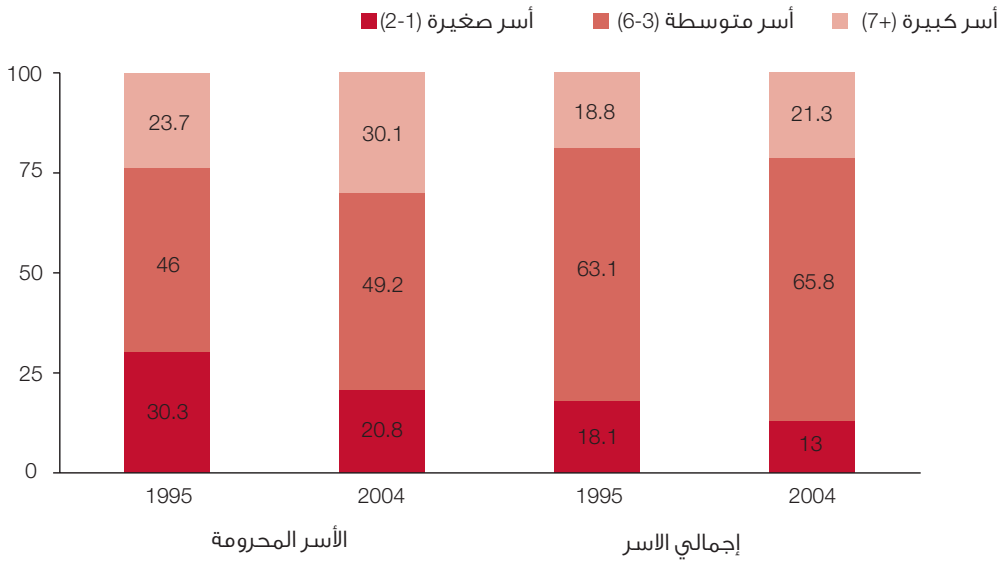

من حيث البنية العامة للأسر الفقيرة، فإنَّ نحو نصفها هو من الأسر متوسطة الحجم، في حين أنَّ 30% هو من الأسر الصغيرة ونحو 20% من الأسر الكبيرة. وبالمقارنة مع التكوين العام لإجمالي الأسر في تاريخي المقارنة المعتمدين، يتبيَّن حصول زيادة في نسبة الأسر صغيرة الحجم وزيادة مساهمتها في إجمالي الأسر الفقيرة، مقابل انخفاض في نسبة الأسر كبيرة الحجم وانخفاض مساهمتها في إجمالي الأسر الفقيرة. وهذا ما سيتَّضح أكثر لدى احتساب نسب الحرمان داخل كل فئة من فئات الأسر.

ويبيِّنُ الجدول التالي نسب الأسر المحرومة ضمن كل فئة من فئات الأسر، بحسب حجمها. وتزيد نِسَبُ الحرمانِ عن المتوسِّط الوطني بين الأسر الصغيرة والكبيرة، في حين تُسجَّلُ في الأسر متوسِّطة الحجم نِسَبُ حرمانٍ تقلُّ عن المتوسِّط الوطني. وتتشابه الخصائص في عامي 1995 و2004 في هذا الصدد. ويلاحظ بالنسبة للأسر كبيرة الحجم أنَّ نسبة الفقر ترتفع بشكلٍ مطَّردٍ مع زيادة عدد أفراد الأسرة، حيث تُسجَّل أعلى نسبة حرمان بين صفوف الأسر التي يبلغ عدد أفرادها عشرة فماً فوق (70% في عام 1995 و61% في عام 2004)، في حين سُجِّلت أدنى نسبة حرمان بين الأسر المكونة من أربعة أفراد في التاريخين أيضاً.

أما بالنسبة إلى الأسر صغيرة الحجم (المكوَّنة من شخص أو شخصين)، فيُعزى ارتفاع نسبة الحرمان فيها إلى خصائصها الديموغرافية وخصائص رب الأسرة، حيث تزيد نسبة المسنين والنساء ولاسيَّما ربَّات الأسر من الأرامل.

الجدول رقم 17

التوزع النسبي للأسر المقيمة ونسب الأسر المحرومة بحسب عدد أفراد الأسرة في عامي 1995 و 2004

	1995		2004		تغيُّر نسب الحرمان	
عدد أفراد الأسرة	الحصة من إجمالي الأسر	نسبة الأسر المحرومة	الحصة من إجمالي الأسر	نسبة الأسر المحرومة	بين التاريخين	نسبة إلى متوسِّط التغيُّر(*)
1	7.1	47.0	7.1	40.0	7.0	0.7
2	11.7	33.5	14.2	32.3	1.2	-5.1
3	13.4	21.6	14.7	19.4	2.2	-4.1
4	17.8	19.2	19.7	15.0	4.2	-2.1
5	18.2	21.6	18.8	17.8	3.8	-2.5
6	13.7	29.3	12.6	23.4	5.9	-0.4
7	7.8	40.3	6.6	31.0	9.3	2.6
8	4.4	52.0	3.1	41.2	10.8	4.5
9	2.6	62.1	1.7	49.3	12.8	6.5
10 وأكثر	3.3	70.2	1.6	61.4	8.8	2.5
كل لبنان	100.0	30.9	100.0	24.6	6.3	-

(*) نسبة إلى متوسِّط التغيُّر: تعني تغيُّر نسب الحرمان بين العامين 1995 و2004 بالنسبة لمتوسط التغير الوطني (أي الفرق بين تغير نسب الحرمان بين التاريخين ومتوسط التغير الوطني) والقيمة السالبة تعني أن التحسن كان أقل من التحسن على المستوى الوطني.

الرسم البياني رقم 27
نسب الأسر المحرومة بحسب عدد أفراد الأسرة في عامي 1995 و 2004

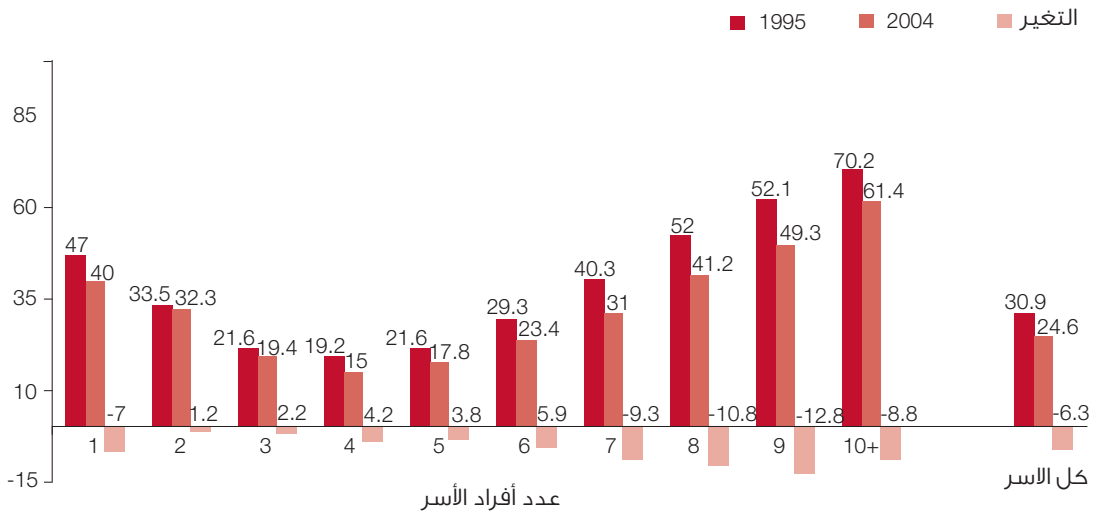

في ما يتعلّق بتطوُّر نِسَب الحرمان بحسب حجم الأسرة، أنَّ انخفاضاً حصل في نسب الحرمان بالنسبة إلى كل الأسر، ولكنَّه انخفاض متفاوت الأهمية. وكما أُشيرَ إليه في الأقسام السابقة من هذه الورقة، فقد انخفضت نسبة الحرمان على المستوى الوطني نحو 6 نقاط مئوية بين عامي 1995 و2004. ويلاحظ أنَّ التحسُّن بالنسبة إلى الأسر كبيرة الحجم تراوح بين 9 و13 نقطة مئوية، أي بما يزيد عن المتوسّط الوطني، في حين أنَّ التحسُّن بالنسبة إلى الفئات الأخرى (ولاسيَّما بالنسبة إلى الأسر صغيرة الحجم) حدث بنسبٍ أقلّ من المتوسّط الوطني (ما عدا الأسر المكونة من شخص واحد).

خلاصة

أعطت المحصلة الإجمالية للتطوُّر العفوي وللسياسات الاجتماعية والاقتصادية نتائج نسبية أفضل بالنسبة إلى الأسر الكبيرة منها بالنسبة إلى الأسر الصغيرة أو الأشخاص الذين يعيشون منفردين. ويصحُّ ذلك بشكلٍ خاصٍّ على المُسِنَّات من النساء (الأرامل تحديداً)، الأمر الذي سيُؤيِّد لاحقاً بشواهد إضافية. وذلك يعني ضرورة إيلاء هذه الفئة أهمية أكبر، مع ضرورة تطوير آليات تحديد المستفيدين وتغطيتهم، بما يقلِّص هامش التفاوت هذا.

ب. خصائص المسكن

بالنسبة إلى خصائص المسكن، فقد سبقت الإشارة إلى أنَّ مؤشِّرات المسكن سجَّلت تحسناً محسوساً بين عامي 1995 و2004، حيث يشكِّل مع التحسُّن الحاصل في ميدان التعليم السبب الفعلي لانخفاض نسب الحرمان وطنياً وفي المحافظات، بالرغم من تزايد الحرمان الاقتصادي المعبَّر عنه من خلال المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل والعمل. وبين

تاريخي المقارنة المعتمدين سُجِّل انخفاض في نسبة الأسر التي تقيم في مساكن صغيرة جداً (غرفة أو غرفتين) من 22% (1995) إلى 16% (2004) من إجمالي الأسر، في حين انخفضت نسبة الأسر التي تقيم في مساكن من ثلاث غرف من نحو 25% إلى 24%. كما لُحِظَتْ، بشكلٍ عامٍّ، زيادة في نسبة الأسر التي تقيم في مساكن متوسِّطة أو كبيرة.

وبالنسبة إلى الأسر المحرومة، فان تمثيلها في المساكن المكوَّنة من ثلاث غرف وما دون يزيد عن تمثيلها في إجمالي الأسر، في حين يقلّ هذا التمثيل عن مثيله بالنسبة إلى الأسر التي تقيم في مساكن مكوَّنة من أربع غرف وما فوق. وهذا التوزُّع هو نفسه في عامي 1995 و2004. ولكنْ، يَلاحَظُ وجود انخفاض نسبيٍّ في مساهمة الأسر التي تقيم في مسكن من غرفة أو غرفتين في عام 2004، مقارنةً بما كانت عليه في عام 1995 (انظر عمود التغيُّر، حيث تعني القيمة السالبة انخفاضاً في الأهمية النسبية للفئة المقابلة)، في حين سُجِّل ارتفاعٌ نسبيٌّ في ما يتعلّق بالأسر التي تقيم في مساكن من ثلاث غرف. ويعني ذلك أنّه حصل تحسُّن نسبي في ظروف سكن الفقراء، حيث باتت نسبة أهم منهم تقيم في مساكن من ثلاث غرف في عام 2004، في حين كان النسبة الأهم تقيم في منازل من غرفة أو غرفتين في عام 1995. وهذه النتائج تتّسق واستنتاجات الفقرات السابقة عن تحسُّن مؤشّرات ميدان المسكن بالنسبة إلى عموم الفئات والمناطق في لبنان.

الجدول رقم 18

التوزع النسبي للأسر المقيمة والمحرومة بحسب عدد غرف المسكن في عامي 1995 و 2004

عدد غرف المسكن دون المطبخ والمنتفعات	1995			2004			
	الحصة من إجمالي الأسر	نسبة الأسر المحرومة	الفرق	الحصة من إجمالي الأسر	نسبة الأسر المحرومة	الفرق	التغُّير
1	4.9	12.6	7.7	2.7	6.4	3.7	4.0
2	17.0	31.1	14.1	13.0	26.7	13.7	0.4
3	24.9	29.8	4.9	23.7	36.2	12.5	-7.6
4	25.3	17.6	-7.7	30.7	21.8	-8.9	1.2
5	17.5	5.9	-11.6	20.6	6.9	-13.7	2.1
6 وأكثر	10.1	2.0	-8.1	6.6	1.8	-4.8	-3.3
لا جواب	0.3	1.0	0.7	2.5	0.0	-2.5	3.2
المجموع	100.0	100.0		100.0	100.0		

الرسم البياني رقم 28

التوزع النسبي للأسر المقيمة والمحرومة بحسب عدد غرف المسكن في عامي 1995 و 2004

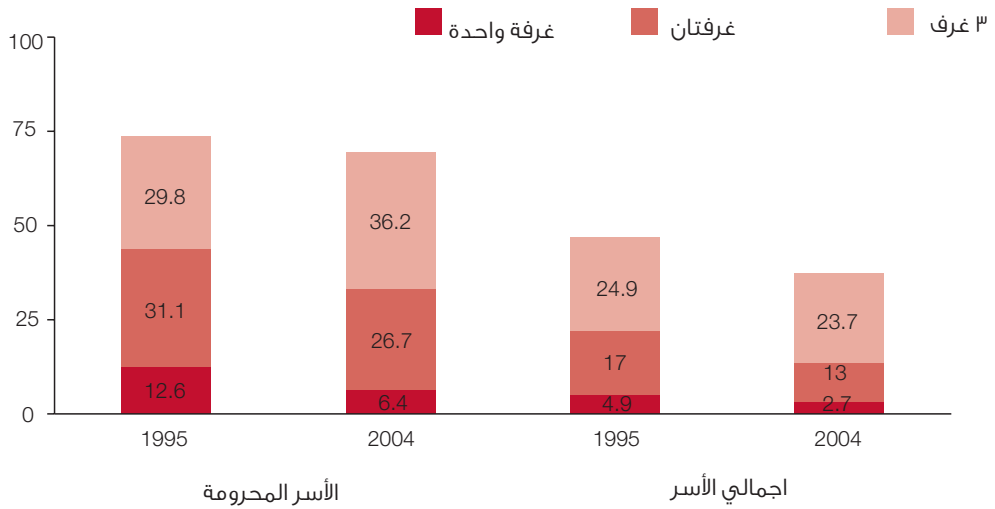

خلاصة

تشكِّل شروط السكن، ولاسيَّما حجم المسكن، أحد المؤشِّرات المهمَّة على مستوى المعيشة. وتتقلَّص نِسَبُ الفقر والحرمان بشكل متَّسق كلما ارتفع عدد غرف المسكن. وتنطبق هذه الخاصية على تاريخي المقارنة المعتمدين. فالفقراء يشغلون، عموماً، مساكن صغيرة الحجم، بيد أنَّ تحسُّناً طرأ على ظروف سكنهم، حيث كان نحو 74% منهم يعيشون في مساكن من ثلاث غرف وما دون في عام 1995، لتنخفض هذه النسبة إلى 69% في عام 2004. وفي هذه النسبة نفسها، كانت حصة الأسر، التي تقيم في غرفتين أو غرفة واحدة، تبلغ 44% في عام 1995 فانخفضت إلى 33%. هذا، وتبقى مشكلة المسكن مسألة أساسية بالنسبة إلى الأسر الفقيرة، حيث يجب أن تُلحَظ على رأس قائمة الأولويات في السياسات الاجتماعية.

6. الفقر وخصائص رب الأسرة

شكّلت الأسر وحدة التحليل الأساسية لظاهرة الفقر والحرمان في خارطة أحوال المعيشة، كما في الدراسات الحالية المستندة الى المسح متعدّد الأهداف. ويتوقّف كثير من خصائص الأسر وقدراتها على خصائص رب الأسرة نفسه، وهو ما ستتطرق إليه الفقرات التالية؛ حيث يجري، تباعاً، تناول علاقة نسب الحرمان بخصائص رب الأسرة ذات الطبيعة "الديموغرافية" (الجنس، العمر، الحالة الزواجية)؛ وخصائصه التعليمية، والعلاقة بقوة العمل والشمول بالتأمين الصحي.

أ. خصائص ربِّ الأسرة "الديموغرافية"

تستكشف هذه الفقرة الترابط القائم بين نسب الحرمان وبين خصائص اجتماعية مختارة هي: جنس رب الأسرة، الحالة الزواجية وعمر رب الأسرة. ويلخِّص الجدول التالي أبرز النتائج المتعلقة بهذه الخصائص[21]:

الجدول رقم 19

نسب الأسر المقيمة والمحرومة بحسب بعض خصائص ربِّ الأسرة الديموغرافية في عامي 1995 و 2004

بعض خصائص ربِّ الأسرة الديموغرافية	1995 الحصة من إجمالي الأسر	1995 نسبة الأسر المحرومة	2004 الحصة من إجمالي الأسر	2004 نسبة الأسر المحرومة
جنس رب الأسرة				
ذكر	85.9	30.1	85.8	22.9
أنثى	14.1	43.8	14.2	35.9
وضع ربِّ الأسرة العائلي				
أعزب	6.5	27.8	6.3	20.2
متزوج	80.5	30.6	79.5	23.0
أرمل	11.8	43.4	12.6	38.6
عمر رب الأسرة				
25–49	50	30.1	49	20.8
50–64	29	27.6	28.1	20.9
65 وما فوق	19.4	43.5	21.4	39.5
لبنان	100	32.1	100	24.6

21 في هذه الفقرة والفقرات التي تليها، يعرض الجدول نتائج عامي 1995 و2004 بشكل منفصل ضمن الجدول الواحد، خلافاً للجداول السابقة؛ والسبب يكمن في تعذّر إعادة بناء جداول التقاطع لعام 1995 على أساس دليل أحوال المعيشة المعدّل (عشرة مؤشّرات بدلاً من أحد عشر مؤشراً)، وذلك لأسباب فنية. وبالرغم من أنَّ نسب التطابق بين الأسر المحرومة، وفق الدليلين، تتراوح بين 95% و98% بحسب الميادين المختلفة –ممَّا يعني شبه تطابق بين الأسر المعنية في الحالتين– إلا أنّنا فضّلنا، لاعتبارات المحافظة على أعلى قدر ممكن من الدقة لدى إقامة المقارنات الزمنية، اعتماد أسلوب العرض الحالي الذي يسمح بإقامة المقارنة في وجهها العام، دون احتساب التغيُّرات كما لو كان الأمر يتعلق بملف إحصائي واحد، نظراً للاختلاف الطفيف في نسب الحرمان العامة وفق الدليلين القديم والمعدل (32.1% و30.9% على الترتيب). وفي ما يتعلّق بهدف هذه الورقة البحثية واستخداماتها فإن التحليل يبقى صالحاً نظرا لنسب التطابق المرتفعة التي تتراوح بين 95% و98% كما أشرنا.

الرسم البياني رقم 29

نسب الأسر المقيمة والمحرومة بحسب بعض خصائص ربِّ الأسرة الديموغرافية في عامي 1995 و 2004

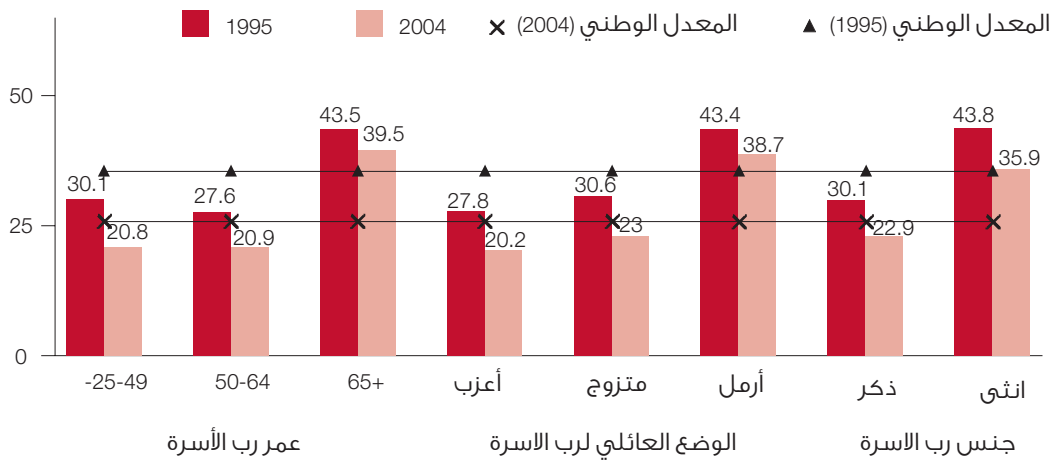

يستخلص من هذا الجدول والرسم البياني ما يلي:

1. الأسر التي ترأسها نساء تشكِّل نحو 14% من إجمالي الأسر في لبنان في عامي 1995 و2004، وهذه الأسر معرضة للفقر بنسبٍ أعلى بشكلٍ واضحٍ من الأسر التي يرأسها رجال. ففي عام 2004 بلغت نسبة الحرمان بين هذه الأسر نحو 36% مقابل نسبةً تبلغ 23% للأسر التي يرأسها رجال (المتوسِّط الوطني 25%). والظاهرة نفسها كانت موجودة في عام 1995 (44% للأسر التي ترأسها نساء مقابل 30% للأسر التي يرأسها رجال ومتوسط وطني 32%). ويشكل ذلك أحد مظاهر تأنيث الفقر في لبنان، ويعود ذلك إلى الخصائص العمرية وحالة ربِّ الأسرة الزواجية، حيث إنَّ معظم النساء ربَّات الأسر هن من الأرامل ومعدل أعمارهنَّ مرتفع، مع الإشارة إلى أن أبرز خصائصهن هي أنَّهنَّ ربات منزل لا يعملن، فيما يتَّسم مستواهن التعليمي عموماً بالانخفاض.

2. بالنسبة إلى الحالة الزواجية، تقلُّ نِسَب الحرمان، بالنسبة إلى العُزَّب والمتزوجين، عن المتوسِّط الوطني، وهي أيضا خاصية مشتركة في تاريخي المقارنة المعتمدين. وفي المقابل، وعندما يكون ربُّ الأسرة أرملَ (نحو 13% من الأسر في عام 2004)، فإن نسبة الحرمان تبلغ نحو 39%، أي بزيادة كبيرة مقارنةً بالمتوسِّط الوطني. وهذا يؤشِّر إلى ترابطٍ قويٍّ بين الترمُّل وبين الفقر، ومن المعلوم أنَّ معظم المترمِّلين هم من النساء.

3. أمَّا عن عمر ربِّ الأسرة، فإن نسب الحرمان تزيد مع ارتفاع عمره وتجاوزه سن العمل. وتبلغ نسبة الحرمان نحو 40% من إجمالي الأسر التي يزيد عمر رب الأسرة فيها على 64 سنة. وهي أيضاً خاصية مشتركة بالنسبة إلى تاريخي المقارنة المعتمدين.

ب. خصائص ربِّ الأسرة التعليمية

ثمَّة ترابط قوي ومتَّسق بين مستوى ربِّ الأسرة التعليمي واحتمال الوقوع في الفقر. وبمقدار ما يرتفع مستواه التعليمي تنخفض نسبة الفقر بصورة متدرِّجة، فتبلغ أقصاها مع نسبة فقر تبلغ 69% ضمن فئة الأسر التي يقف على رأسها رب أسرة أمي، إلى نسبة فقر تقلُّ عن 2% لفئة الأسر التي يرأسها رب أسرة جامعي. وينطبق ذلك على تاريخي المقارنة المعتمدين (1995 و2004). هذا، وتزيد نسبة الحرمان عن المتوسِّط الوطني عندما يكون مستوى ربِّ الأسرة التعليمي ابتدائياً وما دون، في حين تقلُّ نسبة الحرمان عن المتوسِّط الوطني عندما يكون المستوى نفسه متوسِّطاً وما فوق. وهذا يجعل نهاية المرحلة الابتدائية خطَّ الفصل بين مستويات الفقر فوق المتوسِّط الوطني وتحته.

الجدول رقم 20

نسب الأسر المقيمة والمحرومة بحسب مستوى رب الأسرة التعليمي المحصَّل في عامي 1995 و 2004

مستوى ربِّ الأسرة التعليمي المحصل	1995		2004	
	الحصة من إجمالي الأسر	نسبة الأسر المحرومة	الحصة من إجمالي الأسر	نسبة الأسر المحرومة
أمي	18.7	70.2	12.9	69.4
يقرأ ويكتب	16.7	46.1	9.5	43.1
ابتدائي	24.9	29.4	31.1	24.9
متوسط	16.6	16.6	19.8	11.7
ثانوي	12.3	7.4	12.7	5.8
جامعي	10.7	2.3	12.5	2.0
مجموع	100	32.1	100	24.6

الرسم البياني رقم 30

نسب الأسر المحرومة بحسب مستوى ربِّ الأسرة التعليمي المحصَّل في عامي 1995 و 2004

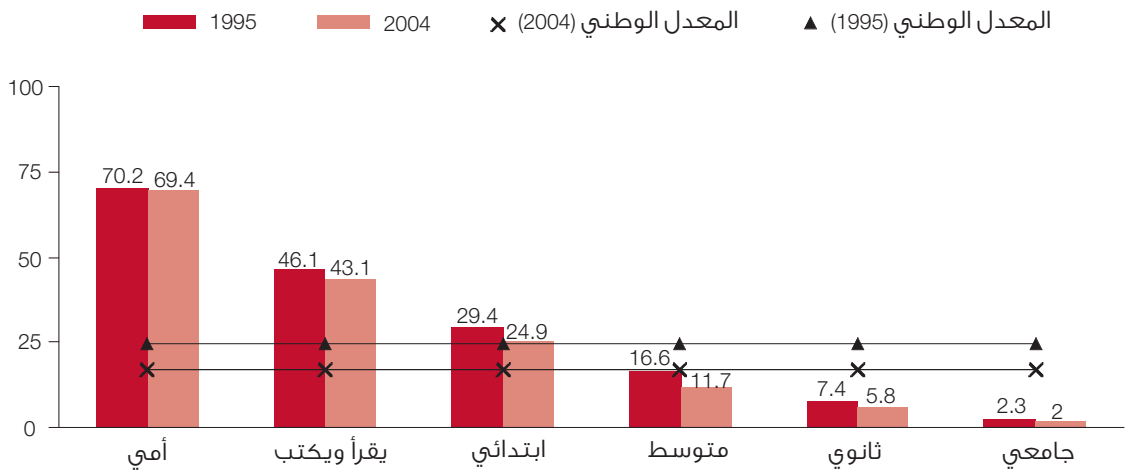

وكما بالنسبة إلى مؤشّرات المسكن، فقد سُجِّل تحسّن محسوس في مؤشّرات التعليم، بشكلٍ عامٍّ، بين عامي 1995 و2004، الأمر الذي ينسحب، بصورة أو بأخرى، على مستوى أرباب الأسَر التعليمي. وسُجِّل بوجه خاصٍّ انخفاضٌ في حصة الأميين وأشباه الأميين (الذين يقرأون ويكتبون) من 35% (1995) إلى 22% (2004) من إجمالي أرباب الأسر في لبنان ، لصالح زيادة في حصتي أرباب الأسر ذوي المستوى التعليمي الابتدائي والمتوسِّط، اللتين ارتفعتا (من 25% إلى 32%، ومن 17% إلى 19% على الترتيب)؛ في حين كان التغيُّر في حصة أرباب الأسر ذوي المستوى التعليمي الثانوي والجامعي أقل أهمية. ويشير ذلك الى مستوى حراك أعلى في مستويات التعليم الدنيا مقابل حراكٍ أقل في مستويات التعليم العليا، في ما يتعلّق بأرباب الأسر.

أمّا بالنسبة إلى نِسَب الحرمان، فقد سُجِّل أشدُّ تركُّزها في المستويات التعليمية الدنيا، إذ بقيت نسبة الأسر المحرومة في حدود 70% من الأسر التي يقف على رأسها ربُّ أسرة أميٌّ، في حين سُجِّل انخفاض هذه النسب بالنسبة إلى فئتي مستوى التعليم الابتدائي ولفئة أشباه الأميين (الذين يقرأون ويكتبون).

خلاصة

إنّ التلازم بين المستوى التعليمي لرب أسرة وبين احتمال الفقر شديد متسق، ولم تطرأ تغيُّرات جوهرية على الميل العام بين تاريخي المقارنة المعتمدين. وبشكلٍ عامٍّ، تتراجع أهمية "فئة أشباه الأميين" المطلقة والنسبية لصالح فئة التعليم الابتدائي. وأمّا فئة الأميين، فلا يبدو أنّ السياسات المعتمدة أعطت نتائج محسوسة في ما يتعلق بتحسين وضعهم المعيشي، لا بل إنّ درجة الترابط بين كلٍّ من الأمية والفقر، تحديداً، أصبحت في عام 2004 أقوى ممّا كانت عليه في عام 1995، في حين حصل تحسُّن نسبي في أوضاع الأسر التي يقف على رأسها أرباب أسر من مستوى تعليم ابتدائي ومتوسِّط. ويُعزَى، مرة أخرى، تركُّز الحرمان بنسبة أعلى بين الأسر التي يرأسها أُمِّيُّون، إلى خصائص أرباب الأسر هؤلاء، حيث ترتفع بينهم نسبة النساء والفئات العمرية الكبيرة.

ج. خصائص عمل وتأمين ربِّ الأسرة الصحي

سبقت الإشارة في الفقرات الأولى من هذه الورقة البحثية إلى أنَّ البعد الاقتصادي (الدخل والعمل والبطالة) هو البعد الأهمُّ في ظاهرة الفقر في لبنان، وهو البعد الذي سجَّل فيه البلد أداءً متراجعاً، حيث ارتفعت نسبة الأسر المحرومة نحو تسع نقاط مئوية بين عامي 1995 و2004، خلافاً للأبعاد الأخرى التي سجَّل فيها تحسناً. ويواجه التحليل والمقارنة في هذا المجال بعض الصعوبات الإضافية، الناجمة بشكلٍ خاصٍّ عن "الصرامة" النظرية في تحديد مفهوم العمل والبطالة في التعريفات الدولية المعتمدة والمستخدمة في الإحصاءات، التي تقابلها "ميوعة" في الفهم الشائع للعمل والبطالة والمهن ومجمل العلاقة مع العمل. يضاف إلى ذلك الاختلاف في التصنيفات أو فهمها، ممَّا يؤثِّر سلباً على دقة دلالة البيانات الإحصائية المجمَّعة. ويلاحظ وجود بعض التفاوتات بين المسحين المعتمدين للمقارنة على هذا الصعيد، وهو ما يجب أخذه بعين الاعتبار، حيث إنَّ المقارنة التفصيلية بين جميع الفئات غير ممكنة لهذا السبب.

إنَّ غالبية أرباب الأسر تعمل، وكذلك غالبية أرباب الأسر الفقيرة، إلا أنَّ احتمال الفقر يكون أقل عندما يمارس ربُّ الأسرة عملاً منتجاً، وهو ما يتجلَّى في كون تمثيل أرباب الأسر العاملين في الأسر المحرومة أقلَّ من تمثيلهم في إجمالي الأسر، في حين يبدو الوضع معكوساً بالنسبة لبعض الفئات الأخرى. وفي هذا الصدد، يلاحظ انخفاض الأهمية المطلقة والنسبية العائدة لحصة الأسر التي يعيلها أشخاص يعملون من إجمالي الأسر المحرومة، حيث كانت تبلغ حصة هؤلاء نحو 65% من إجمالي الأسر المحرومة في عام 1995 لتتراجع إلى نحو 49% في عام 2004. أمَّا الفئات التي يزيد تمثيلها في الأسر المحرومة على تمثيلها في إجمالي الأسر في عام 2004، فهي الأسر التي يعيلها شخص غير قادر على العمل (18% من الأسر المحرومة)، وتلك التي تعيلها ربة منزل (14% من الأسر المحرومة)، ثم الأسر الأخرى التي يعيلها متقاعدون وعاطلون عن العمل وأشخاص أنهوا نشاطهم طوعاً.

الجدول رقم 21

التوزع النسبي للأسر المقيمة والمحرومة بحسب علاقة رب الأسرة بالقوى العاملة في عامي 1995 و 2004

علاقة رب الأسرة بالقوى العاملة		1995		2004	
		الحصة من إجمالي الأسر	نسبة الأسر المحرومة	الحصة من إجمالي الأسر	نسبة الأسر المحرومة
العلاقة بالعمل	يعمل	73.5	64.4	66.8	48.8
	لا يعمل	6.5	6.4	3.4	5.9
	متقاعد	5.2	5.7	6.4	6.8
	ربة منزل	10.3	15.6	9.4	14.6
	أنهى نشاطه طوعاً	-	-	2.5	4.3
	غير قادر على العمل	-	-	8.4	18.4

ويتأكَّد الترابط بين العلاقة مع العمل والفقر من خلال استعراض نسب الحرمان ضمن كل فئة، مقارنةً بمتوسِّط الأسر المحرومة الوطني. وفي هذا الصدد، يُسجَّل انخفاضٌ محسوسٌ في نسبة الحرمان بالنسبة إلى فئة الأسر التي يُعيلها شخص عامل، إذ تراجعت ضمن هذه الفئة نحو 10 نقاط مئوية (من 28% إلى 18%)، وهو تحسُّن يفوق نسبة التحسُّن العامّ في أحوال المعيشة. أمَّا بالنسبة إلى الفئات الأخرى فقد سُجِّلت أعلى نسب حرمان ضمن فئة أرباب الأسر غير القادرين على العمل (54%)، وضمن فئتي مَنْ أنهى نشاطه طوعاً ولا يعمل (43% و42%)، ثم فئة ربَّات المنازل (38%)، وفئة المتقاعدين (26%) وهي نسبة قريبة من المتوسِّط الوطني (25%).

الجدول رقم 22

نسب الأسر المقيمة والأسر المحرومة بحسب علاقة رب الأسرة بالقوى العاملة وتوفر تأمينه الصحي في عامي 1995 و 2004

	1995		2004	
	الحصة من إجمالي الأسر	نسبة الأسر المحرومة	الحصة من إجمالي الأسر	نسبة الأسر المحرومة
علاقة رب الأسرة بالقوى العاملة				
يعمل	73.5	28.1	66.8	17.8
لا يعمل	6.5	31.6	3.4	41.8
متقاعد	5.2	35.5	6.4	25.7
ربة منزل	10.3	48.7	9.4	38.3
أنهى نشاطه طوعاً	-	-	2.5	43.1
غير قادر على العمل	-	-	8.4	53.6
توفُّر تأمين ربِّ الأسرة الصحي				
مؤمَّن		-	46.2	14.3
غير مؤمَّن		-	51.7	34.1
لبنان	100	32.1	100	24.6

أخيراً، وفي ما يتعلق بالتأمين الصحي في لبنان (وهو نظام يقوم غالباً على التأمين من خلال العمل)، وكما هو مبين أعلاه، فإنَّ نحو 46% فقط من أرباب الأسر هم مُؤمَّنون. وتفيد النتائج أنَّ نسبة الأسر المحرومة تبلغ نحو 14% عندما يكون ربُّ الأسرة مؤمَّناً، وترتفع إلى 34% عندما يكون غير مؤمَّن. وهذا الترابط القوي بين غياب التأمين وبين الفقر شكّل سبباً ونتيجةً في آن، إذ يزيد غياب التأمين الصحي من أعباء الأسرة التي تضطر الى اقتطاع قسم أكبر من مواردها من أجل الرعاية الصحية على حساب تحسين مستوى معيشتها. وهو، من ناحية أخرى، نتيجة خصائص الفقراء الاجتماعية، كما هو نتيجة بنية هياكل التأمين التي لا تشمل الفئات المحتاجة الأكثر تعرضاً. وكما هو معلوم، لا تشمل أنظمة التأمين الاجتماعي والصحي العاطلين عن العمل ولا العاملين في القطاع غير الرسمي، وخصوصاً العمال الموسميين والمؤقّتين وغير المهرة والعاملين في الخدمات الهامشية، فضلاً عن أنَّها لا تشمل العاملين في الزراعة (عمالاً زراعيين أو مزارعين) ولا العاملين لحسابهم الخاص في حرف أو أعمال تجارية أو خدمية صغيرة. كما تتَّسم أنظمة التأمين الاجتماعي والصحي للمتقاعدين والمسنين بالضعف إلى اقتصارها -بوجه خاصٍّ- على موظَّفي القطاع العام وبعض العاملين في المؤسسات الكبيرة. وخلاصة كل ذلك أنَّ من يحتاجون أكثر للتأمين هم بشكلٍ عامٍّ الأقل تغطية.

الرسم البياني رقم 31

نسب الأسر المحرومة بحسب علاقة رب الأسرة بالقوى العاملةفي عام 2004

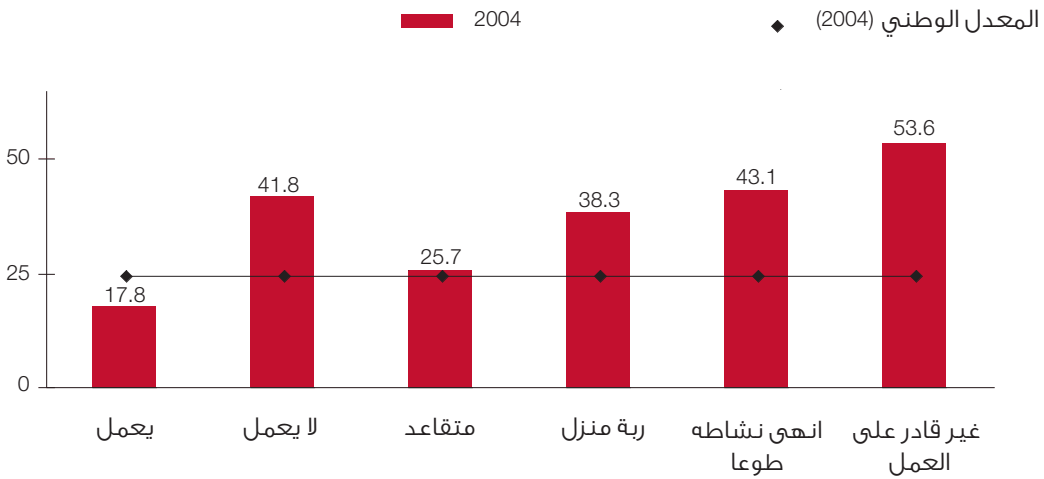

الرسم البياني رقم 32

نسب الأسر المحرومة بحسب توفُّر تأمين صحي لربِّ الأسرة في عام 2004

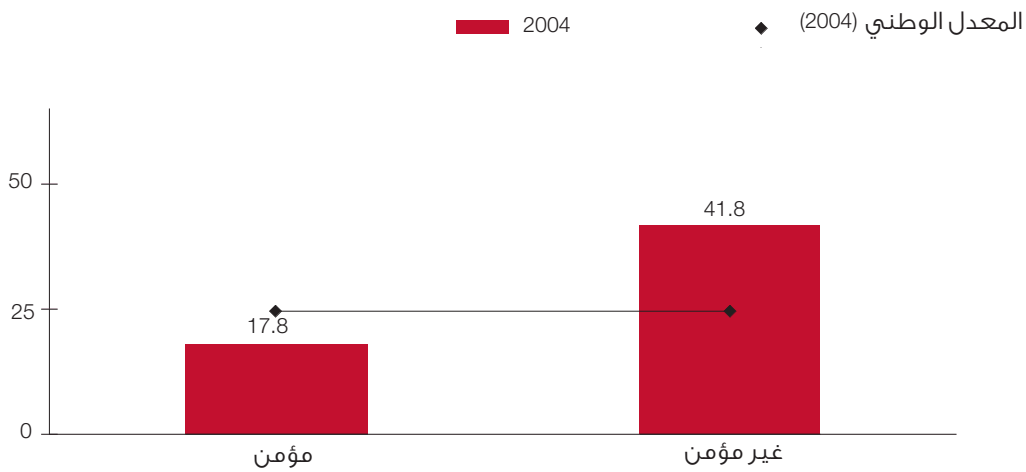

7. خلاصة عامة

لخَّصت هذه الدراسة المُقارِنة تطوُّر الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان بين عامي 1995 و2004، فبيَّنت حصول بعض التحسُّن في الأوضاع المعيشية على الصعيد الوطني خلال الفترة المشار إليها. إلا أنَّ المدى الزمني لهذه المقارنة يتوقَّف عند بداية عام 2005 مع انتهاء أعمال المسح متعدد الأهداف الميدانية، وهو لا يشمل بالتالي التطوُّرات السلبية التي نتجت عن الحرب الإسرائيلية ضد لبنان خلال شهري تموز وآب 2006.

يُرَدُّ الفضل في التحسُّن المشار إليه إلى تحسُّن المؤشِّرات الخاصة بالتعليم والسكن والمرافق العامة. إلا أنَّ المؤشِّرات المتَّصلة بالدخل والعمل سجَّلت تراجعاً، ممَّا يُلفِتُ الانتباه إلى ضرورة إعطاء مكافحة الفقر ببعده الاقتصادي الأولوية التي يستحق. ومن ناحية أخرى، فإن التحسُّن أو التراجع في المؤشِّرات حدث بشكلٍ متفاوت بحسب المناطق، ممَّا يشير بدوره إلى أخذه هذه التفاوتات المزمنة بعين الاعتبار.

يمثِّل الوضع الراهن الناجم عن حرب تموز 2006، دون شكٍّ، تراجعاً عن المستوى الذي كان عليه مع نهاية عام 2004. فقد تسبَّبت هذه الحرب بخسائر بشرية ومادية مباشرة كبيرة، كما أدَّت إلى انعكاسات اقتصادية واجتماعية سلبية على النمو الاقتصادي والوضع المالي وفرص العمل؛ وكذلك على الوضع الاجتماعي أيضاً من خلال ارتفاع شدَّة الفقر واتِّساعه وشموله مناطق وفئات سكانية جديدة. وهذه الآثار تتَّسم بكونها مباشرة ومتوسِّطة وبعيدة المدى، وهي تؤثِّر في الفئات الاجتماعية والمناطق المختلفة على نحوٍ متفاوت.

من الناحية المناطقية، يمكن التمييز بين ثلاث حالات لجهة انعكاسات الحرب:

- الحالة الأولى، المناطق الفقيرة التي تعرَّضت للقصف المباشر (الضاحية، الجنوب، بعلبك والهرمل في البقاع..). في هذه المناطق تعرَّض عموم السكان (ونسبة مهمَّة منهم من الفقراء) إلى خسائر كبيرة مباشرة في الأرواح والأصول الإنتاجية. ولا تزال أعمال كثير منهم متوقفة، ولاسيَّما في القطاع الزراعي بسبب الألغام والقذائف العنقودية غير المنفجرة المنتشرة في الأراضي الزراعية، وخصوصاً في الجنوب. وقد قامت الحكومة وجهات دولية ومنظمات غير حكومية بتقديم المساعدة الطارئة والتعويض المباشر على المتضرِّرين، ممَّا ساعد هذه الأسر على التعامل مع نتائج الحرب المباشرة. من ناحية أخرى، فإنَّ من شأن أعمال إعادة الإعمار ووجود القوات الدولية الكثيف في الجنوب، الإسهام في إطلاق عجلة الاقتصاد المحلِّي وضخِّ موارد مالية في هذه المناطق، ممَّا يترك أثراً إيجابياً على أوضاع السكان المعيشية. ولكنَّ ما تجدر الإشارة إليه هو أنَّ ذلك غير كافٍ لتحقيق التنمية أو لتوفير الشروط اللازمة لإطلاق نمو اقتصادي مستدام تحتاج إليه هذه المناطق، وخصوصاً أنَّ مستوى الفقر المرتفع ليس نتاجاً حصرياً للحرب، بل هو سابق عليها.
- الحالة الثانية، المناطق الفقيرة التي لم تتعرَّض للقصف المباشر (في الشمال والجبل والبقاع..). لم تتعرَّض الأُسَر الفقيرة في هذه المناطق لخسائر بشرية أو مادية مباشرة في مساكنها وأصولها الإنتاجية، ولكنَّها تأثرت بشدَّة بتوقُّف النشاط الاقتصادي في البلاد. وسوف يستمر تأثُّر هذه المناطق بشكل سلبي وقوي جداً بالآثار الاقتصادية السلبية وتقلُّص فرص العمل، ولاسيَّما في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة والهرم السكاني الأكثر فُتوَّة (خصوصاً في "عكار–المنية-الضنية" وطرابلس..). فهذه المناطق تُعاني من الفقر المزمن، ويُعاني اقتصادها المحلي من ركود يُتوقَّع تزايده في المدى المباشر، فضلاً عن تفاقم البطالة. ومن الضروري ألا يجري تحويل الانتباه والاهتمام عن هذه المناطق، تلافياً لتهميشها والتسبُّب في تفاقم مشكلاتها الاجتماعية والفقر فيها.
- الحالة الثالثة، هي المناطق الأقل فقراً والتي لم تتعرَّض للقصف المباشر (بيروت وجبل لبنان..). إنَّ نسبة الفقر في هذه المناطق أقل من المناطق الطرفية، ولكنَّها تضمُّ نحو 55% من القوى العاملة والمنشآت الاقتصادية، وتتحمَّل العبء الأكبر للنهوض بالاقتصاد الوطني. ومن المتوقَّع أن تكون هذه المناطق أكثر المناطق تأثُّراً بالآثار الاقتصادية الهيكلية وبعيدة المدى الناجمة عن الحرب وعن التوتُّرات السياسية. ففيها سُجِّل أعلى نسب الصرف من الخدمة والبطالة الطارئة؛ ويُتوقَّع أن تكون الأكثر تأثُّراً بالركود الاقتصادي وبهروب الاستثمارات والتوظيفات المحلية أو الأجنبية، إلخ...

لا بُدَّ أن تلحظ خطط التنمية المستقبلية آثار المشكلات المزمنة المتداخلة، وآثار تلك الناجمة عن الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، فضلاً عن الآثار المترتِّبة على الوضع غير المستقر في البلد تحديداً، وفي المنطقة عموماً. ويتطلَّب ذلك إدخال بعض التعديلات على الأولويات الوطنية والقطاعية والمناطقية. إلا أنَّ ذلك يجب ألا يقود إلى التخلِّي عن ضرورة بلورة رؤية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين الاستجابة للاحتياجات الطارئة والمستجدَّة، وبين ضرورة الحفاظ على الاتجاه العام لتحقيق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمؤسَّسي الشامل، توصلاً إلى إطلاق عجلة النمو الاقتصادي المتوازن، وتحقيق الإنماء المتوازن، وتحسين مستويات معيشة المواطنين ولاسيَّما الفقراء منهم.

لائحة المصادر

لائحة المصادر

- وزارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الإحصاء المركزي وجامعة الدول العربية. المسح اللبناني لصحة الأسرة، التقرير الأولي. بيروت: الوزارة، 2005
- وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. خارطة أحوال المعيشة في لبنان. بيروت: الوزارة والبرنامج، 1998
- وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الإحصاء المركزي. قاعدة بيانات الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر عام 2004
- وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الإحصاء المركزي. الأوضاع المعيشية للأسر 2004. بيروت: الوزارة والبرنامج والإدارة، 2006
- وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان. الدراسات التحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن. بيروت: الوزارة والصندوق، 2000
- وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان. قاعدة بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، 1995
- وزارة الطاقة والمياه، المديرية العامة للنفط، (بيانات من الوزارة)، 2006
- الهيئة العليا للإغاثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج تأهيل اقتصادي واجتماعي في جنوب لبنان ما بعد النزاع، تقرير: «برنامج تنمية اقتصادية واجتماعية لمنطقة جنوب لبنان»، بيروت، تموز 1999

ملحق رقم 1

التوزع النسبي للأسر المقيمة بحسب التصنيف الخماسي لدليل أحوال المعيشة والميادين المكونة له في عامي 1995 و 2004

الجدول رقم 1

التوزع النسبي للأسر المقيمة حسب التصنيف الخماسي

لدليل أحوال معيشة الأسر والمحافظات عام 1995

المحافظة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً
بيروت	4.8	8.4	13.6	23.1	32.4
جبل لبنان	24.9	31.3	40.9	46.3	49.5
الشمال	31.9	24.6	17.6	13.5	9.5
البقاع	16.5	14.9	12.4	7.8	3.8
الجنوب	8.8	10.7	9.2	6.6	4.1
النبطية	13.1	10.1	6.3	2.7	0.8
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

الجدول رقم 2

التوزع النسبي للأسر المقيمة حسب التصنيف الخماسي

لدليل أحوال معيشة الأسر والمحافظات عام 2004

المحافظة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً
بيروت	2.6	4.9	8.5	16.5	30.2
جبل لبنان	23.4	29.0	40.5	54.4	52.6
الشمال	19.9	24.2	22.2	12.3	6.7
البقاع	22.4	16.6	12.4	6.9	5.7
الجنوب	16.1	15.2	10.6	7.0	3.6
النبطية	15.7	10.0	5.9	2.9	1.2
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصادر: قاعدة بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، 1995. برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية (وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان)

قاعدة بيانات الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر عام 2004 (المسح المتعدد الأهداف). وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجدول رقم 3

التوزع النسبي للأسر المقيمة حسب التصنيف الخماسي

لدليل أحوال معيشة الأسر في كل محافظة عام 1995

المحافظة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	المجموع
بيروت	2.2	13.7	38.9	33.2	12.1	100.0
جبل لبنان	4.4	19.2	44.2	25.2	7.0	100.0
الشمال	11.5	31.3	39.2	15.2	2.8	100.0
البقاع	9.5	30.4	44.4	14.0	1.8	100.0
الجنوب	6.9	29.5	44.8	16.2	2.6	100.0
النبطية	13.5	36.8	40.4	8.6	0.7	100.0
كل لبنان	**6.8**	**24.1**	**42.3**	**21.3**	**5.5**	**100.0**

الجدول رقم 4

التوزع النسبي للأسر المقيمة حسب التصنيف الخماسي

لدليل أحوال معيشة الأسر في كل محافظة عام 2004

المحافظة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	المجموع
بيروت	1.1	8.2	28.4	37.5	24.7	100.0
جبل لبنان	2.9	13.4	37.6	34.2	11.9	100.0
الشمال	5.6	25.6	47.5	17.8	3.5	100.0
البقاع	9.9	27.8	41.8	15.8	4.7	100.0
الجنوب	8.2	29.2	40.9	18.3	3.4	100.0
النبطية	13.7	32.7	38.9	12.8	2.0	100.0
كل لبنان	**5.2**	**19.4**	**39.3**	**26.6**	**9.6**	**100.0**

المصادر: قاعدة بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، 1995. برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية (وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان)

قاعدة بيانات الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر عام 2004 (المسح المتعدد الأهداف)، وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجدول رقم 5

التوزع النسبي للأسر المقيمة حسب التصنيف الخماسي

لدليل ميدان المسكن في كل محافظة عام 1995

المحافظة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	المجموع
بيروت	8.9	12.8	21.5	30.7	26.2	100.0
جبل لبنان	9.4	14.9	25.1	30.6	20.0	100.0
الشمال	13.2	17.8	28.1	27.5	13.4	100.0
البقاع	8.9	17.5	30.6	31.1	11.9	100.0
الجنوب	11.6	15.9	27.4	32.2	13.0	100.0
النبطية	8.8	18.9	32.8	31.7	7.9	100.0
كل لبنان	**10.1**	**15.8**	**26.5**	**30.3**	**17.3**	**100.0**

الجدول رقم 6

التوزع النسبي للأسر المقيمة حسب التصنيف الخماسي

لدليل ميدان المسكن في كل محافظة عام 2004

المحافظة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	المجموع
بيروت	7.1	9.6	17.7	27.1	38.5	100.0
جبل لبنان	6.0	10.0	19.7	32.8	31.5	100.0
الشمال	4.9	10.0	23.4	32.5	29.2	100.0
البقاع	1.9	10.6	34.5	35.8	17.2	100.0
الجنوب	9.7	16.2	29.2	32.4	12.5	100.0
النبطية	2.7	15.0	32.8	37.7	11.8	100.0
كل لبنان	**5.6**	**10.9**	**23.6**	**32.7**	**27.1**	**100.0**

المصادر: قاعدة بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، 1995. برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية (وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان)

قاعدة بيانات الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر عام 2004 (المسح المتعدد الأهداف). وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجدول رقم 7
التوزع النسبي للأسر المقيمة حسب التصنيف الخماسي
لدليل ميدان التعليم في كل محافظة عام 1995

المحافظة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	المجموع
بيروت	11.1	9.6	27.8	19.4	32.1	100.0
جبل لبنان	11.9	13.3	32.5	19.4	22.9	100.0
الشمال	24.5	21.9	28.2	12.9	12.5	100.0
البقاع	20.5	20.9	33.7	13.7	11.2	100.0
الجنوب	18.3	18.8	34.8	15.8	12.3	100.0
النبطية	25.6	20.0	31.4	13.3	9.7	100.0
كل لبنان	**16.6**	**16.2**	**31.3**	**16.8**	**19.1**	**100.0**

الجدول رقم 8
التوزع النسبي للأسر المقيمة حسب التصنيف الخماسي
لدليل ميدان التعليم في كل محافظة عام 2004

المحافظة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	المجموع
بيروت	6.3	6.7	21.4	23.8	41.8	100.0
جبل لبنان	10.8	9.1	30.4	22.6	27.0	100.0
الشمال	11.5	13.6	43.4	17.2	14.3	100.0
البقاع	21.1	13.3	30.7	18.7	16.2	100.0
الجنوب	16.4	14.6	33.2	19.3	16.5	100.0
النبطية	24.0	15.8	31.2	15.8	13.5	100.0
كل لبنان	**13.0**	**11.1**	**32.1**	**20.6**	**23.2**	**100.0**

المصادر: قاعدة بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، 1995. برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية (وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان)

قاعدة بيانات الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر عام 2004 (المسح المتعدد الأهداف)، وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجدول رقم 9

التوزع النسبي للأسر المقيمة حسب التصنيف الخماسي

لدليل ميدان المياه والصرف الصحي في كل محافظة عام 1995

المحافظة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	المجموع
بيروت	0.1	4.0	71.6	–	24.3	100.0
جبل لبنان	2.7	19.8	60.9	–	16.7	100.0
الشمال	7.5	16.3	68.8	–	7.5	100.0
البقاع	8.6	12.2	69.7	–	9.5	100.0
الجنوب	6.4	3.3	75.8	–	14.5	100.0
النبطية	21.5	3.9	72.0	–	2.6	100.0
كل لبنان	**5.5**	**13.4**	**67.0**	**-**	**14.1**	**100.0**

الجدول رقم 10

التوزع النسبي للأسر المقيمة حسب التصنيف الخماسي

لدليل ميدان المياه والصرف الصحي في كل محافظة عام 2004

المحافظة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	المجموع
بيروت	0.0	0.6	29.6	–	69.8	100.0
جبل لبنان	1.2	14.4	36.2	–	48.2	100.0
الشمال	8.7	16.8	64.5	–	10.1	100.0
البقاع	13.6	7.5	66.4	–	12.5	100.0
الجنوب	5.8	9.8	61.4	–	22.9	100.0
النبطية	15.9	5.5	63.8	–	14.8	100.0
كل لبنان	**5.2**	**11.4**	**48.4**	**-**	**35.0**	**100.0**

المصادر: قاعدة بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، 1995. برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية (وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان)

قاعدة بيانات الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر عام 2004 (المسح المتعدد الأهداف). وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجدول رقم 11

التوزع النسبي للأسر المقيمة حسب التصنيف الخماسي

لدليل ميدان المؤشرات المتصلة بالدخل في كل محافظة عام 1995

المحافظة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	المجموع
بيروت	16.9	18.2	32.6	19.7	12.5	100.0
جبل لبنان	14.4	19.1	35.5	19.7	11.3	100.0
الشمال	23.9	28.2	27.8	13.8	6.2	100.0
البقاع	23.7	28.7	29.1	12.3	6.2	100.0
الجنوب	23.0	29.3	30.1	11.5	6.1	100.0
النبطية	28.8	29.0	28.3	8.8	5.1	100.0
كل لبنان	**19.4**	**23.4**	**31.9**	**16.3**	**9.0**	**100.0**

الجدول رقم 12

التوزع النسبي للأسر المقيمة حسب التصنيف الخماسي

لدليل ميدان المؤشرات المتصلة بالدخل في كل محافظة عام 2004

المحافظة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	المجموع
بيروت	26.2	15.8	30.1	18.4	9.5	100.0
جبل لبنان	23.0	20.7	33.3	15.9	7.1	100.0
الشمال	33.1	28.7	25.9	9.2	3.1	100.0
البقاع	33.8	24.4	23.9	12.6	5.3	100.0
الجنوب	36.6	27.1	24.1	9.6	2.5	100.0
النبطية	38.1	22.3	25.3	11.2	3.2	100.0
كل لبنان	**28.8**	**22.8**	**29.1**	**13.6**	**5.7**	**100.0**

المصادر: قاعدة بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، 1995. برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية (وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان)

قاعدة بيانات الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر عام 2004 (المسح المتعدد الأهداف)، وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ملحق رقم 2

خرائط توضيحية

الخريطة رقم 1

توزع نسب الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل أحوال المعيشة) بحسب المحافظات عام 1995

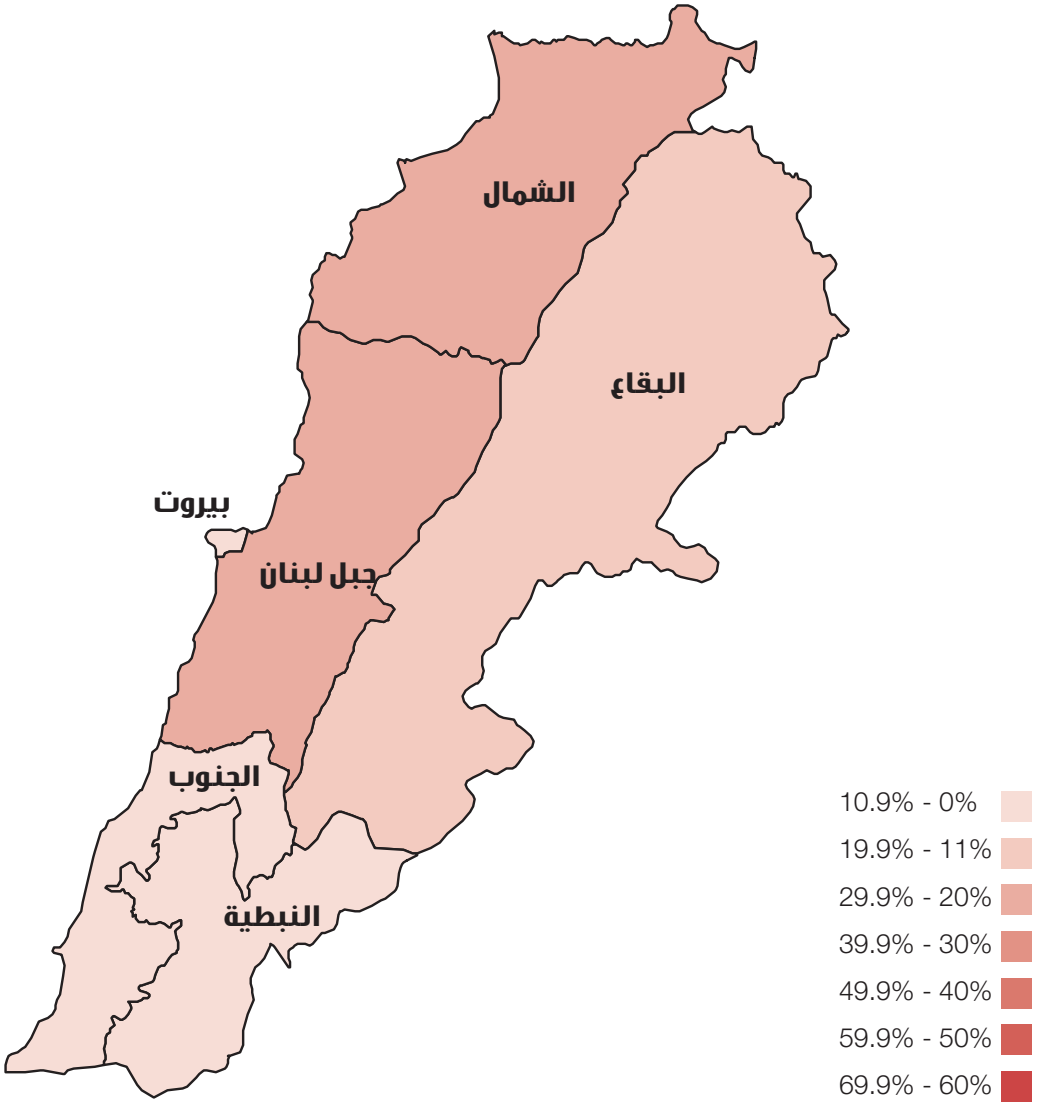

المصدر: قاعدة بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، 1995. برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية (وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان)

الخريطة رقم 2

توزع نسب الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل أحوال المعيشة) بحسب المحافظات عام 2004

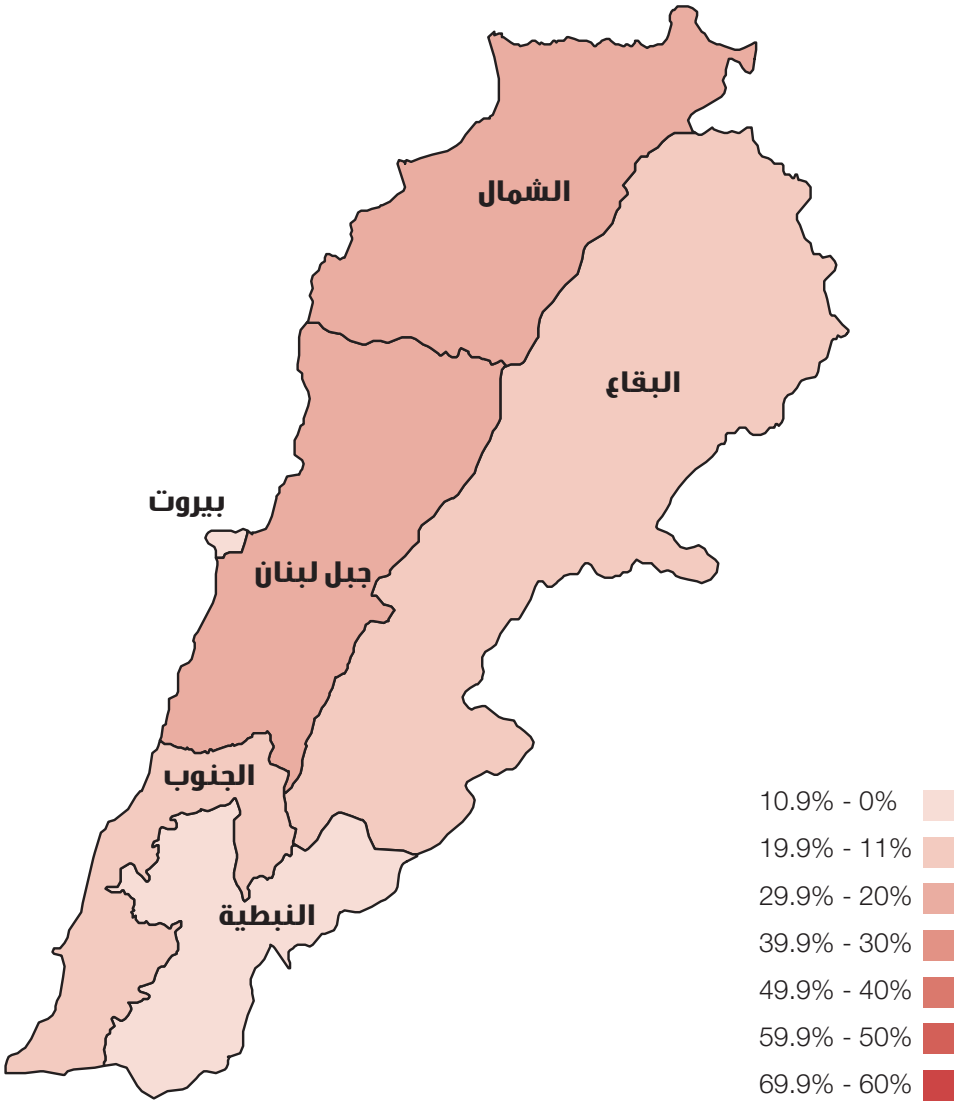

المصدر: قاعدة بيانات الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر عام 2004 (المسح المتعدد الأهداف). وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الخريطة رقم 3

نسب الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل أحوال المعيشة) من إجمالي الأسر المقيمة في كل محافظة عام 1995

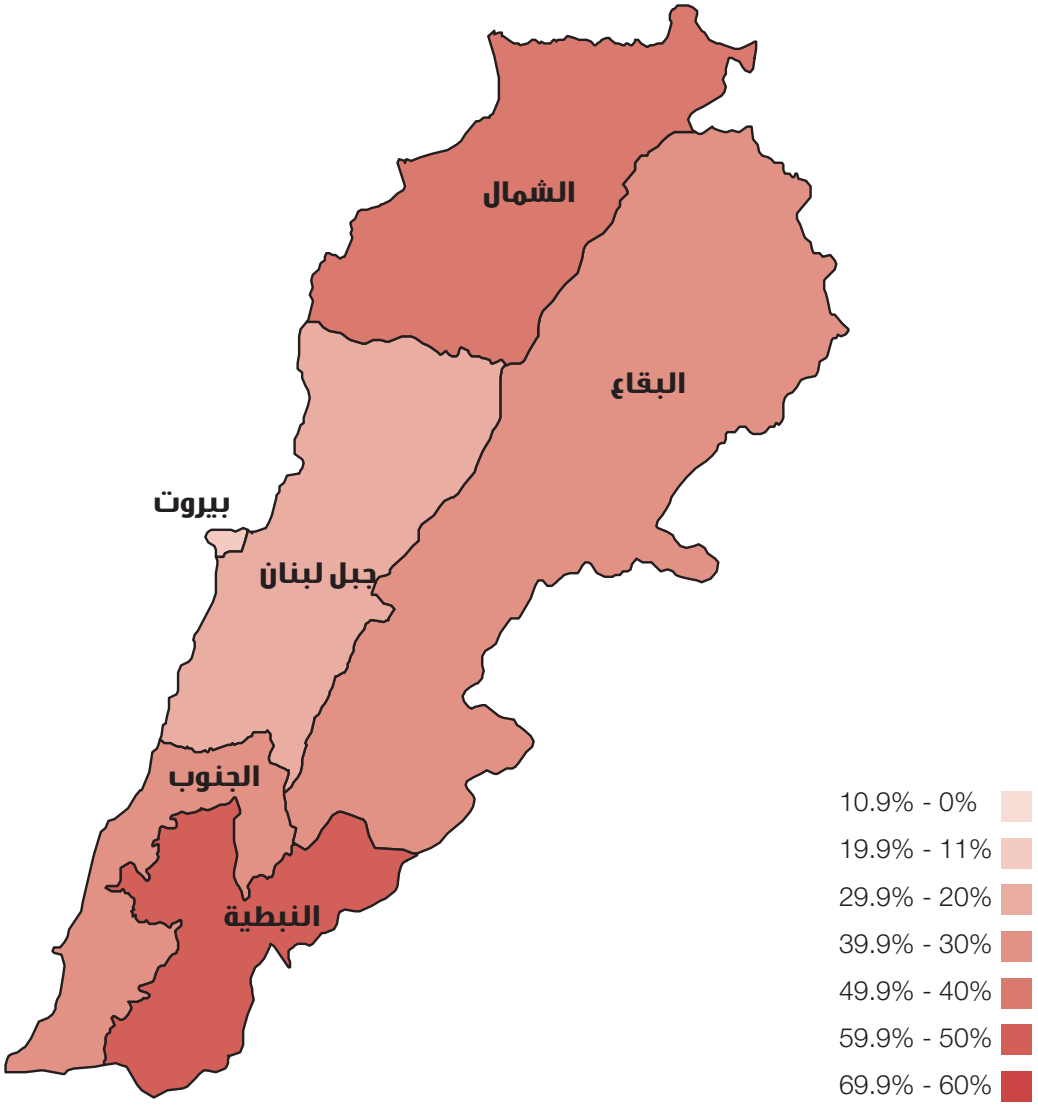

المصدر: قاعدة بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، 1995. برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية (وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان)

الخريطة رقم 4

نسب الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل أحوال المعيشة) من إجمالي الأسر المقيمة في كل محافظة عام 2004

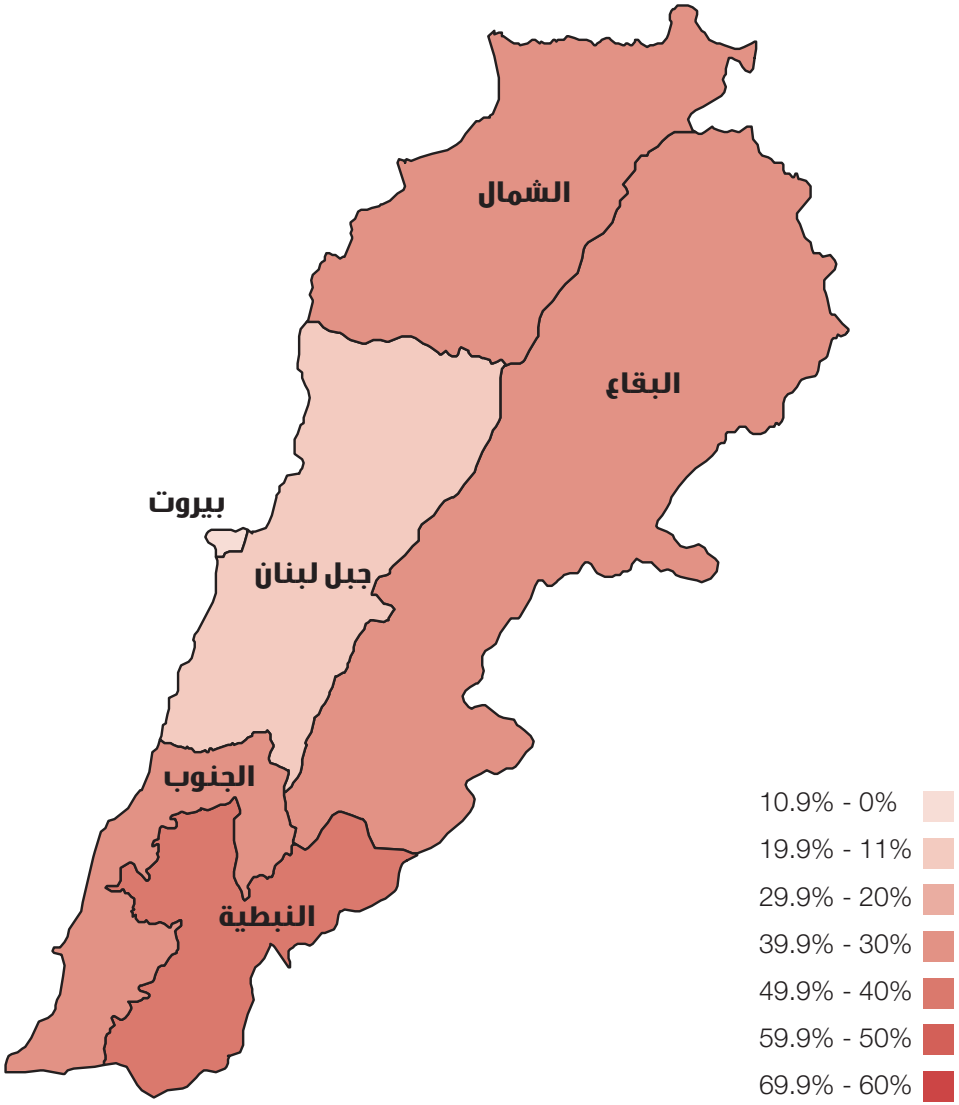

المصدر: قاعدة بيانات الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر عام 2004 (المسح المتعدد الأهداف). وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الخريطة رقم 5
نسب الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل المسكن) من إجمالي الأسر المقيمة في كل محافظة عام 1995

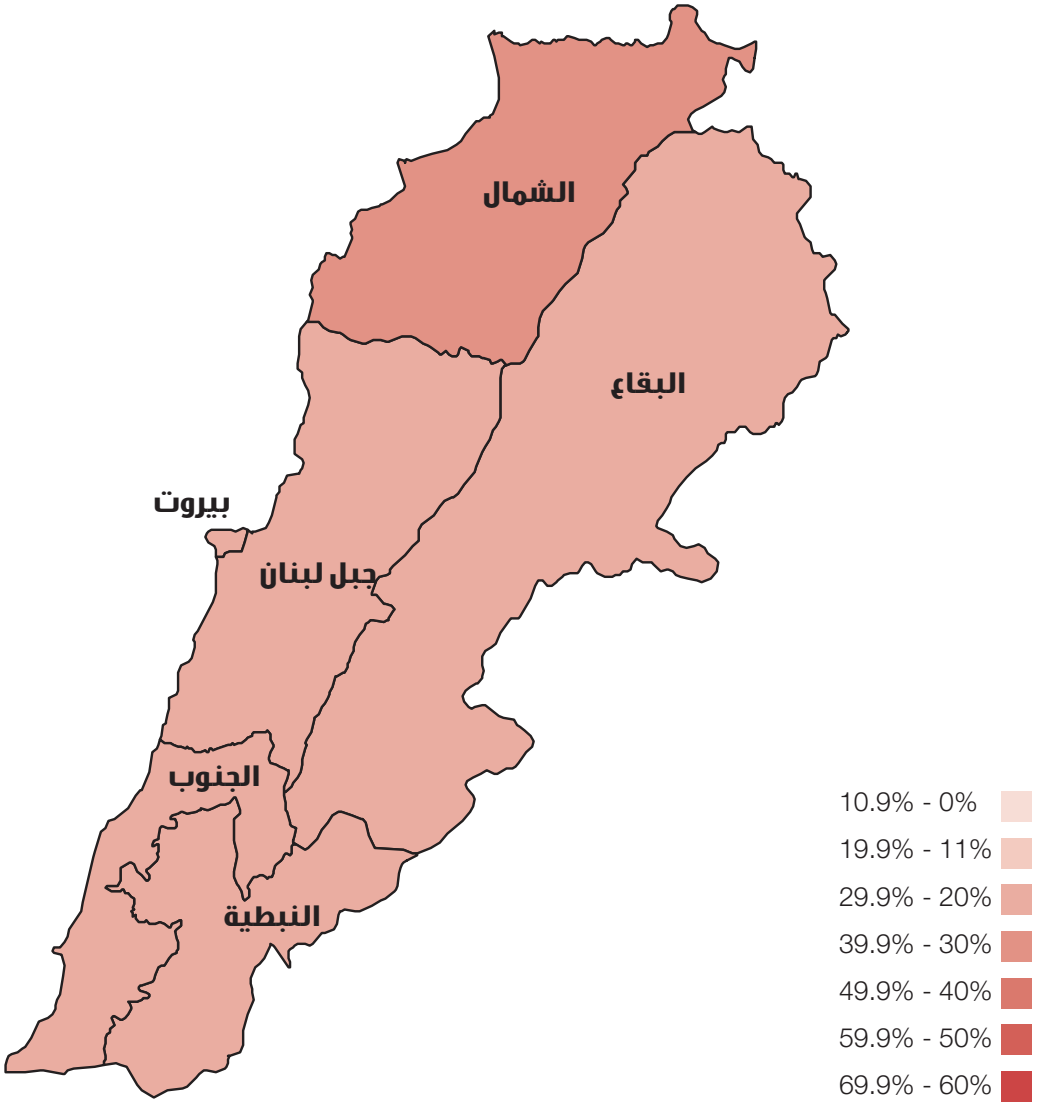

المصدر: قاعدة بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، 1995. برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية (وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان)

الخريطة رقم 6

نسب الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل المسكن) من إجمالي الأسر المقيمة في كل محافظة عام 2004

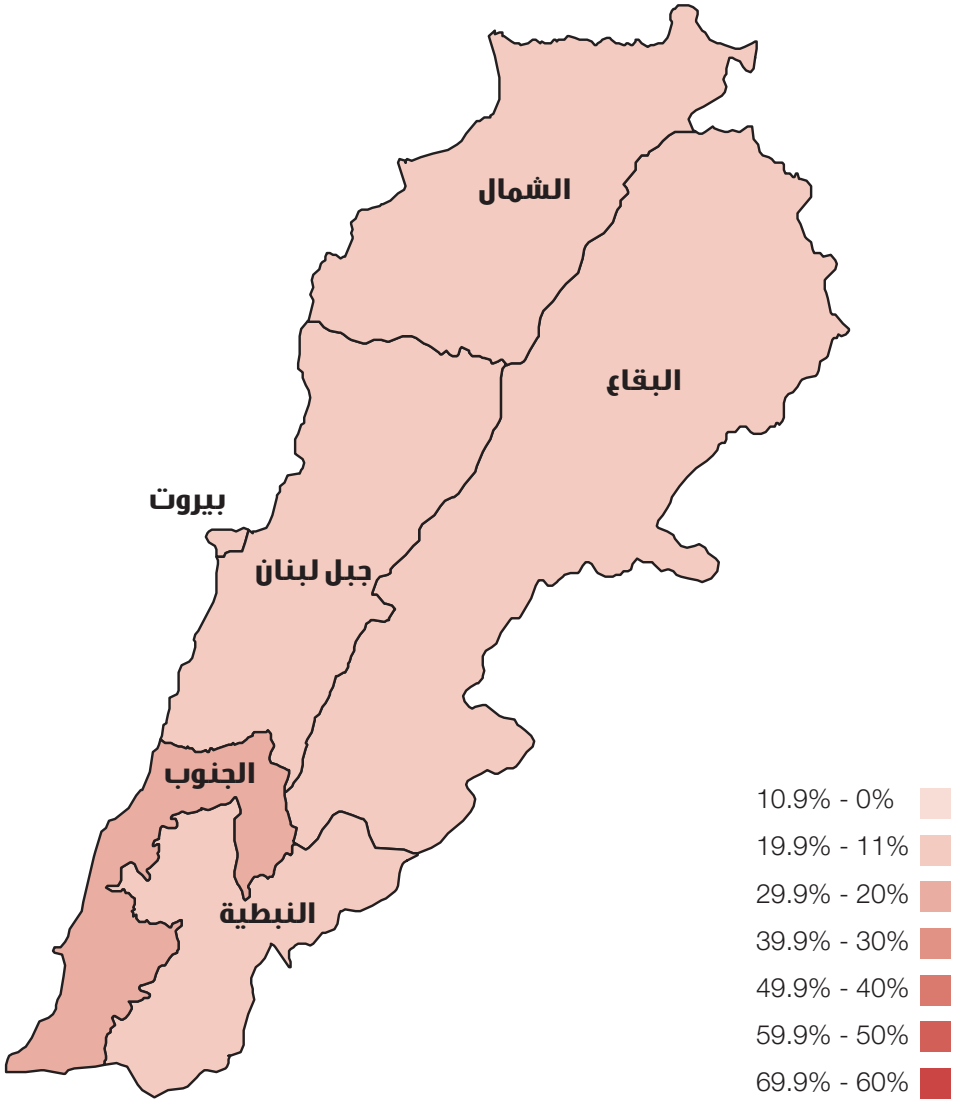

المصدر: قاعدة بيانات الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر عام 2004 (المسح المتعدد الأهداف). وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الخريطة رقم 7

نسب الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنيةً بالنسبة لدليل المياه والصرف الصحي) من إجمالي الأسر المقيمة في كل محافظة عام 1995

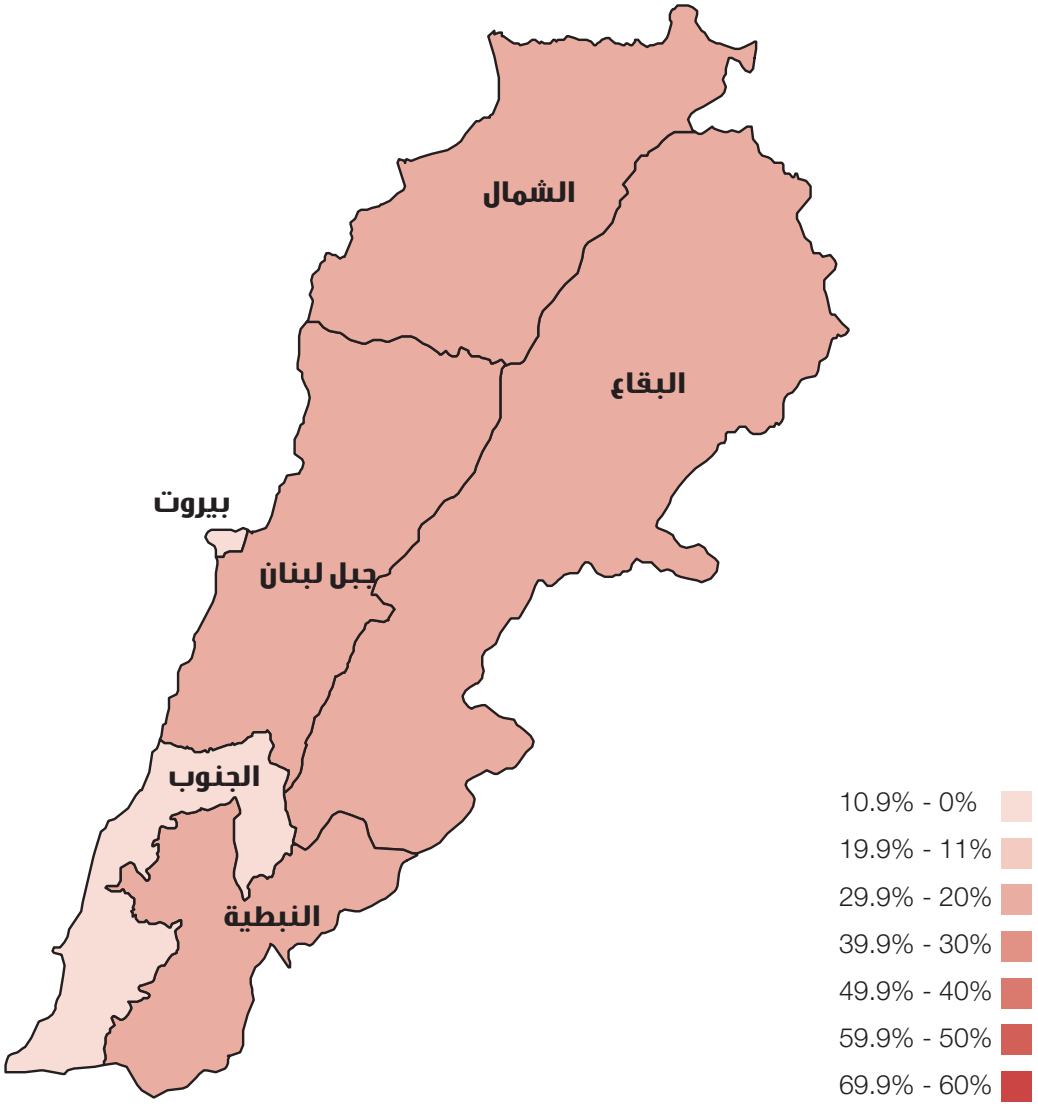

المصدر: قاعدة بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، 1995. برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية (وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان)

الخريطة رقم 8

نسب الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنيةً بالنسبة لدليل المياه والصرف الصحي) من إجمالي الأسر المقيمة في كل محافظة عام 2004

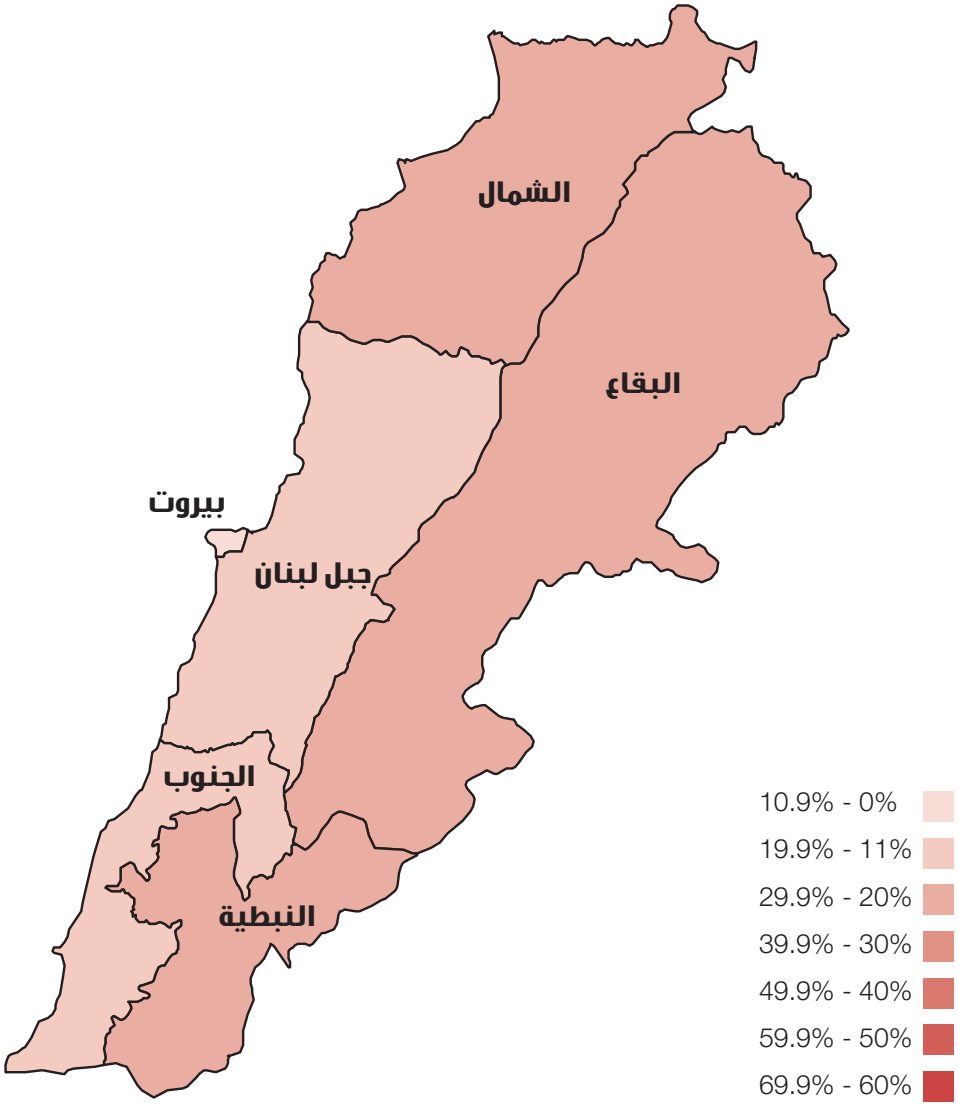

المصدر: قاعدة بيانات الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر عام 2004 (المسح المتعدد الأهداف). وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الخريطة رقم 9

نسب الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل التعليم) من إجمالي الأسر المقيمة في كل محافظة عام 1995

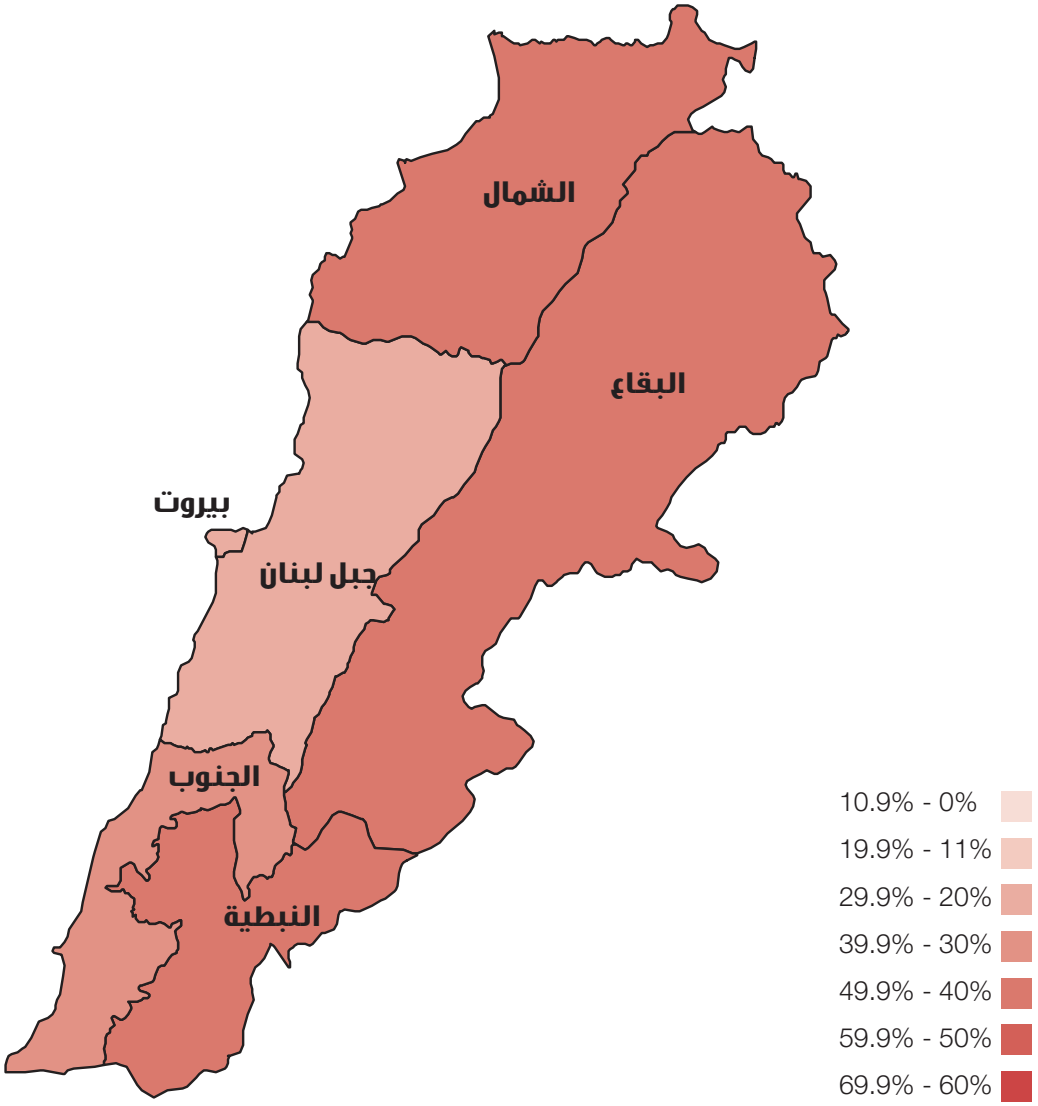

المصدر: قاعدة بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، 1995. برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية (وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان)

الخريطة رقم 10

نسب الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل التعليم) من إجمالي الأسر المقيمة في كل محافظة عام 2004

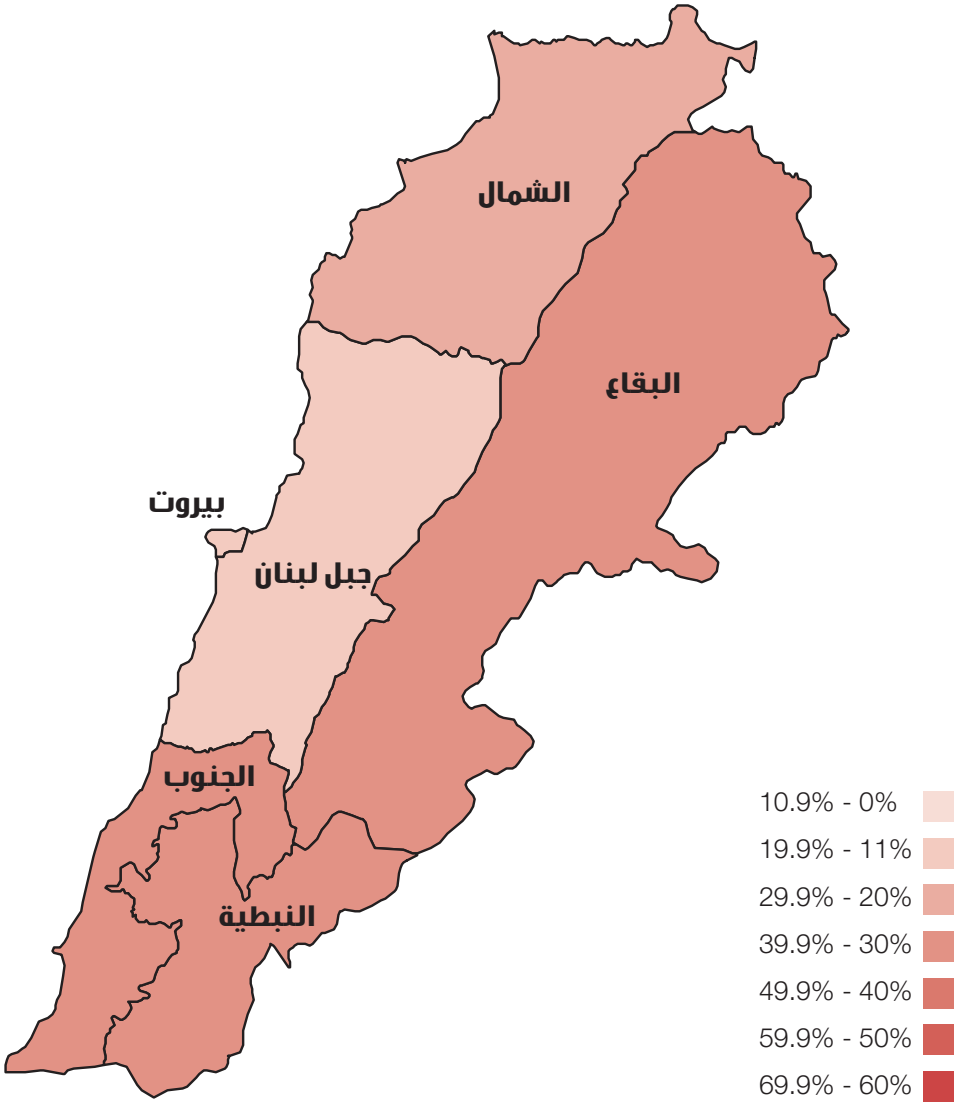

المصدر: قاعدة بيانات الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر عام 2004 (المسح المتعدد الأهداف). وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الخريطة رقم 11

نسب الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنيةً بالنسبة لدليل المؤشرات المتصلة بالدخل) من إجمالي الأسر المقيمة في كل محافظة عام 1995

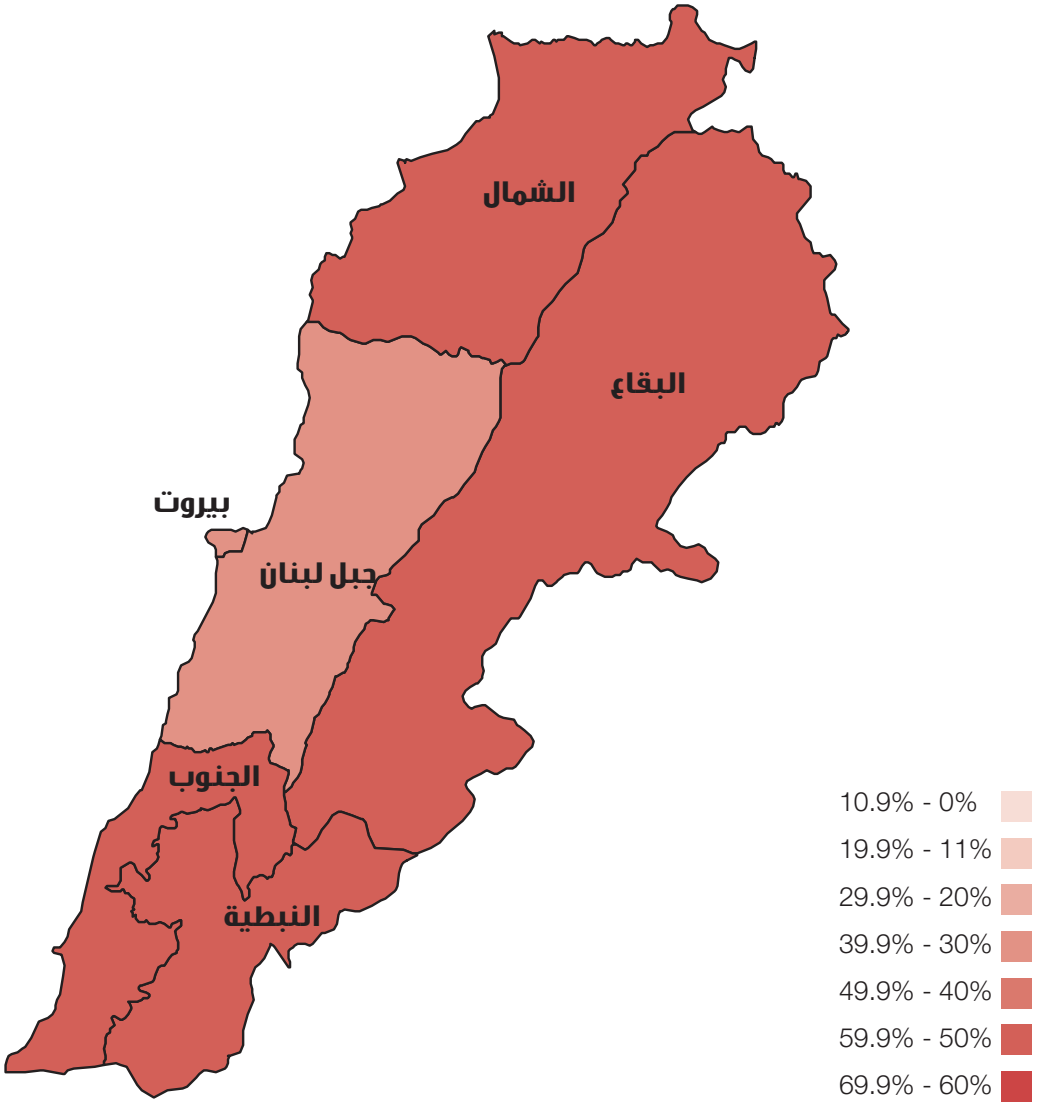

المصدر: قاعدة بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، 1995. برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية (وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان)

الخريطة رقم 12

نسب الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل المؤشرات المتصلة بالدخل) من إجمالي الأسر المقيمة في كل محافظة عام 2004

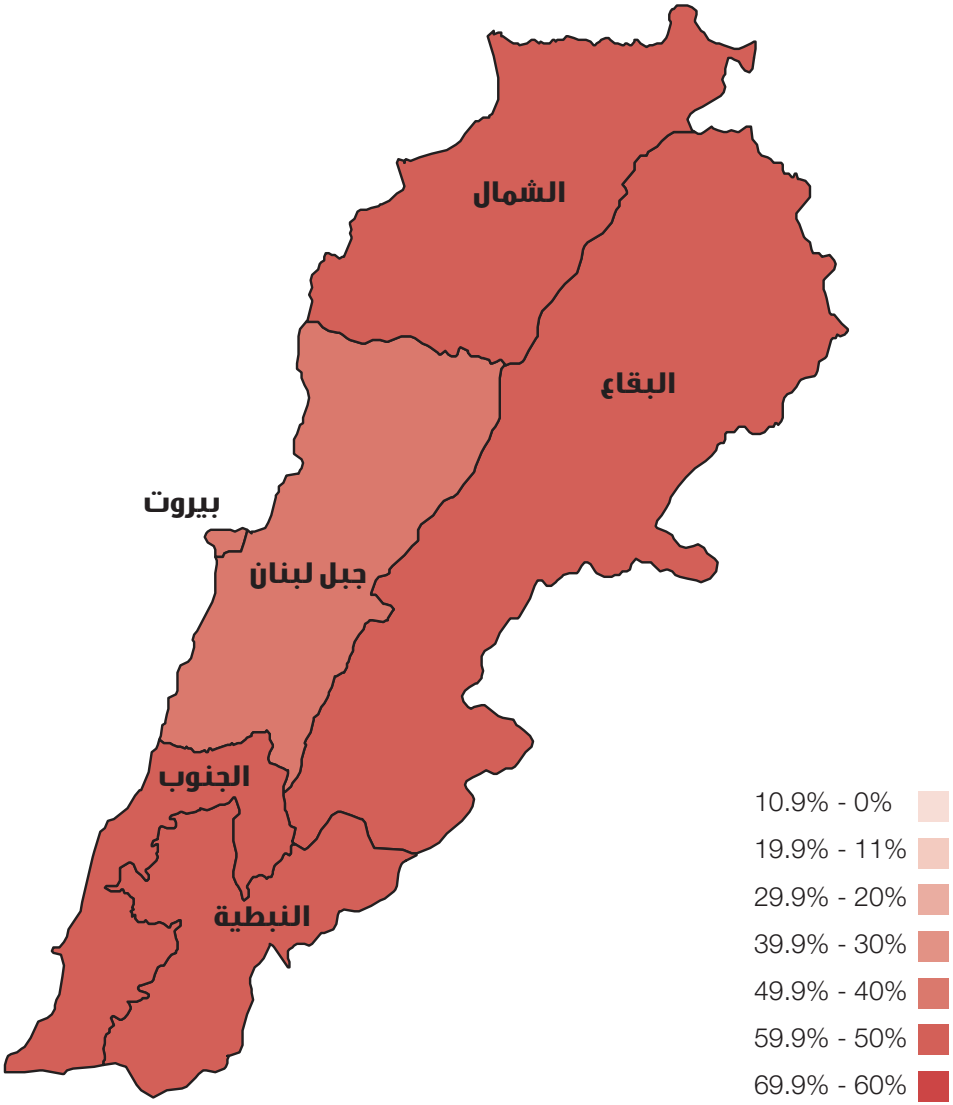

المصدر: قاعدة بيانات الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر عام 2004 (المسح المتعدد الأهداف). وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الخريطة رقم 13
توزع نسب الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل أحوال المعيشة) بحسب الأقضية عام 1995

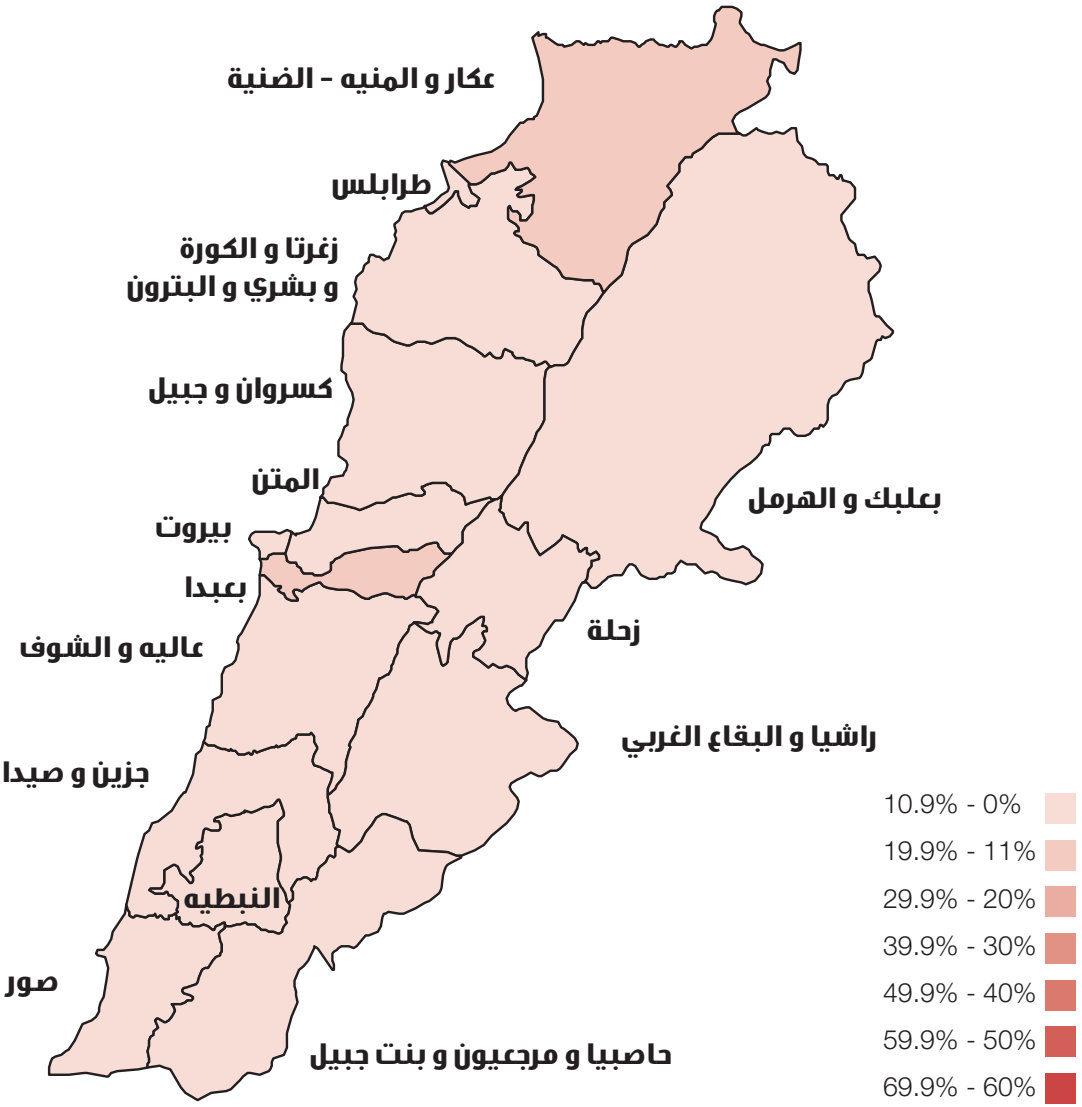

المصدر: قاعدة بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، 1995. برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية (وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان)

الخريطة رقم 14

توزع نسب الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل أحوال المعيشة) بحسب الأقضية عام 2004

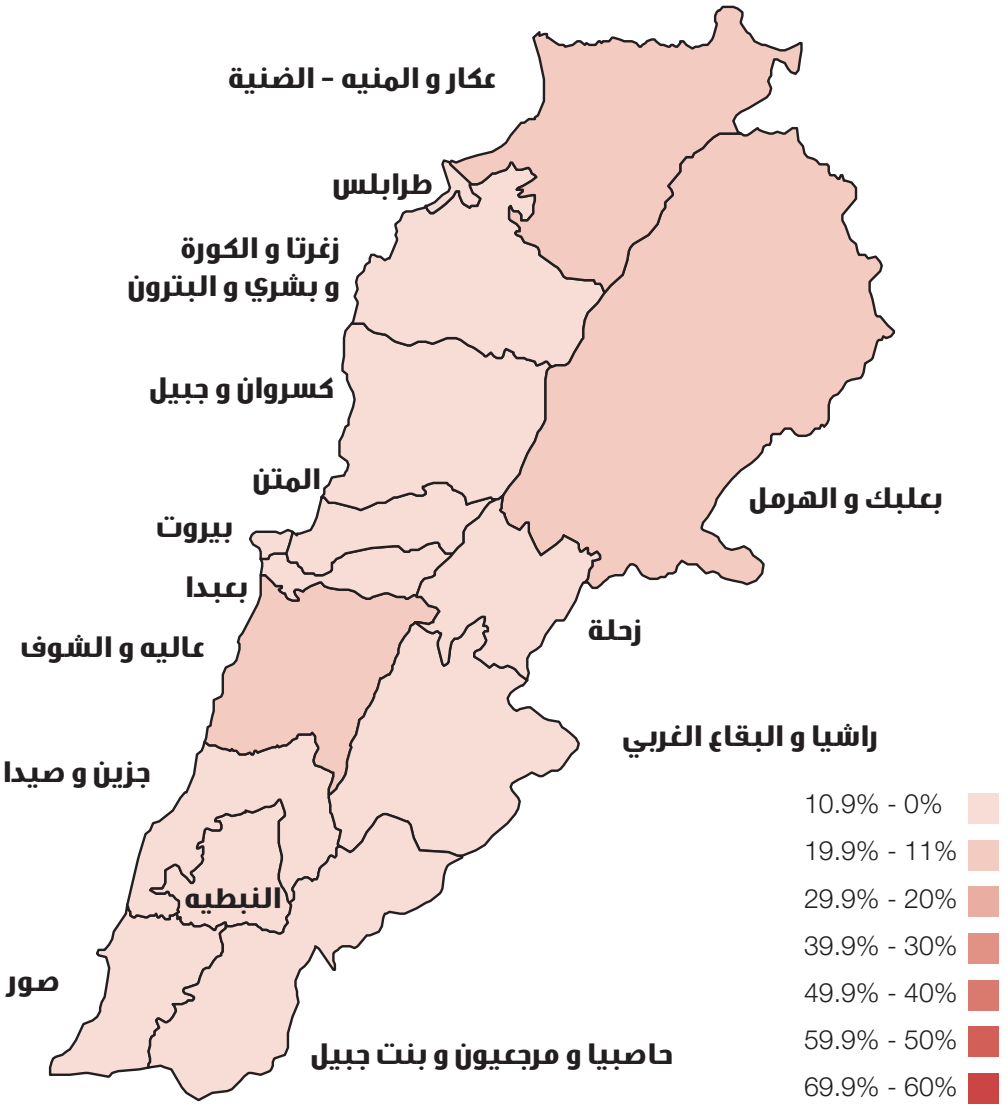

المصدر: قاعدة بيانات الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر عام 2004 (المسح المتعدد الأهداف). وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الخريطة رقم 15

نسب الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل أحوال المعيشة) من إجمالي الأسر المقيمة في كل قضاء عام 1995

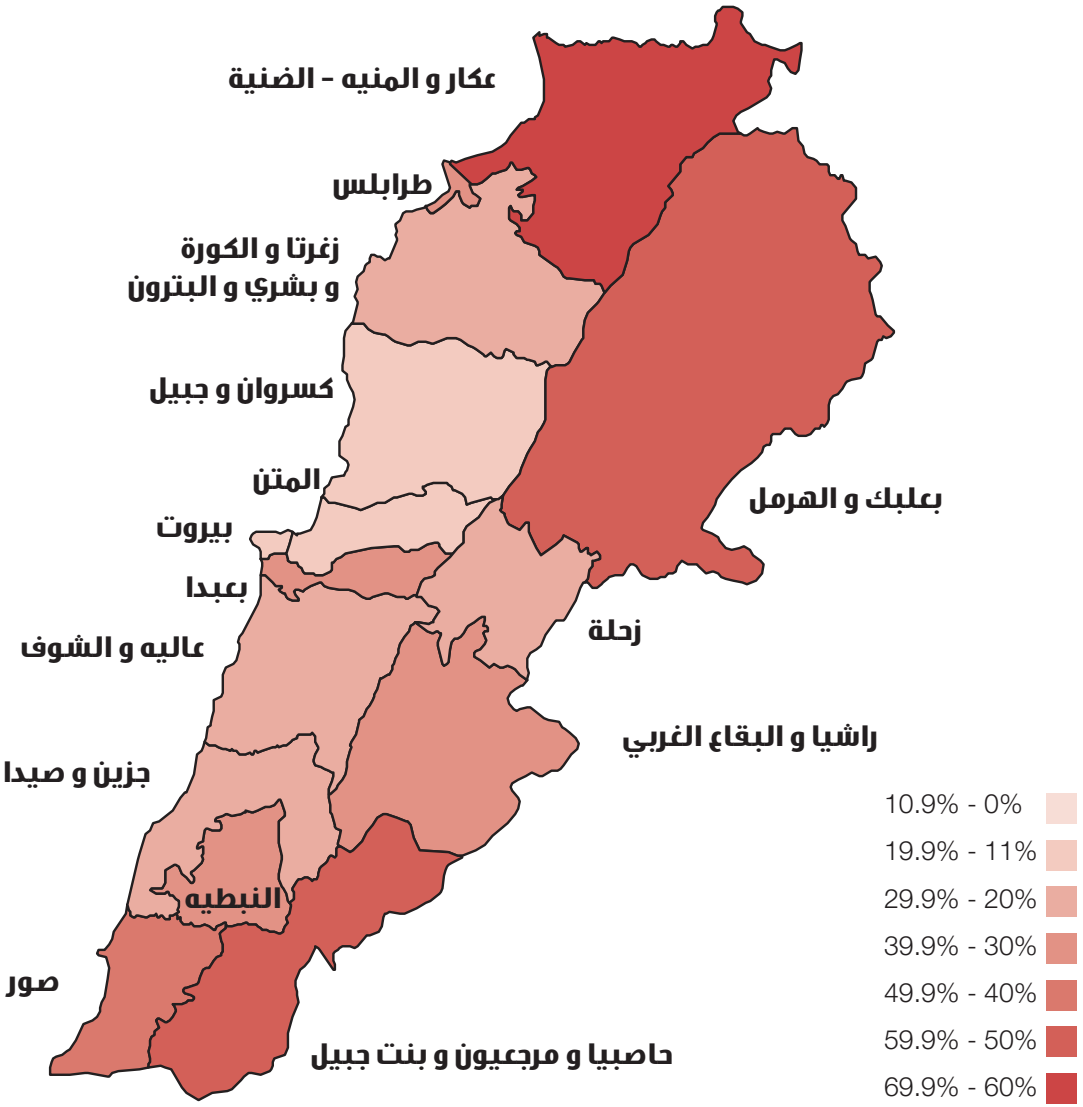

المصدر: قاعدة بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، 1995. برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية (وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان)

الخريطة رقم 16

نسب الأسر المحرومة (ذات درجات الإشباع المتدنية بالنسبة لدليل أحوال المعيشة) من إجمالي الأسر المقيمة في كل قضاء عام 2004

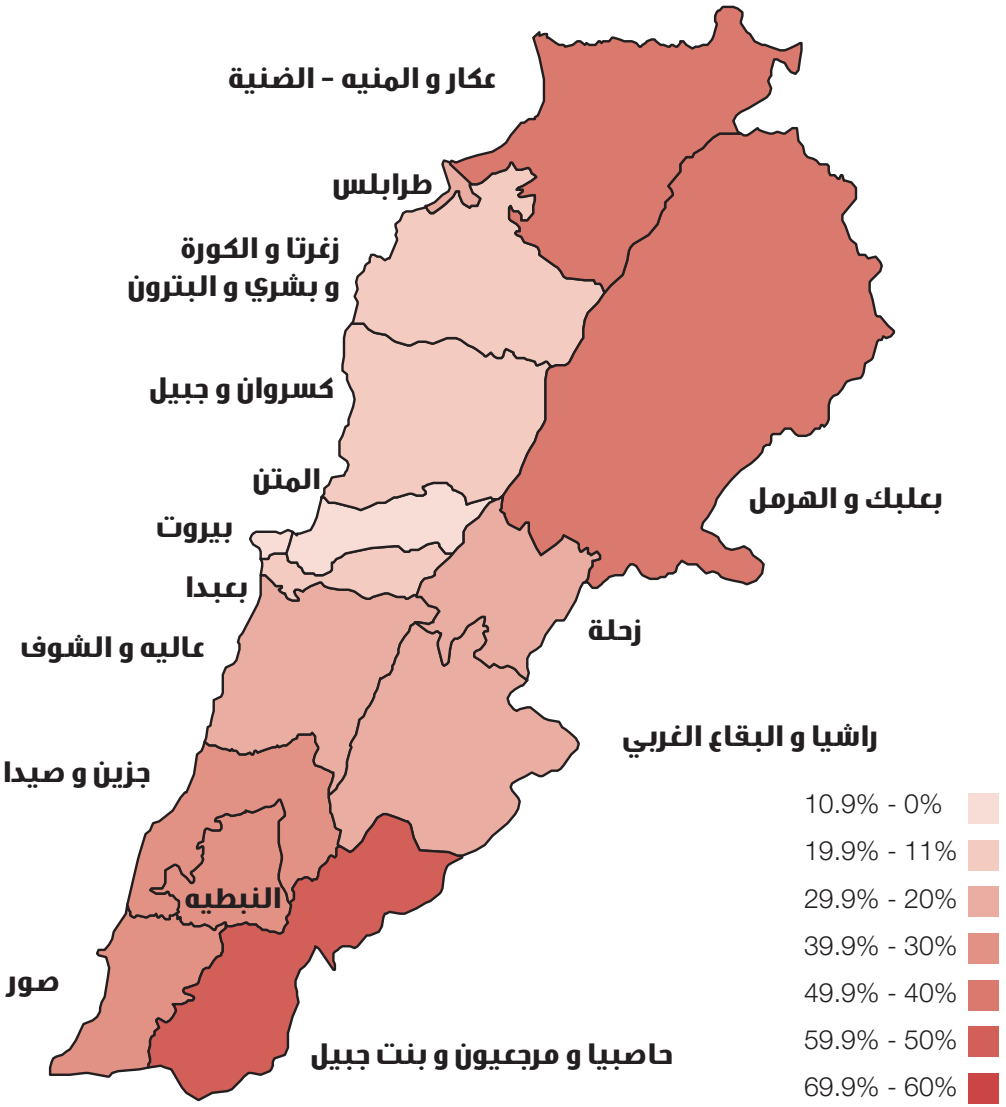

المصدر: قاعدة بيانات الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر عام 2004 (المسح المتعدد الأهداف). وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الملحق رقم 3

منهجية الدراسة

منهجية الدراسة

أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة

يقيس أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة الفقر استناداً إلى حرمان السكان من واحدة أو أكثر من الحاجات الأساسية. أما قاعدة المعلومات اللازمة لاعتماده فهي البيانات التفصيلية التي تُجمع، عادةً، في إطار مسوحات السكان والمساكن أو تعداداتها؛ أو مسوحات الأسرة التي تتضمن عدداً من المؤشّرات الاجتماعية–الاقتصادية، غير مؤشّري الدخل والإنفاق. ويتّبع هذا الأسلوب الخطوات التالية:

1. تحديد ميادين الحاجات الأساسية ومؤشّرات قياس مدى إشباعها؛
2. تحديد العتبة لكل مؤشّر، حيث يُعتبر المستوى دونها تعبيراً عن حالة من الفقر؛
3. تحديد سلّم القياس الخاص بكل مؤشّر وتطبيقه لحساب علامة الأسرة للمؤشّر المحدَّد؛
4. حساب دليل لمدى إشباع الحاجات الأساسية بالنسبة لكل أسرة، باستخدام قيم علامات المؤشّرات الخاصة بها.

1. تحديد ميادين الحاجات الأساسية ومؤشّرات قياس مدى إشباعها

يتشكّل دليل أحوال المعيشة من عشرة مؤشّرات[1] وُزّعت على أربعة ميادين. وقد احتُسِبت القيم الرقمية لكل مؤشّر على حدة، ثمّ احتُسِب دليل الميدان المعني؛ لتُحتَسَب، أخيراً، "قيمة دليل أحوال المعيشة"، وقد استُخدم هذا مقياساً لتقييم مستويات المعيشة في لبنان. ويبيّن الجدول رقم (1) المؤشّرات العشرة التي اعتُمِدت، مع تحديد الحالات المعبّرة عن الحرمان بالنسبة إلى كلّ مؤشّر؛ فضلاً عن تبيانه توزُّع هذه المؤشّرات بحسب الميادين الفرعية الأربعة (المسكن، المياه والصرف الصحي، التعليم، والمؤشّرات المتّصلة بالدخل).

وقد اختيرت عشرة مؤشّرات للميادين الأربعة على الوجه التالي:

- ثلاثة مؤشّرات لتمثيل ميدان المسكن، وهي: حصة الفرد من الغرف، حصة الفرد من مساحة المسكن المبنية، ووسيلة التدفئة الرئيسية.
- مؤشّران لتمثيل ميدان المياه والصرف الصحي، وهما: مصدر مياه الشرب الرئيسي ووسيلة الصرف الصحي.
- مؤشّران لتمثيل ميدان التعليم وهما: متابعة الدراسة والمرحلة التعليمية.
- المؤشّرات المتّصلة بالدخل ضمّت: عدد السيارات الخصوصية التي تمتلكها الأسرة، ومعدل الإعالة في الأسرة، والمهن الرئيسية لأفراد الأسرة العاملين.

2. تحديد عتبة كلّ مؤشّر، حيث يُعتبَرُ المستوى دونها تعبيراً عن حالة من الفقر:

يختلف الحدُّ الأدنى المقبول من حاجة أساسية معينة بين دولة وأخرى، بل بين أسرة وأخرى في الدولة الواحدة؛ ذلك أنّه يعتمد على ظروف البيئة المحيطة والتقاليد الاجتماعية والتطور الحضاري وعوامل أخرى. وبناءً عليه، ينطوي تحديد الحد الأدنى (العتبات)، العائد إلى كل مؤشّر، على درجة من الاجتهاد الذاتي الذي قد يتفاوت بين فرد وأخر. وبالاستفادة ممّا هو متاح من معايير دولية، وفي ضوء واقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفعلي المتعلق بالأسر في لبنان، فقد حُدِّدت حالات الحرمان للمؤشّرات المختارة، كما هو مبيَّن في الجدول رقم (1).

1 يتكوّن "الدليل" الذي اعتمد عام 1998 في "خارطة أحوال المعيشة" من أحد عشر مؤشراً. وقد استُثنِيَ مؤشّر واحدٌ هو مؤشّر الاتصال بشبكة مياه الخدمة، نظرا لتعذُّر مطابقة السؤال المعني في استمارتي المسحين. وقد عُدّل الدليل وأُعيدَ احتساب نسب الحرمان وفق الدليل المعدل على أساس عشر مؤشّرات بدلاً من أحد عشر مؤشراً. وهذه إجراءات فنية تولّى الخبراء المعنيون القيام بها بُغية توفير متطلبات المقارنة بين المسحين بشكل علمي.

الجدول رقم 1

مؤشّرات قياس الحرمان من الحاجات الأساسية

الميدان أو المؤشّر	حال الحرمان
المسكن	
1. حصة الفرد من الغرف	◄ حصة الفرد أقل من 0,5 غرفة، ◄ مسكن مرتجل، مسكن متنقل، غيره
2. حصة الفرد من مساحة المسكن المبنية	◄ 30 أو أقل: حجم الأسرة أكبر من 1، ◄ من 31 إلى80: حجم الأسرة أكبر من 5، ◄ من81 إلى 140: حجم الأسرة أكبر من 10، • من 141 إلى 200: حجم الأسرة أكبر من 15، • مسكن مرتجل، مسكن متنقل، غيره
3. وسيلة التدفئة الرئيسية	◄ لا يوجد تدفئة ◄ على غير ذلك
المياه والصرف الصحي	
1. مصدر مياه الشرب الرئيسي	◄ مياه نبع ◄ مصدر غيره
2. وسيلة الصرف الصحي	◄ مجارٍ مكشوفة ◄ غيرها ◄ لا يوجد
التعليم	
1. متابعة الدراسة	◄ لا يتابع الدراسة، وكان قد سبق له متابعتها؛ أو لم يذهب إلى المدرسة أبداً، والعمر 15–6 سنة: المرحلة التعليمية ابتدائية وما دون.
2. المرحلة التعليمية	◄ متابعة الدراسة، يتابع الدراسة النظامية حالياً: المرحلة التعليمية ابتدائية، العمر 11 سنة فأكثر. ◄ لا يتابع الدراسة النظامية حالياً، وكان قد سبق له متابعتها، أو لم يذهب إلى المدرسة أبداً، والعمر11 سنة فأكثر، يقرأ ويكتب، أو أمي.
مؤشّرات متصلة بالدخل	
1. عدد السيارات الخصوصية	◄ لا تملك
2. معدل الإعالة	◄ أكثر من خمسة
3. المهن الرئيسية لأفراد الأسرة العاملين	◄ العلاقة بقوة العمل: مشتغل خارج المسكن أو مشتغل داخل المسكن: (العاملون في القطاع العام: ضمن فئة "المستخدمين في المجال الادراي"، وفئة العاملين في مجال الخدمات الشخصية والحماية وفي مجال البيع، وفئة العاملين في مجال المهن ذات الطابع الحرفي، وفئة العاملين في تشغيل وتركيب الآلات، المزارعون والعمال المهرة في مجال الزراعة وصيد الأسماك، العمال والمستخدمون غير المهرة). ◄ العلاقة بقوة العمل: متعطّل سبق له العمل، أو متعطّل لم يسبق له العمل.

٣. تحديد سلم القياس الخاص بكل مؤشِّر وتطبيقه لحساب علامة الأسرة للمؤشِّر المحدد

تختلف مؤشِّرات الحاجات الأساسية المختارة في وحداتها القياسية، الأمر الذي يتعذر معه تجميعها على هيئة "دليل مركب" يقيس مستوى المعيشة، ما لم يُعبَّر، أولاً، عنها جميعاً بوحدة قياسية موحَّدة. ولتحقيق ذلك فقد حُوِّلت قيم كل مؤشِّر إلى قيم معيارية تدعى "علامة المؤشر"، التي تقع بين (صفر) و(2)، وتساوي صفراً في أقصى حالة مسجَّلة من الحرمان من الحاجة التي يمثِّلها المؤشِّر؛ وتساوي (1) عند عتبة الحرمان، وتساوي (2) في أعلى حالة مسجَّلة من إشباع الحاجة. وقد حُدِّدت علامات مؤشِّرات الحاجات الأساسية بالنسبة إلى كل أسرة كالآتي:

أولاً: مؤشِّرات ميدان المسكن

1. حصة الفرد من الغرف

اعتُبِرَت كلُّ أسرة "دون العتبة"، إذا كانت حصة الفرد فيها تقلُّ عن 0.5 غرفة. وأُضيفَت إلى هذه الفئة الأسرُ التي تعيش في منازل مرتجلة أو متنقلة أو غيرها. وقد بلغت نسبة الأسر "تحت العتبة"، بالنسبة إلى هذا المؤشِّر، 17.8 % في عام 1995 و9.8 % في عام 2004. أما متوسط حصة الفرد من الغرف، بالنسبة إلى الأسرة، فيُستخرَجُ كما يلي: (عدد غرف المسكن، ما عدا المطبخ والمنتفعات/ عدد أفراد الأسرة المعيشية المقيمين).

2. حصة الفرد من المساحة المبنية

يُقصَدُ بمساحة المسكن المبنية تلك المخصَّصة لسكن الأسرة فقط، بما فيها شرفات المسكن. هذا، ولم تُسجَّل في مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن مقدار المساحة المبنية، بل سُجِّلت فئة تلك المساحة. وبالنظر إلى شمول كل فئة مساحة على مدىً واسع نسبياً، فقد استُعينَ بعدد غرف المسكن للوصول إلى مؤشِّر أكثر تعبيراً عن حصة الفرد من المساحة، وبذا فإنَّ علامة مؤشِّر المساحة المبنية تساوي علامة هذا المؤشِّر المحدَّدة على أساس فئة المساحة وحجم الأسرة. وقد بلغت نسبة الأسر "تحت العتبة" بالنسبة إلى هذا المؤشر 23.7 % في عام 1995؛ و12.8 % في عام 2004.

3. وسيلة التدفئة الرئيسية

اعتُبِرَت "دون العتبة" تلك الأُسَر التي لا يوجد لديها وسائل تدفئة، أو تلك التي تعتمد وسائل غير تلك المحدَّدة في الاستمارة، وقد بلغت نسبتها 20.3 % في عام 1995؛ و22.0 % في عام 2004.

ثانياً: مؤشِّرات ميدان المياه والصرف الصحي

1. مصدر مياه الشرب الرئيسي

اعتُبِرَ المسكن الموصول بشبكة مياه للشرب –سواء أكانت عامة أم خاصة– بمثابة "العتبة"، إذا كانت الأسرة لا تستخدم جهازَ تعقيم أو تصفية إضافياً. وإذا وُجِدَ مثل هذا الجهاز اعتُبِرَ ذلك مؤشراً على رفاه يتجاوز "العتبة". كما تقع "دون العتبة"، أيضاً، الأُسَرُ التي تحصل على مياه الشرب من الينابيع، أو من مصادر أخرى رخيصة، غير الشبكة وغير المياه المعلَّبة. واستناداً إلى هذه "العتبة"، فإنَّ الأُسَرَ الواقعة دونها بلغت 21.3 % في عام 1995؛ و17.6 % في عام 2004.

2. وسيلة الصرف الصحي للمسكن

اعتُبِرَت المساكن الموصولة بشبكة المجاري العامة، أو بالحُفَر (الجُوَر) صحية، مستوفيةً لشروط الحدِّ الأدنى المقبول، واعتُبِرَ توفُّر الحفرة الصحية بمثابة "العتبة". وتقع "دون العتبة" الحالات الأخرى، وقد بلغت نسبتها 2.5 % من الأسر في عام 1995؛ و2 % في عام 2004.

ثالثاً: مؤشّرات ميدان التعليم

1. متابعة الدراسة

ينطبق هذا المؤشر على جميع الأفراد ضمن الفئة العمرية 15–6 سنة، وعلى جميع الأفراد الذين كانوا يتابعون الدراسة عند إجراء المسح وتزيد أعمارهم على 15 سنة. وقد حُدِّدت "العتبة" عند نهاية المرحلة التعليمية المتوسطة لمن يتابعون الدراسة أو لا يتابعونها وأعمارهم أقل من 16 سنة؛ أي أنَّ "العتبة" هي المرحلة المتوسطة بالنسبة إلى الجيل الحالي (علامة واحد)، في حين أُعطِيَت علامة (1.5) لمن يتابع المرحلة الثانوية، و(2) لمن يتابع المرحلة الجامعية. أما في حال عدم متابعة الدراسة، فقد حُدِّدت العلامات كما يلي: (0.75) لمن بلغ المرحلة الابتدائية، و (0.5) لمن يجيد القراءة والكتابة، و(صفر) للأمّي أو لمن لم يبلغ العشر سنوات وهو غير ملتحق بالمدرسة. وتُحسَب علامة مؤشّر متابعة الدراسة لأسرة معيَّنة باعتبارها مساويةً لمتوسط علامات أفرادها الذين ينطبق عليهم المؤشّر. وقد بلغت نسبة الأسر "دون العتبة" نحو 9 % في عام 1995؛ و7 % في عام 2004.

2. المستوى التعليمي

اعتُبِرَت المرحلة الابتدائية "العتبة" للذين لا يتابعون الدراسة حالياً؛ كما وُضِعَ نظامٌ متدرِّجٌ للعلامات بين (صفر) للأمّي و(2) لمن بلغ المرحلة الجامعية. وتُحسَب علامة مؤشّر المستوى التعليمي لأسرة معيَّنة باعتبارها مساويةً لمتوسّط علامات أفرادها الذين ينطبق عليهم المؤشّر. ويُطبَّق هذا المؤشّر على جميع الأفراد الذين يبلغ عمرهم 11 سنة فما فوق. ويُعطَى الأفراد الذين يزيد عمرهم على 30 سنة نصف وزن الأفراد ضمن الفئة العمرية 30–11 سنة. وقد بلغت نسبة الأسر "دون العتبة" نحو 33 % في عام 1995؛ و24 % في عام 2004.

رابعاً: المؤشّرات المتَّصلة بالدخل

1. عدد السيارات الخصوصية

اعتبرت "العتبة" ملكية سيارة واحدة للأسرة، و"دون العتبة" تلك الأسر التي لا تملك سيارة، مع علامة تتراوح بين (صفر) للأسرة التي لا تملك سيارة وعدد أفرادها الراشدين (18 سنة فما فوق) أربعة فما فوق؛ و(0.75) للأسرة التي لا تملك سيارة وعدد أفرادها الراشدين واحد. وبناءً على هذا المؤشّر، فقد بلغت نسبة الأسر الواقعة "دون العتبة" نحو 38% عام 1995 و48% عام 2004.

2. معدَّل الإعالة

احتُسب معدَّل الإعالة كما يلي: (حجم الأسرة/ عدد المشتغلين في الأسرة). أمَّا معدَّل الإعالة الذي يبلغ 5 فيمثِّل "العتبة"، وقد حُدِّدت علامة (صفر) للأسرة التي لا يعمل أيٌّ من أفرادها؛ وعلامة (2) إذا كان جميع أفراد الأسرة يعملون. وبناءً على هذا المؤشّر فقد بلغت نسبة الأسر الواقعة "دون العتبة" 25% في عام 1995؛ ونحو 32% في عام 2004.

3. المهن الرئيسية لأفراد الأسرة العاملين

بالنسبة إلى مؤشّر المهنة الرئيسية، فقد استُعرِضَت كل المهن الواردة في دليل تصنيف المهن، وحُدِّدَ الأفراد الواقعون "دون العتبة"؛ إما باعتبارهم عاطلين عن العمل، أو هم يعملون داخل المنزل أو خارجه، في القطاعين العام والخاص، وفي القطاعات أو المهن أو المراتب الوظيفية قليلة الدخل. وبعد تحديد علامة الأفراد، تُحتَسَب علامة الأسرة على أساس المتوسط الحسابي لعلامات الأفراد الذين ينطبق عليهم هذا المؤشّر ضمن الأسرة الواحدة. وعلى هذا الأساس، فقد بلغت نسبة الأسر الواقعة "دون العتبة"، بالنسبة إلى مؤشر المهنة الرئيسية، نحو 28 % في عام 1995 و33 % في عام 2004.

4. احتساب دليل لمدى إشباع الحاجات الأساسية بالنسبة لكل أسرة، باستخدام قيم علامات المؤشِّرات الخاصة بها.

يُحتسَب دليل كلِّ ميدان من الميادين الأربعة باعتباره مساوياً لمتوسِّط "مؤشِّرات الدليل" الحسابي. ويُحتَسَب "دليل أحوال المعيشة" باعتباره مساوياً لمتوسِّط "الأدلة الأربعة" الحسابي. وقد صُنِّفت الأسر بحسب درجات الإشباع، وفقاً لدليل أحوال المعيشة إلى خمس فئات على النحو التالي:

1. درجة إشباع منخفضة جداً: عندما تنال الأسرة علامة تقلُّ عن 0.75.
2. درجة إشباع منخفضة: عندما تنال الأسرة علامة تتراوح بين 0.75 و0.99.
3. درجة إشباع متوسطة: عندما تنال الأسرة علامة تتروح بين 1 و1.25.
4. درجة إشباع مرتفعة: عندما تنال الأسرة علامة تتراوح بين 1.26 و1.49.
5. درجة إشباع مرتفعة جداً: عندما تنال الأسرة علامة تتراوح بين 1.5 و2.

وتسهيلاً للتحليل، فقد اعتُمِد تصنيفٌ ثلاثيٌّ، حيث جمعت درجتا الإشباع "المنخفضة جداً" و"المنخفضة" في فئة واحدة "متدنِّية"؛ ودرجتا الإشباع "المرتفعة" و"المرتفعة جداً" في فئة واحدة "عالية"؛ وبقيت درجة الإشباع "المتوسطة" دون تغيير في المدى والتسمية. وبذلك يكون التصنيف الثلاثي على النحو التالي:

التصنيف الثلاثي:

1. درجة إشباع متدنِّية: عندما تنال الأسرة علامة تقلُّ عن 1.
2. درجة إشباع متوسطة: عندما تنال الأسرة علامة تتروح بين 1 و1.25.
3. درجة إشباع عالية: عندما تنال الأسرة علامة تتراوح بين 1.26 و2.

في هذا التصنيف، لا يتطابق تعبير "المنخفض" أو "المتدني" بالضرورة مع "الفقير"؛ ولا "المرتفع" مع "الغني"، ولا "المتوسط" مع "الطبقة الوسطى". ويصح ذلك، خصوصاً بالنسبة إلى الفئة ذات درجة الإشباع المتوسطة، حيث إنَّها تمثِّل الفئة الأكبر عدداً من الأسر التي تعيش عند عتبة إشباع الحاجات الأساسية أو أعلى منها بقليل (علامة تتراوح بين 1 و1,25). وفي سياق الدراسة، اعتُبِرَ مجموع الأسر المصنفة ذات درجة الإشباع المتدنِّية –أي الأسر الواقعة "دون العتبة"– أسراً محرومة من إشباع حاجاتها الأساسية، أو باختصار: أسراً "محرومة".

في توضيح معاني بعض المصطلحات المستخدمة:

- **المؤشِّر:** هو ما يدل على إشباع حاجة إفرادية محدَّدة، عُبِّر عنها من خلال سؤالٍ محدَّدٍ أو أكثر في الاستمارة. ويبلغ عدد المؤشِّرات المعتمدة في الدراسة 10 مؤشِّرات. مثال: (حصة الفرد من المساحة المبنية، المستوى التعليمي، وسيلة التدفئة، عدد السيارات، إلخ...).
- **العتبة:** هي "الحدُّ" الذي تُعتبَرُ الحاجة دونه غير مشبعةٍ بدرجة مقبولة اجتماعياً.
- **العلامة:** هي "نقاط" تُعطى لكلِّ أسرة بحسب مستوى إشباع الحاجة. العلامة "صفر" للحالة القصوى المسجَّلة الدالَّة على الحرمان من إشباع الحاجة المعنيَّة، وعلامة "العتبة" تساوي دائماً (1)، وعلامة الإشباع القصوى (2). وتحصل كل أسرة على علامة تتراوح بين صفر و2 بحسب درجة إشباع الحاجة المعنيَّة؛ كما تحصل على علامة واحدة مقابلة لكل مؤشِّر.
- **الدليل:** هو "مركَّب" من علامات المؤشِّرات لميدان محدَّد. وقد اعتُمدت في الدراسة أربعة ميادين مُثِّلَ كل ميدان منها بأكثر من مؤشِّر. والميادين هي المسكن (3 مؤشِّرات)، المياه والصرف الصحي (مؤشِّران)، التعليم (مؤشِّران)، ما يتَّصل بالدخل (3 مؤشِّرات). هذا، وقد احتُسِب دليل لكل ميدان.
- **دليل:** مستوى المعيشة: هو الدليل العام المركَّب من علامات أدلَّة الميادين الأربعة.
- **الحرمان والمحرومون:** استُخدم تعبير "الحرمان" ومشتقاته على سبيل الاختصار، بُغية الدلالة على حالة الأسر أو الأفراد الذين تقع درجة إشباع حاجاتهم الأساسية، في ما يعني حاجة أو ميداناً معيَّنين، أو بالنسبة إلى دليل أحوال المعيشة العام، "دون العتبة". وهؤلاء هم المصنَّفون بأنهم ذوو درجة إشباع متدنية (منخفضة ومنخفضة جداً)، وفق التصنيف المعتمَد في الدراسة.
- **الأسرة المعيشية:** تتكون الأسرة المعيشية من فرد واحد، أو من عدة أفراد تربطهم، أو لا تربطهم، صلات قرابة، يعيشون معاً، ويتقاسمون المسكن والمأكل. كما ويمكن للأسرة المعيشية أن تكون مكوَّنة من عدة أسر زوجية تتشاطر المسكن والمأكل معاً. وفي هذه الحال، يؤخذ مجموع أفراد الأسر الموجودة فيها كعدد للمقيمين في الشقة.

الملحق رقم 4

نبذة عامة عن "المسح متعدد الأهداف"

الدراسة الوطنية لأحوال الأسر المعيشية لعام 2004 (المسح متعدِّد الأهداف)

نبذة عامة

أهداف الدراسة

تحتاج التدخُّلات الخاصة بمكافحة الفقر -بغية ضمان فعاليتها- إلى قياس الفقر بشكل دقيق، وإلى التعرُّف على خصائص الفقراء. وقد لحظ مشروع "بناء القدرات للحد من الفقر" -وهو مشروع مشترك بين وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي-، من بين أنشطته، تنفيذ "دراسة وطنية لأحوال الأسر المعيشية لعام 2004" (المسح متعدِّدُ الأهداف)، وهي دراسة ستتيح بناء قاعدة بيانات إحصائية غنية، كما ستوفِّر:

- معرفة أكثر دقة وشمولية لخصائص المقيمين الديموغرافية والاجتماعية، مع الإشارة إلى أنَّ هذه الخصائص ستتيح تحديث بيانات عامي 1995 و1997.
- التعرُّف التفصيلي على واقع أوضاع المقيمين الاقتصادية، ولاسيَّما تلك المتعلِّقة بالدخل والإنفاق.
- تحديد خطوط الفقر في لبنان من خلال اعتماد تقنية محسَّنة تدمج أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة التي اعتُمدت في "خارطة أحوال المعيشة" (1998)، وأسلوب تحديد خطوط الفقر المستندة إلى دخل الأسر وإنفاقها، وذلك أخذاً بعين الاعتبار المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال.
- دراسة خصائص الفقراء في لبنان.
- دراسة موازنة الأسرة واستخراج البيانات المتعلقة بالدخل والإنفاق.
- توفير قاعدة إحصائية وتحليلية علمية لرسم السياسات الاجتماعية.

تنفيذ العمل الميداني

قام كل من وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الإحصاء المركزي، من خلال "مشروع بناء القدرات للحدِّ من الفقر"، شركاءَ متضامنين، بالعمل على إدارة عمليات تنفيذ المسح وتنسيقها ومتابعتها. وقد تولَّت إدارة الإحصاء المركزي مسؤولية الجوانب الفنية والميدانية من المسح. ومن جهة أخرى، فقد شارك عدد من منظمات الأمم المتحدة ومستشارون مستقلون في إعداد عدد من المهامِّ الفنية ومتابعتها، خلال كامل مدة تنفيذ التحقيق (في اختيار العينة وتصميم الاستمارة والعمل المكتبي على البيانات).

استمارات الدراسة

نُفِّذت الدراسة ارتكازاً على أربع استمارات هي:

1. **استمارة الأوضاع المعيشية**: وهي تتناول خصائص الأفراد على المستويات الديموغرافية والتربوية والاقتصادية والصحية وغيرها. كما تشمل أيضاً بياناتٍ خاصةً بالأسرة، مثل خصائص المسكن ووضع الأسرة المالي ومصادر دخلها.
2. **استمارة مشتريات الفترات السابقة**: وهي تشمل بيانات عن أكلاف خدمات ومشتريات سلع محدَّدة للأسرة خلال الثلاثة أشهر التي سبقت تاريخ ملء الاستمارة، وبيانات عن أكلاف خدمات ومشتريات سلع أخرى خلال الاثني عشر شهراً السابقة على كل الاستمارة.
3. **دفتر الإنفاق رقم 1**: تُدوِّن فيه الأسرة مصاريفها اليومية، أياً كان نوعها (من سلع أو خدمات) لمدة أسبوعين.
4. **دفتر الإنفاق رقم 2**: يُدوِّن فيه كلٌّ من أفراد الأسرة البالغة أعمارهم 15 سنة فما فوق مصاريفهم اليومية، أياً كان نوعها (من سلع أو خدمات) لمدة أسبوعين. وإضافة إلى ذلك، يشمل هذا الدفتر بيانات عن وضع الفرد المعني المالي ودخله.

عينة الدراسة

اختيرت عينةٌ مكوَّنة من 14948 وحدة سكنية مشغولة، بهدف استيفاء استمارة الأوضاع المعيشية، حيث أمكن استيفاء 13003 استمارات، ممَّا يجعل نسبة الاستجابة في حدود 87 %. وقد اختيرت العينة بحيث تكون ممثِّلة على المستوى الوطني ومستوى المحافظات. هذا، وقد جُمِّعت البيانات على مدى عام كامل (ابتداءً من 16 شباط 2004)، وذلك بُغيةَ ملاحظة أنماط الإنفاق والدخل في الفصول المختلفة من السنة والحصول على معلومات دقيقة في ما يتعلق بميزانية الأسرة وإنفاقها.

إصدار النتائج

أُصدِرَ تقرير "أوضاع الأسر المعيشية"، الذي يتضمن جداول إحصائية ضمن الموضوعات المختلفة التي تغطيها "استمارة الأوضاع المعيشية" في تشرين الثاني 2006. كما تجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير موجود على موقعي "إدارة الإحصاء المركزي"[1] و"وزارة الشؤون الاجتماعية"[2] الشبكيَّين الإلكترونيَّين.

---

1 www.cas.gov.lb
2 www.socialaffairs.gov.lb